المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 5



أحمد المتوكل

آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي



آفاق جديدة
في نظرية النحو الوظيفي

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 5



آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي

أحمد المتوكل

1993



الكتاب : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي (دراسة)

المؤلف : أحمد المتوكل

الغلاف : تخطيط محمد المعلمين

الطبع : دار الهلال العربية

رقم الإيداع القانوني : 1993/762

رقم التسلسل الدولي : ISSN 1113 - 0369

ردمك : 5 - 08 - 825 - 9981

الطبعة الأولى : 1993

طبع هذا الكتاب بدعم

من مؤسسة كونراد أديناور

مـقـدمــة

حظيت نظرية النحو الوظيفي، منذ ظهورها في أواخر السنوات السبعين، باهتمام العديد من الباحثين الذين اتخذوها إطاراً لأبحاث تناولوا فيها ظواهر مختلفة (معجمية وصرفية – تركيبية ودلالية وتداولية) في فصائل من اللغات متباينة. وقد أسهمت هذه الأبحاث في تطوير وإغناء النظرية تطويراً وإغناءاً أدّيا إلى إعادة النظر في بنية الجهاز الواصف ككل وفي صياغة العديد من المبادىء والقواعد. ونتج عن إعادة النظر هذه أننا أصبحنا أمام نموذج ثان، النموذج الذي يرسم ديك معالمه الأساسية في كتابه الأخير (ديك 1989). ويكمن الفرق الأساسي بين هذا النموذج والنموذج الأول (نموذج 1978) في ثلاثة تعديلات :

(أ) – الانتقال من نحو بسيط إلى نموذج متعدد القوالب يطمح إلى وصف مختلف الملكات التي تشكل قدرة المتكلم التواصلية.

(ب) – تقليص البنيتين الحملية والوظيفية إلى بنية تحتية واحدة.

(ج) – صياغة هذه البنية التحتية على أساس احتوائها مستويات متعددة للتمثيل.

ولنعرض في ما يلي لأبرز معالم النموذج المستجد بعد أن نذكر في عجالة، قصد المقارنة، بما كانت عليه بنية النحو في النموذج الأول.

يتم اشتقاق الجملة، حسب نموذج 1978، كما هو معلوم عبر، مراحل ثلاث يُضطلع في كل مرحلة منها ببناء بنية تمثل لزمرة من الخصائص. المحطات الاشتقاقية، إذن، ثلاث بنيات وهي : «البنية الحملية» و«البنية الوظيفية» و«البنية المكونية».

ويتكفل ببناء هذه البنيات ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاثة مكونات) : «الأساس» و«قواعد إسناد الوظائف» و«قواعد التعبير».

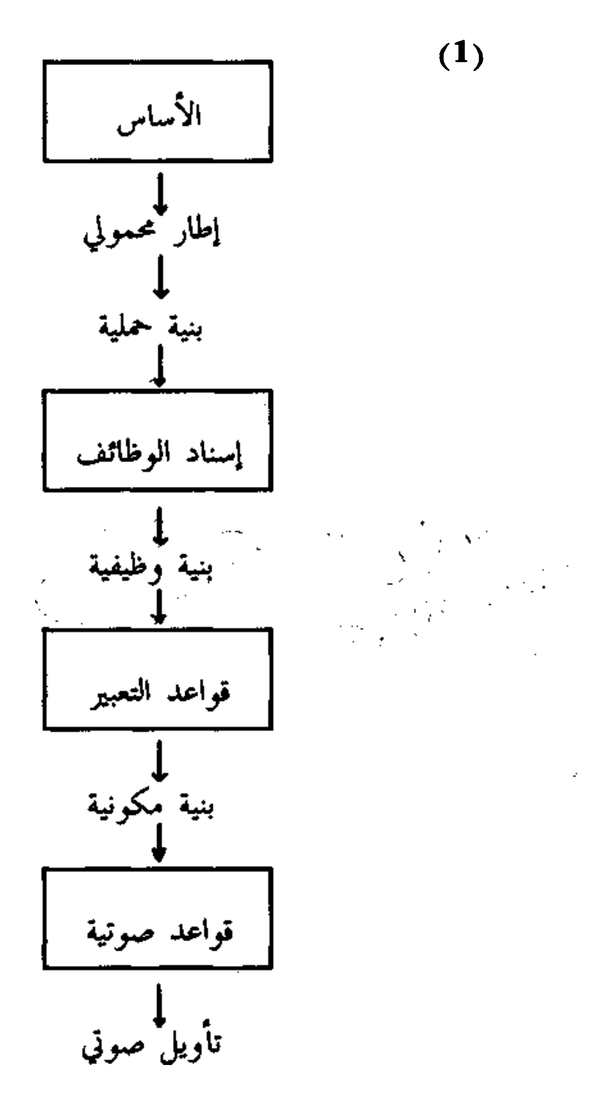
وتقوم هذه الانساق القاعدية بوظيفتها على النحو التالي :

يُمِدُّ الأساس (الذي هو عبارة عن خزينة للمفردات) باقي قواعد النحو بمصدر الاشتقاق، وهو مدخل معجمي (أصل أو مشتق) ممثل له في شكل «إطار محمولي» يرصد الخصائص الدلالية والتوزيعية للمفردة. وينْقَل هذا الإطار المحمولي إلى «بنية حملية» تامة التحديد بإجراء «توسيعه» (أي إضافة الحدود اللواحق) وتخصيص السمات الجهية والزمنية للمحمول. هذه البنية تُتَّخَد دخلا لقواعد إسناد الوظائف، فتُحدَّد الوظائف «التركيبية» (الفاعل والمفعول)، أولا، ثم الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) فيُحصَل على بنية وظيفية. في هذه البنية تتوافر المعلومات الدلالية والتداولية التي تستلزمها قواعد النسق القاعدي الثالث، قواعد التعبير. هذه القواعد فئتان اثنتان :

قواعد تحدد الصورة التي تتحقق فيها عناصر البنية (قواعد صرفية، قواعد إسناد الحالات الإعرابية، قواعد إدماج المعلقات) وقواعد تحدد رتبة هذه العناصر («قواعد الموقعة»). البنية الناتجة عن تطبيق قواعد التعبير هذه تُتَّخَذُ دخلاً للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها إسناد التأويل الصوتي.

ولنوضح تنظيم النحو في هذا النموذج بواسطة الرسم التالي :

(1)



البنية محل التمثيل للخصائص الدلالية والخصائص التداولية هي، كما سبق أن أشير إلى ذلك، البنية الوظيفية دخْل «قواعد التعبير» باعتبارها تجميعا للمعلومات المتعلقة بهاتين الفئتين من الخصائص. ما يهمنا هنا من جوانب هذه البنية هو العلاقات القائمة بين ما يتوافر فيها من عناصر.

أهم عناصر البنية الوظيفية محمول (فعلي أو اسمي أو صفي أو ظرفي) دال على «واقعة» («عمل» أو «حدث» أو «وضع» أو «حالة») يواكبه عدد من «الحدود» التي هي حدود – موضوعات أو حدود – لواحق. بالإضافة إلى هذه العناصر

المعجمية الصرف ثمة مؤشرات (مجرَّدة) تقوم بدور تحديد السمات الجهية والزمنية بالنسبة إلى المحمول ذاته والسمات الوظيفية (الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية) التي تخص الحدود. مثال ذلك البنية (3) التي تُعَدُّ بنيةً وظيفية للجملة (2) :

(2) قابل خالد بكرا صباحاً

(3) [تا مض ق.ب.ل {فاعل} ف (ع 1 س[1] : خالد) منف فا مح (ع 1 س[2] : بكر) متق مف (ن 1 ص[1] : صباح) زم بؤ]

حيث : تا = تام، مض = ماض، منف = منفذ، فا = فاعل، مف = مفعول، متق = متقبل، مح = محور، بؤ = بؤرة، ع = معرفة، ن = نكرة.

مِن تفحُّص التمثيل (3)، يتبين أن من أهم خصائص البنية الوظيفية في النموذج الذي نحن بصدده كونها «مستوية»، تشتمل على مستوى واحد وهو الحمل. بعبارة أخرى، تقتصر البنية الوظيفية في هذا النموذج على التمثيل للواقعة (وللمشاركين فيها) لاتتعداها.

يمثل كتاب ديك (ديك 1989) خلاصة مختلف الاقتراحات التي قُدِّمت خلال عشر سنوات لتعديل وإغناء النموذج الأول. ولعل أهم جديد في هذا الصدد هو : (أ) توسيع النموذج توسيعا يمكنه من الأخذ بعين الاعتبار لكل الملكات التي تشكل «القدرة التواصلية» وبناؤه، على هذا الأساس، بناء قالبيا و(ب) تقليص البنيتين الحملية والوظيفية إلى «بنية تحتية» واحدة و(ج) صياغة هذه البنية على أساس أنها تمثل لأشياء أخرى غير الواقعة ذاتها وأنها لا تشتمل على مستوى واحد بل على

تتألف «القدرة التواصلية» لدى «مستعمل اللغة الطبيعية» من خمس ملكات على الأقل وهي : الملكة «اللغوية» والملكة «المنطقية» والملكة «المعرفية» والملكة «الإدراكية» والملكة «الاجتماعية». ويعرف ديك (ديك 1989 : 1 - 2) هذه الملكات الخمس على النحو التالي :

(أ) **الملكة اللغوية** : «يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن ينتج ويؤول إنتاجا وتأويلا صحيحين عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة جدا ومعقدة جدا في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة».

(ب) الملكة المنطقية : «بإمكان مستعمل اللغة الطبيعية، على اعتباره مزودا بمعارف معينة، أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادىء المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي».

(ج) الملكة المعرفية : «يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن يُكوِّن رصيدا من المعارف المنظمة، ويستطيع أن يشتق معارف من العبارات اللغوية كما يستطيع أن يختزن هذه المعارف في الشكل المطلوب وأن يستحضرها لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية».

(د) الملكة الإدراكية : «يتمكن مستعمل اللغة الطبيعية من أن يدرك محيطه وأن يشتق من إدراكه ذلك معارف وأن يستعمل هذه المعارف في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها».

(هـ) الملكة الاجتماعية : «لايعرف مستعمل اللغة الطبيعية ما يقوله فحسب بل يعرف كذلك كيف يقول ذلك لمخاطب معين في موقف تواصلي معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة».

ويقترح على أساس هذا التصور للقدرة التواصلية، أن يصاغ «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» في شكل جهاز يتكون من خمسة قوالب يضطلع كل قالب منها برصد ملكة من الملكات التواصلية السالف تحديدها. ويكون بذلك «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية»[1] مؤلّفاً من خمسة قوالب هي : القالب النحوي[2] والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي. ويشكل كل قالب من هذه القوالب نسقا مستقلا من القواعد يتميز عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ومن حيث إوالياته، إلا أن هذه القوالب جميعها تربط بعضها ببعض علاقة تفاعل[3] كما هو موضح في الرسم التالي :

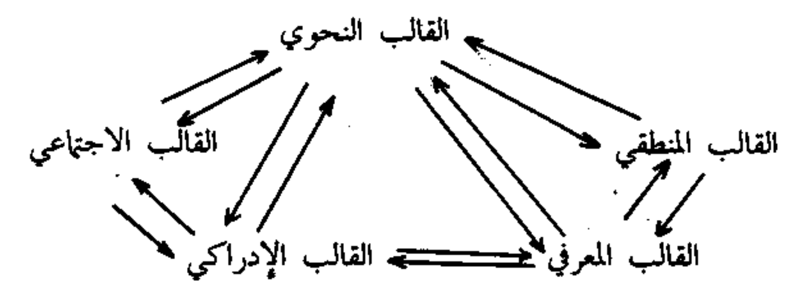
---

(1) راجع الصياغة الحاسوبية لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية في (كونولي وديك 1989).

(2) تجدر الإشارة هنا إلى أن التداوليات تشكل جزءا من القالب النحوي ذاته وليست قالباً مستقلا قائم الذات.

(3) يكتب ديك (ديك 1989 :2) عن تفاعل الملكات الخمس : «هذه الملكات المختلفة يجب أن تتفاعل فيما بينهما بحيث تشكّل كل ملكة منها خرجا يكون أساسيا بالنسبة لعمل الملكات الأخرى. وفي مستوى «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» يجب أن تكون ثمة إواليات تصل بين مختلف القوالب التي تضطلع برصد الملكات...».

(4) نموذج مستعمل اللغة الطبيعية



ولنأخذ مثالا للترابط بين القوالب الخمسة، تفاعل القالب النحوي والقالب المنطقي في رصد خصائص القوة الإنجازية التي تواكب عبارة لغوية ما. بينا في مكان آخر[4]، أن من الأوصاف الملائمة الممكنة للسمات الإنجازية لجُمَل اللغات الطبيعية الوصف المبني على الافتراض التالي :

(1) تُرصَد القوة الإنجازية التي تنعكس بشكل من الأشكال على الخصائص الصورية (النحوية والمعجمية) للجملة (سواء أكانت هذه القوة الإنجازية «حرفية» أم كانت «مستلزمة») في القالب النحوي ذاته حيث يؤشر لها بواسطة «مخصص إنجازي» في البنية مصدر اشتقاق الجملة.

(2) أما القوة الإنجازية التي ليس لها ارتباط بأية خاصية من الخصائص النحوية أو المعجمية للجملة كما هو الشأن في الجملة (5) التي ترادف الجملة (6) :

(5) إن الجو شديد البرودة في هذه القاعة.

(6) أغلق النافذة من فضلك.

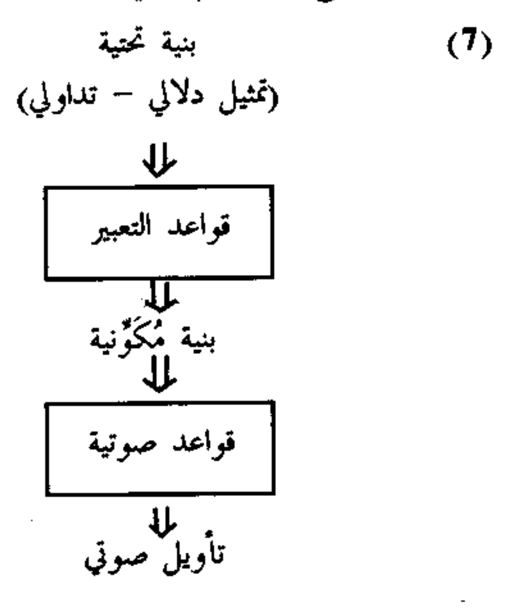
فإن رصدها يتم وفقا للمسطرة العامة التالية : يُؤشَّر، في القالب النحوي ذاته، في مستوى البنية التحتية، للقوة الإنجازية الحرفية («الإخبار» بالنسبة للجملة (5)) ويتم اشتقاق بنية تحتية ثانية، داخل القالب المنطقي، انطلاقا من البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي عن طريق قواعد منطقية استدلالية، فيكون بذلك اشتقاق الجملة «حسَّاساً» لا للمعلومات المتوافرة في البنية التحتية «النحوية» فحسب، بل كذلك لما يوجد من معلومات في البنية التحتية المشتقة بواسطة قواعد القالب المنطقي.

(4) انظر (المتوكل قيد الطبع).

من المبادىء التي حاولت الصياغة الجديدة لنموذج النحو الوظيفي الاستجابة لها مبدأ الاقتصاد في الإواليات سواء ما تعلق منها بالتمثيل أم ما تعلق بالاشتقاق. في إطار الاقتصاد في الإواليات الاشتقاقية اقترح ديك (ديك 1989) أن تجمع المعلومات الممثل لها في البنية الحملية والمعلومات الممثل لها في البنية الوظيفية في بنية واحدة يمكن أن تسمى «بنية تحتية». وتشكل هذه البنية محل التمثيل لكل ما تستوجبه قواعد التعبير لبناء البنية المكونية التامة التحديد.

بتقليص البنيتين الحملية والوظيفية في بنية تحتية واحدة، يصبح تنظيم القالب النحوي كما هو موضح في الرسم التالي :

(7)



يتم التواصل بين مستعملي اللغات الطبيعية عن طريق «نصوص». وينقسم النص، في الغالب من الأحوال، إلى «جملة» و«مكونات خارجية» كالمبتدأ والمنادى والذيل. ما يهمنا هنا هو بنية المكون الأساسي للنص، أي الجملة.

تتألف الجملة من عناصر أساسية ثلاثة : الحمل والقضية والقوة الإنجازية. ويتكون الحمل، في حد ذاته، من ثلاثة عناصر أو حمول فرعية وهي : الحمل «النووي» والحمل «المركزي» والحمل «الموسع». وتقوم بين عناصر الجملة هذه علاقات سُلَّمِيَّة إذ إن كل عنصر يُعَدُّ «إطاراً» يدمج فيه العنصر الذي يسفُلُه. فالحمل النووي يُدمَج في إطار الحمل المركزي والحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسع

والحمل الموسع ككل يُدمَج في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية. ويتم الانتقال من مستوى إلى المستوى الذي يعلوه عن طريق إضافة «مخصص» ولاحق (أو مجموعة من اللواحق) إلى عنصر نواة، وفقا للبنية العامة (8) :

(8) [مخصص نواة لاحق]

ويشكل النواةَ في كل انتقال العنصرُ المدمَج، كما يتبين من المسطرة التالية :

(أ) يتكون الحمل النووي من المحمول وعدد معين من الحدود الموضوعات يختلف باختلاف «محلاتية» المحمول (أي ما يقتضيه المحمول من حدود – موضوعات). البنية العامة، إذن، للحمل النووي هي (9) :

(9) محمول موضوع^1، موضوع^2... موضوع^ن.

ويُنتقل من الحمل النووي إلى حمل مركزي بإضافة مخصص المحمول (بعض السمات الجهية) واختياراً لاحقٌ من لواحق المحمول («الحال» و«الأداة» و«المستفيد»...) كما يتبين من البنية (10) :

(10) [π 1 [حمل نووي] σ 1]

حيث π 1 = مخصص المحمول و σ 1 = لاحق محمول.

(ب) يشكل ما يُسمَّى «الحمل الموسع» البنية التي تمثل للواقعة (العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة) والمشاركين فيها. ويتألف الحمل الموسع من الحمل المركزي باعتباره نواة مضافا إليه «مخصص الحمل» (السمات الزمنية وبعض السمات الجهية) واختيارا لاحق (أو لواحق) حَمْل (ظروف الزمان وظروف المكان والعبارات الدالة على «العلة» و«الهدف» و«النتيجة»). يأخذ، على أساس ذلك، الحمل الموسع الشكل التالي :

(11) [π 2 وي : [حمل مركزي] σ 2]

حيث π 2 = مخصص الحمل، σ 2 = لاحق حمل، وي = متغير واقعة.

(ج) يدمج الحمل الموسع في إطار «القضية» التي تتألف إذاك من هذا الحمل باعتباره نواة و«مخصص قضوي» (الموجهات الدالة على ما يسمى «الموقف القضوي»، أي موقف المتكلم من فحوى القضية) ولاحق قضوي (إحدى العبارات الدالة على

موقف قضوي مثل : «فعلاً»، «بدون شك»، «بكل تأكيد»...) طبقا للبنية العامة (12).

(12) [3π س ي : [حمل موسع] σ 3]

حيث 3π = مخصص قضوي، σ 3 = لاحق قضوي، س ي = متغير القضية.

(د) يشكل إطار القوة الانجازية أعلى طبقة في بنية الجملة إذ إنه يتألف من القضية باعتبارها نواة له مضافا إليها «مخصص إنجازي» («إخبار»، «استفهام»، «أمر»...) ولاحق إنجازي اختياري، وفقا للبنية العامة (13) التي تشكل بنية الجملة ككل :

(13) [4π ق ي : [قضية] σ 4]

حيث 4π = مخصص إنجازي ق ي = قوة إنجازية، σ 4 = لاحق إنجازي.

بعد أن عرضنا بإيجاز لكيفية انتقال التمثيل الدلالي – التداولي في النحو الوظيفي من بنية ذات طبقة واحدة إلى بنية متعددة الطبقات، ثمة سؤال يفرض نفسه وهو : إذا كان لهذا التعديل الحاصل في البنية مصدر اشتقاق الجملة وُرُودٌ ما، فماهي مبرراته ؟ للإجابة على هذا السؤال، سنورد بعض ما استُدِلَّ به في أدبيات النحو الوظيفي على وجوب التمييز بين الطبقات المقترحة وترتيبها.

(أ) يخالف الحملُ القضية والقوة الإنجازية من حيث إنه ينتمي إلى المستوى «التمثيلي» للجملة في حين تنتمي الطبقتان الأخريان إلى المستوى «العلاقي». والفرق بين هذين المستويين واضح كما هو معلوم. فالمستوى الأول يتضمن وصف الواقعة (الحادثة في أحد العوالم الممكنة واقعية كانت أم مفترضة) المحال عليها في حين أن المستوى الثاني يؤشر للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب من جهة والمتكلم وفحوى النص من جهة ثانية.

ولسنا في حاجة هنا إلى إعادة ما قدم في الأدبيات اللسانية عموما من مبررات التمثيل داخل النحو لا للسمات التمثيلية فحسب بل كذلك للسمات العلاقية، القضوية والإنجازية.

(ب) على أنهما ينتميان إلى مستوى واحد، تشكل القضية والقوة الإنجازية طبقتين بنيويتين متمايزتين. ضابط ذلك ما يلي :

(1) تحدد القوة الإنجازية «الفعل اللغوي» المنجز (إخبار، استفهام، أمر...) في حين تشكل القضية فحوى هذا الفعل اللغوي.

(2) من روائز ورود التمييز بين هذين المفهومين أن ثمة أشكالا من التعبير اللغوي ترد فيها القوة الإنجازية دون قضية (باعتبار القضية ناتجة عن إحالة وإسناد). مثال ذلك العبارات التي من قبيل «صه».

(3) يمكن أن تواكب القضية الواحدة قوى إنجازية متباينة كما يتبين من المقارنة بين الجمل التالية :

(14) أ – صافحت هنداً
ب – هل صافحت هنداً ؟
ج – صافح هنداً !

(ج) لعل أدق تمييز داخل الجملة هو التمييز بين القضية والحمل، لذا يصعب في كثير من الأحيان التفريق بين هذين المفهومين ولذلك أيضا نجد أنحاءاً كثيرة لا تدخل في الاعتبار إلا أحدهما باعتبارهما مفهوما واحداً.

إلا أن الفروق بين الحمل والقضية كثيرة وإن دقت. وفي ما يلي بعض ما أورده ديك (ديك 1989) من هذه الفروق.

(1) يحيل الحمل على «واقعة» أي على شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة، على شيء يمكن إدراكه إدراكاً حسيا (كأن يُرى أو يُسمع) ويمكن تأطيره في الزمان والمكان بيد أن القضية تحيل، في مقابل ذلك، على ما يمكن معرفته أو اعتقاده، على ما يمكن أن يكون موضع شك أو استغراب، على ما يمكن جحده أو الاعتراض عليه، على ما يمكن وصفه بالصدق أو الكذب.

(2) الأفعال المقتضية لجملة فضلةً لها فئتان : أفعال تأخذ فضلةً لها مجردَ حمل وأفعال تستلزم قضية. ويمثل ديك (ديك 1989 : 48) للفرق بين الفئتين من الأفعال بالتقابل بين الفعلين «to see» (رأى) و«to believe» (اعتقد) في جملتين من قبيل (15 أ) و(15 ب) :

(15) a - Peter saw that John gave the book to the librarian in the library.
b - Peter believed that John gave the book to the librarian in the library.

في نفس السياق، يذهب هنخفلد (هنخفلد 1988) إلى أنه يمكن تصنيف المحمولات الفعلية حسب نمط الفضلة التي تقتضيه. على هذا الأساس يمكن التمييز بين الأفعال المقتضية لجملة تامة (قوة إنجازية ومحتوى قضوي) والأفعال المقتضية لقضية والأفعال التي لا تقتضي إلا حملا بسيطا. ويمثل لهذه الطوائف الثلاث بالأفعال الدالة على القول والأفعال «المعرفية» والأفعال «الإدراكية»، التي تأخذ، على التوالي، البنيات (16 أ) و(16 ب) و(16 ج) :

(16) أ – قال ف (س ي) منف (جملة) متق.
ب – عَرَف ف (س ي) متض (قضية) متق.
ج – رأى ف (س ي) متض (حمل) متق.

(3) يلاحظ ديك (ديك 1989 : 48) أن ثمة أنماطا من الالتباس تكمن في كون الفعل الرئيسي يمكن أن يأخذ فضلة له قضية أو مجرد حمل. مثال ذلك الفعل (to see) في جمل من قبيل الجملة (17 أ) التي تعني في الوقت ذاته ما تعنيه الجملتان (17 ب) و(17 ج) :

(17) a - Peter saw that John gave the book to the librarian.
b - Peter actually perceived John giving the book to the librarian.
c - Peter realized, understood that John gave the book to the librarian.

هذا النوع من الالتباس يمكن رفعه بالتمييز بين الطبقتين الحمل والقضية.

(4) في مجال الإحالة بواسطة ضمير، يلاحظ ديك (ديك 1989 : 250) أن اللغة الإنجليزية تميز بين الضميرين (it) و(so) على أساس أن الأول يستعمل عائدا على حمل في حين أن الثاني يستعمل عائدا على قضية. ولا يسوغ إحلال أحدهما محل الأخر كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(18) a - John saw that Mary was pregnant, but Peter didn't see it/* so
b - John thought that Mary was pregnant, but Peter didn't think so/* it

(د) دُرِج، في نموذج 1978، على اعتبار السمات الجهية والسمات الزمنية مؤلفة لمخصص واحد، مخصص المحمول. إلا أنه تبين فيما بعد أن هذه السمات تتوزع

في الواقع، على طبقتين بنيويتين مختلفتين. فثمة سمات جهية تنتمي إلى الحمل المركزي (كالجهة «التام» والجهة «غير التام») باعتبارها تتعلق بالخصائص الداخلية للواقعة الدال عليها محمول الحمل النووي وثمة سمات جهية أخرى جديرة بأن تعدَّ منتمية إلى طبقة الحمل الموسع باعتبارها تُسْهم في «تسوير» الواقعة دون أن تمس خصائصها الداخلية. من هذه السمات الجهية : «الاستمرار» و«الاعتياد» و«التكرار»... أما السمات الزمنية فتنتمي جميعها («الحاضر» ؛ «الماضي المطلق / الماضي النسبي» ؛ «المستقبل المطلق / المستقبل النسبي») إلى طبقة الحمل الموسع باعتبار هذه السمات تخص موضعة الواقعة باعتبارها كلاً – في «المحور الزمني» ولا تتعلق بأية خاصية من خصائصها المُعَرِّفَةِ لها. ويصدق ما قلناه عن الجهة والزمان على «الموجهات» كذلك، حيث يتم التمييز، بالنظر إلى الطبقية، بين فئات ثلاث من الموجهات : الموجهات «اللازمة» والموجهات «الموضوعية» والموجهات «الذاتية». ويرصد ديك (ديك 1989 : 205) الفرق بين هذه الزمر من الموجهات على النحو التالي :

(1) تحدد الموجهات «اللازمة» العلاقات القائمة بين مشارك من المشاركين في الواقعة وتحقيق هذه الواقعة. ويمكن أن تخص هذه الموجهات «قدرة» المشارك على تحقيق الواقعة أو «رغبته» في تحقيقها. وتتحقق هذه الموجهات غالبا في شكل أفعال مساعدة من قبيل «**استطاع أن**»... و«**أراد أن**» أو «**رغب في أن**...».

هذه الزمرة من الموجهات تنتمي بحكم وظيفتها إلى الطبقة الأولى، طبقة الحمل المركزي باعتبارها من مخصصات المحمول $\pi 1$.

(2) وتحدد الموجهات «الموضوعية» تقويم المتكلم للواقعة (حظوظ حدوث الواقعة انطلاقا مما يعرفه بوجه عام عن الوقائع). ويمكن تقسيم هذه الموجهات إلى قسمين هما :

(ا) – الموجهات «المعرفية» التي من قبيل «**أكيد**»، «**محتمل**»، «**ممكن**»، «**جائز**»... و(ب) – الموجهات «الشرعية» التي من قبيل «**إجباري**»، «**مقبول**» «**ممنوع**»، «**مستحب**» وغيرها. وتنتمي هذه الموجهات بنوعيها إلى الطبقة البنيوية الثانية، أي الحمل الموسع، على اعتبارها من مخصصات الحمل $\pi 2$.

(3) أما الموجهات «الذاتية» فإنها الموجهات التي تخص موقف المتكلم الشخصي اتجاه صدق القضية. بهذا التحديد تكون هذه الموجهات سمات لمخصص القضية $\pi 3$ وتكون بالتالي منتمية إلى الطبقة البنيوية الثالثة.

(هـ) تقدم أن اللواحق في نموذج 1989، يختلف بعضها عن بعض من حيث الطبقة البنيوية التي تنتمي إليها. فثمة لواحق الحمل المركزي σ 1 ولواحق الحمل الموسع σ 2. كما أن ثمة لواحق القضية σ 3 ولواحق القوة الإنجازية σ 4. ويقدم ديك وآخرون (ديك وآخرون 1990) مجموعة من الملاحظات تفيد أن لكل فئة من الفئات الأربع خصائص مميزة وأن التصنيف حسب الطبقة البنيوية له قدر معقول من الورود وفي ما يلي بعض من هذه الملاحظات :

(1) تتميز لواحق المستوى التمثيلي، لواحق الحمل بنوعيها، عن لواحق المستوى العلاقي، بكونها تنفرد بأخذها وظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة). فالملاحظ أنه من الصعب إسناد هذين الضربين من الوظائف إلى لواحق القضية أو إلى لواحق القوة الإنجازية. ويمكن الجزم بأن حيز إسناد هذه الوظائف لا يتعدى الحمل الموسع.

(2) ومما يباين بين لواحق الحمل المركزي ولواحق الحمل الموسع السمات التالية :

(ا) يوضع من القيود على توارد اللواحق المركزية مالا يوضع على لواحق الحمل الموسع. مثال ذلك أن اللواحق الحاملة للوظائف الدلالية «المصدر» و«الاتجاه» و«المسار» موقوفة على المحمولات الدالة على التنقل. في مقابل ذلك ليس ثمة قيد على توارد لواحق الحمل الموسع التي يمكن أن تساوق أي محمول.

(ب) تسند الوظيفتان الفاعل والمفعول إلى الحدود - الموضوعات (المنفذ والمتقبل) بالدرجة الأولى وإلى اللواحق المركزية بالدرجة الثانية. أما لواحق الحمل الموسع فيندر أن تسند إليها إحدى هاتين الوظيفتين وإن أسندت فإنما يتم ذلك بشروط. مفاد هذا أن حيز إسناد الفاعل والمفعول المفضل هو الحمل المركزي، موضوعاته فلواحقه.

(ج) تمتاز لواحق الحمل الموسع، اللواحق σ 2، بقدر كبير من حرية «الرتبة». فهي تحتل الرتبة الأخيرة في الجملة، كما يمكن أن تتصدر الجملة. أما اللواحق المركزية فلا يسوغ أن تتقدم على المحمول.

قارن :

(19) أ – سافرت هند البارحة
ب – البارحة سافرت هند

(20) أ – سارت هند والنيلَ
ب – * والنيلَ سارت هند

(21) a - Jean prenait un café au jardin.
b - Au jardin, Jean prenait un café.
(22) a - Jean part pour Paris.
b - * Pour Paris, Jean part.

(3) تشكل اللواحق القضوية واللواحق الإنجازية زمرتين من اللواحق متمايزتين تؤديان وظيفتين مختلفتين. فاللواحق القضوية «وسائل معجمية تمكن المتكلم من تقويم المحتوى القضوي للفعل اللغوي الذي ينجزه» حين تلفظه للجملة. أما اللواحق الإنجازية فهي، في مقابل ذلك، «وسائل معجمية تتحدد (أو تتعدل) بواسطتها القيمة الإنجازية للجملة». ويمكن أن يدرك هذا الفرق بين الزمرتين من اللواحق من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(23) أ – بدون شك، سيتزوج خالد هنداً غداً.
ب – بصراحة، سيتزوج خالد هنداً غداً.

ففي الجملة الأولى تؤشر العبارة «**بدون شك**» لموقف المتكلم من المحتوى القضوي للجملة (مدى اعتقاده لصدق القضية) في حين أن العبارة «**بصراحة**» في الجملة الثانية لا تتعلق بالقضية وإنما بالفعل اللغوي ذاته[5]. فهذان اللاحقان ينتميان، إذن، بحكم وظيفتيهما إلى طبقتين بنيويتين مختلفتين، طبقة القوة الإنجازية وطبقة القضية. ويظهر هذا الفرق بين الفئتين من اللواحق في التصرف. من ذلك :

(5) لنتذكر أن هذه العبارات عدت، في إطار مايسمى «الفرضية الإنجازية» ظروفاً متعلقة بفعل الجملة الإنجازية المقدرة في مستوى البنية العميقة. على هذا الأساس، تكون البنية التالية البنية العميقة للجملة (22 ب) :

(i) [أقول بصراحة [سيتزوج خالد هنداً غداً]]
ج1 ج2

(أ) أن اللاحق القضوي يمكن أن يحتل مواقع مختلفة في الجملة بيد أن اللاحق الإنجازي يعسر احتلاله لموقع آخر غير الموقع الصدر[6] :

(24) أ – سيتزوج خالد هندا بدون شك غداً

ب – سيتزوج خالد هنداً غدا بدون شك

(25) أ – ؟ سيتزوج خالد هنداً بصراحة غداً

ب – ؟ سيتزوج خالد هنداً غداً بصراحة

(ب) وأن اللاحق الإنجازي يمكن أن يتوارد مع قوات إنجازية مختلفة في حين أن اللاحق القضوي مقصورٌ تساوقه على القوة الإنجازية «الإخبار» كما يتبين من المقارنة بين زمرتي الجمل التاليتين :

(26) أ – جدّيّاً، سيزورنا خالد بعد غد

ب – جديّاً، هل سيزورنا خالد بعد غد ؟

ج – جديّاً، سافِرْ إلى الخارج

(27) أ – بدون شك، سيزورنا خالد بعد غد

ب – * أبدون شك سيزورنا خالد بعد غد ؟

ج – * بدون شك، سافِرْ إلى الخارج

ويُرجع ديك وآخرون (ديك وآخرون 1990 : 55) لحن الجمل التي من قبيل (27 ب – ج) إلى «أن اللواحق القضوية تقتضي، عامة، من المتكلم موقفا إيجابيا اتجاه صدق القضية».

هذا، في إيجاز شديد، ما يمكن قوله عن أهم ما طرأ من تجديد على بنية النموذج الواصف في نظرية النحو الوظيفي. وعزمنا في هذا الكتاب أن نبين إلى أي مدى يفي هذا النموذج في بنيته الحالية بالرصد الكافي والوصف الملائم لأربع ظواهر هي : الاستلزام الحواري واللواحق الإنجازية وامتصاص المكونين الخارجيين المبتدإ والذيل ووحدة المحور في علاقتها بتناسق النص السردي. وقد اعتمدنا معياراً لانتقاء هذه

---

(6) حين يتأخر اللاحق كما هو الشأن في الجملة التالية يصبح إذاك لاحق الطبقة الأولى، طبقة الحمل المركزي :

(i i) سيناقش خالد هندا بصراحة.

الظواهر تنوّعها قصد أن نمحص كفاية النموذج في مجالات متباينة. فالظاهرتان الأولى والثانية تمَسّان حيزا هامّاً من بنية الجملة تكمن أهميته في كونه المجال الذي لم يَحْظَ لحد الآن بما يستحقه من العناية في حين تُشكِّل الظاهرة الثالثة عيِّنة من التغيرات التي تطرأ على اللغات أثناء تطورها والتي تستلزم أن توصف وأن تفسَّر على أساس وظيفي شأنها في ذلك شأن الظواهر التزامنية. أما الوحدة المحورية وعلاقتها بتناسق النص السردي فهي ممّا يمكن أن يعدَّ مِحكّاً لمزاعم كل نظرية لسانية تطمح إلى وصف قدرة المتكلم «العامة»، قدرته لا على إنتاج وتأويل الجمل فحسب بل كذلك على إنتاج وتأويل قطع خطابية كاملة. وأملنا أن نتوصل، من خلال تناول هذه الظواهر الأربع، إلى إبراز أهم مزايا «نموذج مستعملي اللغة» كما تقترحه نظرية النحو الوظيفي في مرحلتها الراهنة وأهم حدوده وأن نُسهم – مع المسهمين – باقتراحات قد تكون مُنطلَقاً لحل بعض المشاكل أو – على الأقل – لإعادة طرحها الطرح الذي يضمن لها الحل الملائم.

والله ولي التوفيق

الرباط، 31 مارس 1992

الفصل الأول

القوة الإنجازية المستلزمة : بين النحو والمنطق

مدخل :

القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكب العبارات اللغوية كما هو معلوم، قوتان :

(أ) «قوة إنجازية حرفية»

(ب) و«قوة إنجازية مستلزمة».

ويُميَّز، عادة، بين هاتين القوتين على أساس أن القوة الأولى مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة في حين أن القوة الثانية تتولد عن الأولى طبقا لمقتضيات مقامات معيَّنة. وقد اقتُرِحَتِ قصد معالجة ظاهرة تولُّد القوة الإنجازية المستلزَمة هذه، مجموعةٌ من المقاربات في إطار أنحاء مؤسسةٍ تداولياً (أو وظيفياً)[1] أشهرها مقاربة ما سمِّيَ «الفرضية الإنجازية» وما ورد في أدبيات النحو الوظيفي (يُونج 1981، المتوكل 1986، ڤيت 1986، هنخفلد 1988، ديك 1989). فيما يخص المعالجة المقترحة في هذا النحو، يمكن عد تحليل ديك (ديك 1989) التحليل الذي يمثل التوجه السائد لدى الوظيفيين المشتغلين في هذا الإطار.

ويقوم هذا التحليل على افتراض أساسي مفاده ما يلي : «لا يمثل في مستوى البنية التحتية للجملة إلا للقوة الإنجازية التي تنعكس بشكل من الأشكال على

---

(1) نستعمل هنا لفظي «تداولي» و«وظيفي» بمعنى واحد. ونقصد باللفظين، حين نوردهما في معرض الحديث عن نموذج لغوي ما، أن هذا النموذج يعتمد ضمن أسسه المنهجية افتراض أن اللسان الطبيعي بنية تؤدِّي وظيفة أساسية هي إتاحة التواصل داخل المجتمعات وأن بين البنية والوظيفة علاقة تبعية بحيث تتحدَّد السمات البنيوية للعبارات اللغوية (صرف، تركيب، تنغيم) حسب الأغراض التواصلية التي تُستعمَل هذه العبارات وسائل لتحقيقها. انظر بهذا الصدد (المتوكل 1989).

الخصائص الصورية (التركيبية والصرفية والمعجمية). مؤدّى ذلك أن القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة التي لها انعكاس صوري مَا تُتناولان داخل النحو ذاته في حين أن القوة الإنجازية التي لا تأثير لها في الخصائص الصورية للعبارة تتم معالجتها خارج مجال النحو.

هدفنا في هذا البحث هو تقويم هذا الافتراض وتبيان ما ينتج عن تبنّيه بالنسبة للنحو الوظيفي في صياغته القالبية الحالية (ديك 1989). سنقترح على وجه الخصوص في هذا الصدد أن يضطلع القالب المنطقي (المُسمَّى «المنطق الوظيفي») برصد القوى الإنجازية التي لا تدخل في حيز القالب النحوي بدلاً من أن يتم ذلك في إطار «نظرية تداولية أوسع» غير محدَّدة الطبيعة ولا المعالم كما يذهب إلى ذلك جُلٌّ من تعرض لظاهرة الاستلزام الحواري في إطار هذا النحو.

1 - الحمولة الإنجازية

نقصد بالحمولة الإنجازية ما يواكب عبارةً لغوية ما من قوى إنجازية باعتبار الطبقات المقامية التي يمكن أن تَرِد فيها هذه العبارة. وفي ما يلي تذكير بما أثبتته الأبحاث التي قيم بها في إطار «نظرية الأفعال اللغوية» وفي إطار نماذج لسانية مؤسسة تداولياً.

1.1 - القوة الإنجازية الحرفية / القوة الإنجازية المستلزمة :

لنفترض أن الجملة (1) واردة في مقام تحمل فيه، كقوة إنجازية، مجرد السؤال وأن الجملة (2) مقصود بها استدراجُ المخاطَب إلى مصاحبة المتكلم إلى المسرح :

(1) من في هذا البيت ؟

(2) هل تصاحبني إلى المسرح ؟

تنحصر حمولة (1) الإنجازية في مجرد قوتها الإنجازية الحرفية «السؤال» في حين أن (2) تحمل بالإضافة إلى «السؤال» قوة إنجازية مستلزَمة مقامياً يمكن اعتبارها «التماسا».

فيما يتعلق بالتمييز بين القوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزَمة مقامياً، يمكن إيراد الفرقيْن الأساسيين التاليين :

(أ) تظل القوة الإنجازية الحرفية ملازمة للعبارة اللغوية في مختلف المقامات التي يمكن أن ترد فيها. أما القوة الإنجازية المستلزَمة فهي مربوطة مقامياً بحيث لا يتم تولدها إلا في طبقات مقامية معيَّنة. مثال ذلك أن الجملة (2) يمكن أن تدل في جميع المقامات على «السؤال» إلا أنها لا ترد حاملة للالتماس إلا بمقتضى شروط مقامية معينة.

(ب) تأخذ القوة المستلزمة، نتيجة للخاصية (أ)، وضعاً ثانويا بالنظر إلى القوة الحرفية. وتتجلى ثانويتها في أمرين اثنين :

(1) – في أنها يمكن أن تُلْغَى إلغاءً كما هو شأن القوة «الالتماس» بالنسبة للجملة (2) التي يمكن أن تؤوَّل على أساس أنها دالة على السؤال المحض إذا وردت مقصوداً بها مجرد الاستفسار عن إمكان مصاحبة المخاطب المتكلمَ إلى المسرح.

(2) – وفي أنها لا يُتوصَّل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث الطول والتعقيد، في حين أن القوة الحرفية تؤخذ مباشرة من صيغة العبارة ذاتها. مثال ذلك أن القوة «السؤال» في الجملة (2) تُستنتج دون واسط من الخصائص الصورية لهذه العبارة (أداة الاستفهام «هل» والتنغيم) بيد أن القوة المستلزمة «الالتماس» تستوجب من المخاطَب القيام بسلسلة من الاستدلالات كي يستنتج أنها من مقصود المتكلم.

ملحوظة : درج اللغويون على عدِّ السمات الصورية (الصرفية والتركيبية والتنغيمية) معياراً للتمييز بين ما هو حرفي وما هو مستلزم. ولئن كان هذا صحيحاً في الغالب، فإنه لا يمكن تعميمه على جميع الأحوال إذ إن القوة المستلزمة يمكن، كما سنرى، أن تسهم في تحديد جانب هام من جوانب بنية العبارة اللغوية.

2.1 – القوة الإنجازية المستلزمة وظاهرة التحجر :

قد يحصل عبر التطور اللغوي أن يتغير وضْعا القوتين الحرفية والمستلزمة بحيث تصبح القوة الثانية تعدِلُ أو تفوق أهمية، بالنظر إلى دلالة العبارة، القوة الأُولى. لنقارن، توضيحا لذلك، بين الجملتين (1) و(2) السالف إيرادهما والجملتين التاليتين :

(3) هل تستطيع أن تناولني الملح ؟

(4) ألم أنذرك ؟ !

تواكب الجملةَ (3) قوتان إنجازيتان اثنتان : قوة حرفية وقوة مستلزَمة وهما على التوالي «السؤال» و«الالتماس». وتؤاسر بهذه السمة، الجملةَ (3) الجملة (2) التي سبق الحديث عن حمولتها الإنجازية. إلا أن ثمة فرقاً واضحاً بين الجملتين يكمن في أن العلاقة بين قوتي (3) ليست العلاقة بين القوتين اللتين تواكبان (2). فالقوة المستلزمة («الالتماس») في (3) ليست ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية («السؤال») بل إنها تضارعها، على الأقل، من حيث الأهمية بالنظر إلى التأويل العام للجملة. لذلك يمكن أن نقول إن للجملة (3)، بخلاف الجملة (2)، قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزَمة أصبحت بالتداول من الأهمية بحيث يمكن عدُّها قوة حرفية ثانية. ومن الملحوظ أن ظاهرة انتقال القوة المستلزَمة من وضع قوة ثانوية إلى وضع قوة أساسية تشكل، فيما يبدو، نزوعاً عاماً بالنسبة للتراكيب المتضمنة للمحمولات التي من قبيل «استطاع»[2]. ولئن كانت القوة الإنجازية المستلزَمة تعدل أهميةً القوة الإنجازية الحرفية في الجملة (3) فإنها في الجملة (4) تكاد تكون القوة الحرفية الوحيدة. فالذي يتبادر إلى الفهم من الجملة (4) هو الإخبار المثبت، على أساس أنها ترادف (5)، لا السؤال :

(5) لقد أنذرتك !

انطلاقا من تحليل الحمولة الإنجازية للتراكيب التي من قبيل (3) و(4)، يمكن القول بأن القوة الإنجازية الناتجة عن استلزام مقامي تتعرض كباقي جوانب العبارات اللغوية لظاهرة ما يمكن تسميته «التحجُّر». ويتم تحجر هذه القوة الإنجازية، في رأينا، في مرحلتين اثنتين :

(أ) تفقد القوة الإنجازية المستلزَمة سِمتَيْها المشار إليهما أعلاه، بالتدريج، عبر التطور اللغوي، حيث تصبح معنى معمَّماً يواكب التركيب المعني بالأمر في جميع مقامات إنجازه وتصبح بذلك قوة «إنجازية حرفية» لا تقل من حيث الأهمية عن

---

(2) يصدق هذا، على الأقل، على العبارات الاستفهامية التي تبتدىء بالعبارة Can you في اللغة الإنجليزية. ويمكن أن يعمَّم الأمر على فئة الأفعال المسماة «أفعالاً جهيَّة».

القوة الإنجازية الحرفية الأصل. ويُلاحظ هذا النزوع، كما سلفت الإشارة إلى ذلك، في تطور التراكيب الاستفهامية التي تتضمن محمولاً من المحمولات الدالة على «الاستطاعة» والتي مثلنا لها بالجملة (3).

(ب) – قد يقف مسلسل التحجر عند هذه المرحلة، مرحلة توارد قوتين إنجازيتين على التركيب الواحد إحداهما قوة حرفية أصلية والثانية قوة مستلزَمة اكتسبت عبر الاستعمال وضع القوة الحرفية، وقد يستمر فيبلغ منتهاه. في هذه الحالة، يُضحي وجود القوة الحرفية الأصلية شبه منعدم وتنفرد، بذلك، القوة المستلزَمة بتشكيل الحمولة الإنجازية للعبارة. من أمثلة تحجر القوة المستلزمة التام ما يحصل عبر لغات كثيرة في تطور التراكيب الاستفهامية المنفية التي من قبيل (4). ففي هذه الزمرة من العبارات، ثمة نزوع إلى أن يصبح الإخبار المثبت القوةَ الحرفية الوحيدة وإلى أن تنعدم، نتيجة لذلك، حالات استعمالها بقصد السؤال. من دلائل ذلك أنه يجب اختلاق مقامات خاصة لتأويل الجملة (4)، مثلا، على أساس أنها مُورَدة للسؤال المحض.

يُستخلَص مما سبق أن ظاهرة التحجر تشكل حين يتعلق الأمر بالقوة الإنجازية المستلزمة، مسلسلاً مدرَّج التحقق أهم مراحله مرحلتان : مرحلة تنتقل فيها هذه القوة من وضع قوة مستلزَمة رهينة بمقتضيات المقام إلى قوة حرفية تُساكن القوة الحرفية الأصل وتماثلها أهمية إن لم تفقها، ومرحلة تنسحب فيها القوة الحرفية الأصل انسحاباً يكاد يكون كليّاً تاركةً للقوة المستلزمة فرصة التفرد بتشكيل مجال العبارة الإنجازي.

3.1 – القوة الإنجازية / النمط الجملي :

لم ينتبه، فيما نعلم، إلى أن ثمة تمييزاً هاماً يجب إقامته بين الحمولة الإنجازية (سواء أكانت هذه الحمولة بسيطة أم مركبة) والنمط الجملي الذي تنتمي إليه العبارة اللغوية. من ذلك أن ديك (ديك 1989) يصنف ما يسميه «القوى الإنجازية الأصول» أربعة أصناف : (أ) «الخبر» و(ب) «الاستفهام» و(ج) «الأمر» و(د) «التعجب». ويعُد هذه القوى الأربع أصول اشتقاق باقي القوى الإنجازية. ومما يثير الانتباه في هذا التصنيف أن مؤداه تنميط للجمل وفقاً لصيغها (لصورها الصرفية – التركيبية السطحية) لا حسب قواها الإنجازية الأصول. وراجح أن مرد عدم التمييز

بين صيغة الجملة وقوتها الإنجازية ما يلاحظ عادة من تطابق بينهما، خاصة إذا تعلق الأمر بالقوة الإنجازية الحرفية حيث يوارد الاستفهام السؤال والخبر الإخبار وحيث تستعمل صيغتا الأمر والتعجب للدلالة عن القوتين الإنجازيتين الأمر والتعجب. إلا أن هذا التوارد لا يمكن أن يعدَّ مسوّغاً لاعتبار الصيغة والقوة الإنجازية التي يغلب أن تواردها بمثابة الشيء الواحد. ومما يمكن إيراده دليلاً على أن نمط الجملة مستقل عن القوة الإنجازية الملاحظات التالية :

(1) – قد يُستعمل نمط الجملة الواحد للدلالة على قوة إنجازية مضافة إلى القوة التي تلازمه كما هو الشأن في ما يسمى «الاستلزام الحواري». من أمثلة ذلك الجملتان (2) و(3) حيث ورد الاستفهام دالاً على قوة إنجازية أخرى غير السؤال، كما سبق أن بينا ذلك. ومما يمكن سوقه كذلك في هذا الباب الأمثلة التالية :

(5) أ – يسعدني أن أراك كل يوم

ب – إن السماء منذرة بالإمطار

(6) أ – أعرني كتابك الليلة من فضلك

ب – ربي، أجرني من خزي الدنيا وعذاب الآخرة.

الجملتان (5 أ – ب) جملتان خبريتان إذا نُمِّطتا على أساس صيغتهما إلا أنهما لا تفيدان مجرَّد الإخبار بقدرما تفيدان «الدعوة» و«الإنذار» على التوالي كما يتبين من مرادفتيهما (7 أ – ب) :

(7) أ – زرني كل يوم !

ب – خذ معطفك أو مظلتك !

أما الجملتان (6 أ – ب) فقد استعملت فيهما صيغة «افعلْ» للدلالة لا على الأمر بل على الالتماس (6 أ) والدعاء (6 ب).

(2) – في مقابل ذلك، نلاحظ أنه ليس من النادر أن ترد القوة الإنجازية الواحدة معبراً عنها بأنماط جملية متباينة كما هو شأن الجمل (8 أ – د) التي استخدمت فيها للدلالة على نفس القوة، الالتماس، صيغ الأمر والاستفهام والخبر والتعجب بالتوالي :

(8) أ – اقض معي عطلة الصيف !

ب – هل تقضي معي عطلة الصيف ؟ !
ج – يسرني أن تقضي معي عطلة الصيف.
د – ما أجمل أن تقضي معي عطلة الصيف !

(3) – ثمة حالات، كما سلف أن أشرنا إلى ذلك، لا تتضمن فيها الجملة ما يطابق صيغتها. وأبرز مثال لهذه الحالات التراكيب التي تعرضت قوتها الإنجازية المستلزَمة لظاهرة التحجر التام كالتراكيب الاستفهامية المنفية التي من قبيل (4).

إذا صحت هذه الملاحظات أمكن اعتمادها دلائل على وجوب التمييز بين الحمولة الإنجازية للعبارة اللغوية والنمط الجملي الذي تنتمي إليه من حيث صيغتها الصرفية – التركيبية ووجوب التمثيل لهما داخل النحو على أساس أنهما مفهومان مستقلان وإن تعالقا.

4.1 – الاستلزام المتعدد :

يلاحظ السكاكي (السكاكي 1937 : 147) أن العبارة اللغوية الواحدة قد تحمل، إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية، أكثر من قوة إنجازية مستلزَمة واحدة. وهذه بعض من الأمثلة التي يوردها في هذا الباب : «إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب :

(9) أتفعل هذا ؟

امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى مالا تعلم مما يلابسه من نحو :

(10) أتستحسن ؟

وَوُلِّد **الإنكار والزجر**... أو كما إذا قلت لمن بعثت إلى مُهِمٍّ وأنت تراه عندك :

(11) أما ذهبت بعدُ ؟

امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل :

(12) أما يتيسر لك الذهاب ؟

وتولّد منه الاستبطاء والتحضيض، أو كما قلت لمن يتصلّف وأنت تعرفه :

(13) ألا أعرفك ؟

امتنعت معرفتك به عن الاستفهام وتوجّه إلى مثل :

(14) أتظنني لا أعرفك ؟

وتولَّد **الإنكار والتعجب والتعجيب.**»

يُستنتَج من تفحص الأمثلة التي يسوقها السكاكي هنا أن العبارة اللغوية الواحدة يمكن أن تحمل في مقامات معيّنة قوى استلزامية متعددة بقطع النظر عن قوتها الإنجازية الحرفية. فللجملة (11)، على سبيل المثال، الحمولة الإنجازية التالية :

(أ) القوة الحرفية السؤال المنصبة على الذهاب ذاته،

(ب) والقوة المستلزمة السؤال المنصبة على تيسُّر الذهاب (حيث ترادف الجملة (12))،

(ج) والقوة المستلزمة الاستبطاء التي تجعلها مرادفة للجملة (15) :

(15) لقد أبطأت في الذهاب.

(د) وأخيراً القوة المستلزمة التحضيض التي تصبح على أساسها بمعنى الجملة (16) :

(16) هلاّ ذهبت !

وواضح أن تأويل العبارات التي من قبيل (11) يتم عبر اشتقاق مجموع القوى الإنجازية التي تواكبها بعضها من بعض في إطار سلسلة من الاستدلالات يكون منطلقها القوة الحرفية ويُشكِّل منتهاها القوةُ المستلزَمة التي يعدها المخاطب ملائمة لقصد المتكلم. سَنُبيِّن، في مبحث لاحق، المسطرة التي يمكن أن تفي برصد هذا الضرب من العمليات التأويلية في إطار نظرية النحو الوظيفي.

5.1 – نحو تنميط للقوى الإنجازية :

يمكن أن نستخلص مما ورد في الفقرات الأربع السابقة حول ما يشكل الحمولة الإنجازية للعبارات اللغوية النتائج التالية :

(1) – يندرج في مجال مخصّص الجملة النمط الجملي الذي تنتمي إليه من ناحية

(خبر، استفهام، أمر، تعجب...) والحمولة الإنجازية (أي مجموع القوى الإنجازية) التي تواكبها من ناحية أخرى.

(2) – القوة الإنجازية قوتان : قوة حرفية وقوة مستلزمة مقاميا.

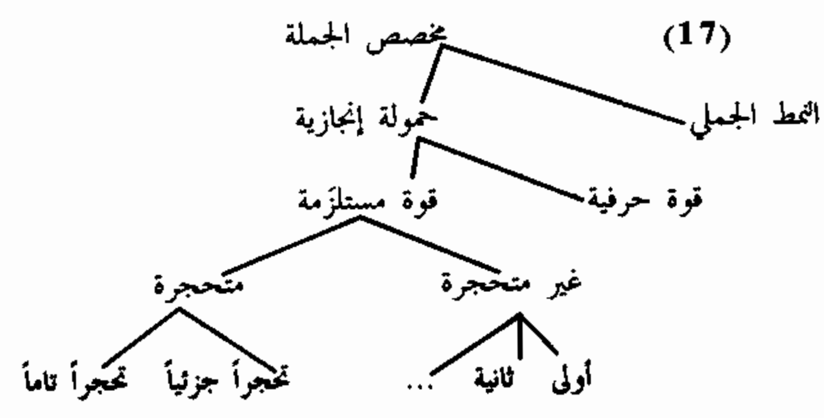
(3) – قد تواكب العبارة اللغوية الواحدة أكثر من قوة إنجازية مستلزمة واحدة.

(4) – تختلف القوة المستلزمة عن القوة الحرفية في ثانويتها وفي كونها مربوطة مقامياً وتظل محتفظة بهاتين السّمتين مالم تتعرض لظاهرة التحجر.

(5) – يكون التحجر بالنسبة إلى القوة المستلزمة إما جزئياً أو تاماً ؛ في الحالة الأولى تصبح القوة المستلزمة غالبة إلا أنها لا تمنع تواجد القوة الحرفية، أما إذا بلغ التحجر منتهاه فإن القوة الحرفية تصبح غير ذات ورود فتحل محلها القوة المستلزمة.

هذه الحصيلة تمكن من إقامة التنميط الموضح في الرسم التالي :

(17)



2 – التمثيل للقوة الإنجازية في النحو :

مما لم يعد مجال نقاش، في النماذج اللسانية المؤسسة تداوليا على الأقل، أن الحمولة الإنجازية تشكل جانباً هاماً من خصائص العبارة اللغوية وأن الوصف الكافي لهذه الخصائص يقتضي، بالتالي، أن يُمَثل داخل النحو ذاته لا للقوة الإنجازية الحرفية فحسب بل كذلك لمجموع القوى المستلزمة مهما تعدّدت. في هذا المبحث، نذكر بأهم الاستدلالات التي قدمت في باب وجوب التمثيل للحمولة الإنجازية في النحو كما نذكر بالاقتراحات التي وردت في نموذج «الفرضية الإنجازية» ونموذج النحو الوظيفي قصد الاضطلاع بهذه المهمة.

1.2 – مبررات التمثيل للقوة الإنجازية :

لعل أهم الأدلة التي قدِّمت في معرض الدفاع عن وجوب التمثيل للقوة الإنجازية داخل النحو ما ورد في أدبيات نظرية «الدلالة التوليدية»، خاصة ما سُمي «الفرضية الإنجازية». ونخص بالذكر كتابات روس (روس 1970 و1975)، وكوردن ولاكوف (كوردن ولاكوف 1975) وكرين (كرين 1975) وصادوك (صادوك 1974).

فيما يتعلق بالقوة الإنجازية الحرفية، من الواضح أنها تشكل وسيطاً من الوسائط الهامة التي تتفاعل في تحديد الخصائص الصورية للعبارة. فإليها يؤول النمط الجملي كما أسلفنا (حيث تواكب صيغ الاستفهام والخبر والأمر والتعجب قوى السؤال والإخبار والأمر والتعجب) وهي مرد مجموعة من الخصائص الصرفية والتركيبية والتنغيمية.

أما القوة الإنجازية المستلزمة فإنها، بخلاف المعتقد السائد، تسهم بنصيب وافر في تحديد السمات الصورية للعبارة. ومن أمثلة التفاعل القائم بين القوة الحرفية والقوة المستلزمة ما يلي :

(1) – تشكل القوة المستلزمة قسطاً هاماً من دلالة العبارة لذلك لايمكن القيام بالتأويل الدلالي الكافي إلا إذا أخذت بعين الاعتبار على أساس أن يمثل لها في البنية دخْل الجهاز التأويلي. بل إن القوة المستلزمة يمكن أن تشكل بمفردها، كما هو الشأن بالنسبة للعبارات المتحجرة، الحمولة الدلالية للجملة. في هذه الحالة يصبح من العسير – إذا لم نقل من غير الممكن – أن تعطى العبارة التأويل الدلالي الملائم ما لم تعد القوة المستلزمة المتحجرة القوة الحرفية الوحيدة أو على الأقل القوة الحرفية الأساس.

(2) – وتبرز أهمية القوة المستلزمة كذلك، في مستوى الصرف والتركيب إذ يلاحظ أن مجموعة من الخصائص الصرفية والتركيبية لا يمكن رصدها وتفسيرها إلا بالرجوع إلى هذه القوة. ولنورد أمثلة من ذلك :

(أ) – من مميزات بعض الصُّرفات أن ورودها يرتبط لا بالقوة الإنجازية الحرفية بل بالقوة المستلزَمة. من أمثلة ذلك في اللغة العربية الصُّرفة «مِنْ» الواردة في الجمل التي من قبيل (18) :

(18) هل من شفيع ؟ !

حكم هذه الصُّرفة أنها ترد في التراكيب المنفية كما هو الشأن بالنسبة للجملة (19) :

(19) ما جاء من أحدٍ

وقد ترد في التراكيب الاستفهامية إلا أن ورودها في هذا الضرب من التراكيب لا يسوغ إلا إذا واكب السؤال إنكارٌ كما يتبين من المقارنة بين (18) و(20) المراد بها السؤال المحض :

(20) هل من رسالة ؟

(ب) – في نفس السياق، يلاحظ أن بعض اللواحق الإنجازية (اللواحق المتعلقة بالحمولة الإنجازية) توارد القوة المستلزمة لا القوة الحرفية.. مثال ذلك العبارة **«من فضلك»** في الجملة التالية :

(21) هل تصاحبني إلى المسرح من فضلك ؟

ففي (21)، من البيّن أن **«من فضلك»** تتعلق لا بالقوة الحرفية السؤال بل بالقوة المستلزَمة الالتماس. بتعبير آخر، ساغ في هذه الجملة ورود العبارة **«من فضلك»** لأنها تحمل بالإضافة إلى السؤال – على سبيل الاستلزام المقامي – التماسا.

(ج) – تطابق عادة الأداة المؤشرة للقوة الإنجازية القوة الحرفية كما هو شأن أداتي الاستفهام الهمزة وهل اللتين تدخلان أصلاً على التراكيب الدالة على السؤال. إلا أن من هذه الأدوات ما يرتبط لا بالقوة الحرفية بل بالقوة المستلزَمة. مثال ذلك في اللغة العربية، الأداة «أَوَ» التي يبدو أن استعمالها الغالب الدخول على الجمل الاستفهامية التي تفيد الإنكار كما يستنتج من المقارنة بين الجملة (22) والجملة (23) على اعتبار الثانية واردة في مقام السؤال المحض :

(22) أَوَ تلطِم من له فضل عليك ؟ !

(23)* أَوَ اشتريت مجلة ؟

ومن أدلة ورود الأداة «أَوَ» لغير السؤال المحض أنها لا تقبل العبارات التعقيبية التي توارد أختها الهمزة كما يتضح من المقابلة بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(24) أ – أخالداً قابلت أم بكراً ؟

ب – * أوَ خالداً قابلت أم بكراً ؟ !

د – من القيود التي يخضع لها عطف الجمل[3] أن «تتناظر قوتا الجملتين المتعاطفتين» كما يتبين من المقارنة بين (25 أ) و(25 ب) :

(25) أ – هل حضر المدعوون وهل استقبلتهم هند ؟

ب – * هل حضر المدعوون واخرُجْ لاستقبالهم !

يكمن لحن (25 ب) في كون القوة المواكبة للجملة المعطوف عليها (السؤال) مباينة للقوة التي تواكب الجملة المعطوفة (الأمر). إلا أنه من غير النادر أن تَرِدَ الجملتان المتعاطفتان حاملتين لقوتين إنجازيتين مختلفتين كما هو الشأن في التركيب العطفي التالي :

(26) ألم أعِرْك الدار ووهبتُك المال ؟ !

الذي يُسوِّغ العطف في هذا التركيب ويجعل منه جملة نحوية لا جدال في نحويتها رغم أنه لا يستجيب لقيد تناظر القِوى الإنجازية (حيث عُطِفَ خبر على استفهام) هو أن الجملة المعطوف عليها تحمل، استلزاماً، قوة تماثل القوة الحرفية المواكبة للجملة المعطوفة (الإخبار).

(3) – لنر الآن مدى تأثير القوة الإنجازية المستلزمة في مستوى التنغيم. ثمة ملاحظتان اثنتان يمكن إيرادهما في هذا الباب :

(أ) – حين تنحصر الحمولة الإنجازية في القوة الحرفية وحدها تكون هذه القوة هي المحدد الوحيد للتنغيم الذي ينبغي أن يسند إلى الجملة. فالعبارة الاستفهامية الدالة على سؤال محض، مثلاً، تأخذ التنغيم الملائم لهذه القوة وهو «التنغيم الصاعد». هذا شأن الجملة (1)، على سبيل المثال التي يمكن أن يمثل لبنيتها التنغيمية بطريقة تقريبية على النحو التالي :

(27) [من في هذا البيت]

(3) راجع، قصد الاطلاع، على المزيد من القيود الموضوعة على عطف الجمل (وعلى عطف غير الجمل)، (المتوكل 1986).

(ب) – في حالة توارد قوتين إنجازيتين حرفيةٍ ومستلزَمة على الجملة الواحدة تتقاسم القوتان معاً تحديد إسناد التنغيم. فالجملة (1)، مثلاً، إذا وردت في مقام آخر غير مقام السؤال المحض كأن تفيد إنكاراً اكتسبت بنية تنغيمية مخالفة للبنية الممثل لها في (27). ويمكن أن يفترض، في هذا الباب، أنه بقدر ما تطغى القوة المستلزَمة على القوة الحرفية عبر مسلسل التحجر الموصوف أعلاه تصبح هذه القوة هي المحدد الأساسي – إن لم يكن الوحيد – للتنغيم الوارد إسناده. ولعل ما نقوله عن التنغيم قابل للتعميم بحيث يصدق على الخصائص الصورية بجميع أنواعها.

2.2 – اقتراحات :

نموذجان لسانيان اثنان أطَّرا مجموعة من الاقتراحات لرصد الحمولة الإنجازية والتمثيل لها داخل النحو بما تقتضيه شروط التمثيل الصوري وهما نموذجا «الفرضية الإنجازية» والنحو الوظيفي. في هذه الفقرة نذكر بإيجاز بأهم ما اقترح في هذين النموذجين.

1.2.2 – الفرضية الإنجازية :

يقوم التحليل المقترح في إطار الفرضية الإنجازية، كما هو معلوم، على الافتراضات الأساسية التالية :

(أ) – يواكب، كما هو مثبت في نظرية الأفعال اللغوية، التلفظ بعبارة لغوية ما إنجازُ فعل لغوي معين كالإخبار أو السؤال أو الوعد أو الوعيد...

(ب) – يمثل للفعل اللغوي في مستوى البنية التحتية ذاتها في شكل «جملة عليا» تحكم «جملة سفلى» وظيفتها التمثيل للمحتوى القضوي. على أساس هذا الافتراض، تكون البنية مصدر الاشتقاق جملة معقدة أو «جملة كبرى» (كما دُعيت) مؤلفة تأليف إدماج من جملتين تدل أولاهما على القوة الإنجازية والثانية على المحتوى القضوي.

(ج) – يمثَّل للحمولة الإنجازية التي تواكب العبارة سواءاً أكانت هذه الحمولة منحصرة في القوة الحرفية أم كانت تشمل أيضاً القوى المستلزَمة مقامياً.

(د) – تتماثل العبارات اللغوية، على اختلاف محتوياتها القضوية، من حيث إن بنيتها التحتية تحتوي على جملة عليا تؤشر للقوة الإنجازية سواء أظهرت هذه الجملة

في مستوى السطح أم لم تظهر. ولرصد الحالة الثانية، ثمة قاعدة اختيارية يتم بمقتضاها حذف الجملة العليا في حالة عدم ظهورها سطحا[4].

فيما يخص التمثيل للقوة الإنجازية المستلزمة على وجه التحديد، يمكن إرجاع الاقتراحات الواردة في أدبيات الفرضية الإنجازية إلى فئتين رئيسيتين تمايز بينهما طريقة الربط بين القوة الحرفية والقوة الناتجة عن الاستلزام المقامي. فاقتراحات الفئة الأولى – المتمثلة أساساً في تحليل كوردن ولاكوف (كوردن ولاكوف 1975) – تتبنّى افتراض أن القوة الحرفية يمثَّل لها في البنية التحتية ذاتها في حين أن القوة المستلزمة تشتق من هذه البنية التحتية عبر قواعد تأويلية من نوع خاص تدعى «مسلمات الحوار». وتشكل هذه القوة المستلزمة بنية منطقية تحتية ثانية تسهم في تحديد الخصائص الصورية الصرفية منها والتركيبية. من ذلك أن مجموعة من القواعد التحويلية تتميز بكونها حسّاسة للمعلومات الواردة في البنيتين التحتيتين معاً فسميت، لهذه الخاصية، «قواعد عبر الاشتقاقات».

أما اقتراحات الفئة الثانية فإنها تؤُول جميعها إلى افتراض أن القوتين الإنجازيتين يمثل لهما كلتيهما في نفس البنية التحتية. وتكون البنية التحتية، حسب هذا الافتراض، جملةً معقدة مؤلَّفة من جملتين متعاطفتين تحتوي كل منهما على جزئين اثنين يدل أعلاهما على القوة الإنجازية وأسفلهما على المحتوى القضوي. وتشكل هذه البنية التحتية دخلا لقواعد تحويلية تضطلع بحذف العناصر التي لا تظهر في مستوى سطح الجملة[5]

2.2.2 – النحو الوظيفي

يمكن تقسيم الاقتراحات التي أفرزت في نظرية النحو الوظيفي قسمين : ما ورد في إطار النموذج الأول (يونگ 1981، المتوكل 1986، ڤيت 1986، هنخفلد 1988) والتحليل الذي يدافع عنه ديك (ديك 1989) في إطار النموذج الثاني، على ما يربط بين الطائفتين من الاقتراحات من سمات التآسر.

(4) يقترح روس (روس 1970) القاعدة التالية لرصد حذف الجملة العليا :

(أ) ف م س م س ج ⟸ (جوازاً)

1 2 3 4

ϕ ϕ ϕ 4

(5) لقد تعرضت الفرضية الإنجازية بجميع ما اقترح في إطارها من تحليلات لانتقادات كثيرة. انظر ملخصاً لهذه الانتقادات في (المتوكل 1986) وفي (المتوكل 1992).

في دراسة نقدية لاقتراح يونگ (يونگ 1981)، قدمنا تحليلا يقوم، في أساسه، على الطروح التالية :[6]

(أ) – يمثل للقوة الإنجازية في مستوى البنية مصدر الاشتقاق (أي «البنية الحملية») بواسطة مخصص الحمل. وتكون الصورة العامة لهذه البنية، على هذا الأساس، هي (28) :

(28) [π [حمل]]
حيث π = مخصص الحمل.

(ب) – يضطلع مخصص الحمل بالتمثيل للحمولة الإنجازية كاملها لا للقوة الإنجازية الحرفية فحسب كما ورد في اقتراح يونگ. ويستلزِم ذلك التمييزَ بين حالتين اثنتين : حالة ورود العبارة حاملة لقوة حرفية واحدة وحالة ورودها دالة على أكثر من قوة إنجازية واحدة. في الحالة الأولى، يؤشر للقوة الوحيدة بواسطة مخصص حمل بسيط كما هو الشأن في البنية (29) التي تتحقق في شكل الجملة (1) على سبيل المثال :

(29) [س [من في هذا البيت]]
حيث س = سؤال.

أما في الحالة الثانية، فيستعمل مخصص حمل مركب تتعدد عناصره المؤشرة بتعدد القوى الإنجازية المواكبة للعبارة. من أمثلة ذلك ما نجد في البنية (30) رمزاً للحمولة الإنجازية المواكبة للجملة (2) :

(30) [س [مس [تصاحبني إلى المسرح]]]
حيث س = سؤال ومس = التماس.

(ج) – محاولة لرصد الإواليات التي تتم بواسطتها عملية الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة (من السؤال إلى الالتماس مثلاً)، يمكن إغناء النحو بنسق من القواعد الاستدلالية يعتمد اقتراحات سورل (سورل 1969 و1979) الوارد في باب «شروط إنجاز الأفعال اللغوية» وخاصة مفهوم «خرق»

---

(6) انظر تفاصيل هذه المقاربة في (المتوكل 1986)

هذه الشروط. الفكرة الأساسية الثاوية خلف هذا النسق من القواعد هي مفاد التعميم التالي :

(31) «انطلاقاً من الشروط ش^{1}، ش^{2}...، ش ^{ن} الضابطة لإنجاز القوة الحرفية ق^{1}، يمكن أن تستلزم مقامياً العبارة «ع» القوة «ق^{2}» عن طريق خرق أحد الشروط «ش^{1}»، ش^{2}...، شَ ^{ن} وتكون القوة المستلزمة «ق^{2}» القوة التي من شروط إنجازها الشرط «شَ»».

مفاد التعميم (31) أن إنجاز الأفعال اللغوية خاضع لشروط معينة تؤلف فيما بينها، مجتمعة، نسقاً متكاملاً يوازي كلُّ عنصر من عناصره العنصر عكسُهُ وأن الانتقال من فعل لغوي (= قوة إنجازية) إلى فعل لغوي آخر يتم عن طريق الانتقال من شرط معين إلى نقيضه. ولعل من أوضح أمثلة ذلك الانتقال من السؤال في الجملة (32)، إلى الإنكار الناتج عن «تحييد» شرط «جهل المسؤول عنه» وحل الشرط نقيضه «معرفة المسؤول عنه» محله :

(32) أأخاك هاجمت ؟ !

د – تصدق هذه المسطرة على الحالات التي تكون فيها القوة الإنجازية مدلولاً عليها دلالة «ضمنية» أي غير معبر عنها بواسطة «فعل إنجازي» صريح كما هو الشأن في الجملة (33) مثلاً :

(33) أسألك من في هذا البيت ؟

في هذه الجملة، من الواضح أن ما يضطلع بالتعبير عن القوة الإنجازية الحرفية السؤال هو فعل الجملة الرئيسية «**أسألك**». وحين يتعلق الأمر بالتراكيب التي من قبيل (33) لاداعي للجوء إلى مخصص حمل خاص للتأشير للقوة الإنجازية إذ أن هذه الوظيفة يقوم بها الفعل الرئيسي ذاته. فمن الحشو، مثلاً أن نمثّل للقوة السؤال، في الجملة (33)، بشيء آخر غير فعل السؤال نفسه.

ملحوظة : يستغنى عن التأشير للقوة الإنجازية بواسطة مخصص الحمل في الجمل المتضمنة لفعل رئيسي من قبيل «قال» و«سأل» و«وعد» شريطة أن تتوافر في هذا الفعل شروط الإنجازية كأن يكون دالاً على الزمن الحاضر وأن يكون مسنداً إلى المتكلم. أما حين

يختل أحد هذه الشروط فإن الفعل يفقد إنجازيته ويفقد بالتالي صلاحيته للتأشير للقوة الإنجازية فيصبح إذّاك من الضروري اللجوء إلى استخدام مخصص الحمل. فقوة الجملتين (34 أ – ب)، مثلاً، ليست السؤال بل الإخبار :

(34) أ – سألتك من في هذا البيت.
ب – يسألك خالد من في هذا البيت.

بما أن الفعل «سأل» في الجملتين فاقد الإنجازية لاختلال شرطي التصرف في الزمن الحاضر والإسناد إلى المتكلم، بالتوالي، لا يمكن عده مؤشراً للقوة ويلزم عند ذلك استعمال مخصص حمل كما يتبين من التمثيلين التاليين :

(35) أ – [خب [سألتك [من في هذا البيت]]]
ب – [خب [يسألك خالد [من في هذا البيت]]]
حيث خب = إخبار

وقد اقترح هنخفلد تحليلاً مغايراً بعض التغاير يقوم على فكرة أن الجملة مؤلفة من «أطر» يندمج بعضها في بعض وأن المجال الإنجازي في الجملة إن هو إلا «إطار إنجازي» تدمج فيه القضية على اعتبارها محتوى الفعل اللغوي.

إلا أن ما يمكن عده مُمَثّلاً للموقف السائد حالياً في عشيرة الوظيفيين هو تحليل ديك (ديك 1989) الذي هو امتداد للتحليل الأول (القائم على فكرة التمثيل للقوة الإنجازية بواسطة مخصص الحمل) مع تكييفه والطبيعةَ السّلميَّة للبنية التحتية وبنيةَ النموذج في صياغته الجديدة بوجه عام. وتعتمد هذه المقاربة الافتراضات الأساسية التالية :

(أ) – يُميَّز، داخل الحمولة الإنجازية، بين نمطين من القوى الإنجازية : «قوة إنجازية أصل» و«قوة إنجازية فرع»[7].

(ب) – القوى الإنجازية الأصول هي القوى المدلول عليها بصيغ العبارات اللغوية وهي أربع : «خبر» و«استفهام» و«أمر» و«تعجب».

---

(7) تقابل، في مصطلحات ديك، «القوة الأصل» القوة الحرفية و«القوةُ الفرع» القوةَ المستلزمة.

وتؤوَّل هذه القوى الأصول الأربع على أساس أنها «تعليمات من المتكلم للمخاطب تستهدف إحداث تغييرات ما في مخزون المعلومات التي يملكه المخاطب»، كما يتضح من التعريفات التالية :

(36) (أ) – **خبر** = يشير المتكلم على المخاطب أن يضيف إلى معلوماته فحوى القضية.

(ب) – **استفهام** = يطلب المتكلم من المخاطب أن يمدَّه بالمعلومة الواردة في القضية.

(ج) – **أمر** = يأمر المتكلم المخاطب بتحقيق الواقعة المحال عليها في القضية.

(د) – **تعجب** = يشير المتكلم على المخاطب أن يضيف إلى معلوماته أنه يستغرب فحوى القضية أو يستبعده أويعده جديراً، عامة، بالاهتمام.

(ج) – تشتق من هذه القوى الأصول قوى فروع عبر إوالية يمكن تسميتها «نقلاً إنجازياً». والنقل الإنجازي الناتج عنه اشتقاق قوة فرعية من قوة أصل أنواع ثلاثة، «نقل تداولي» و«نقل معجمي» و«نقل نحوي»، تتمايز فيما بينها على النحو التالي :

(1) – تنحصر عملية النقل حين يتعلق الأمر بالنقل التداولي في مستوى القصد والتأويل بحيث لا يكون لهذه العملية أي انعكاس على الخصائص الصورية للعبارة ذاتها. مثال ذلك العلاقة القائمة بين الجملتين(36 م)و(37) على سبيل المثال:

(36 م) هل تزورنا مساء هذا اليوم ؟ !

(37) زرنا مساء هذا اليوم !

من معاني (36) ما دلت عليه (37) أي التماس الزيارة. والالتماس في (36) متفرع عن السؤال دون أن يكون لهذا الاشتقاق انعكاس صوري معين. في هذه الحالة يمكن القول إن النقل الإنجازي نقل تداولي صرف إذ إنه يتم في مستوى القصد والتأويل دون الاعتماد على مؤشر صوري.

(2) – من غير النادر أن يتخذ فعل إنجازي (مستوفٍ لشروط الإنجازية السالف ذكرها) دليلا على القوة المنقول إليها كما هو الشأن بالنسبة للجمل التالية :

(38) أ – هل نتجوَّل معاً هذا الصباح ؟

ب – أسألك هل نتجوَّل معاً هذا الصباح ؟

ج – أطلب منك أن نتجول معاً هذا الصباح !

(3) – ويمكن أن يتم النقل الإنجازي بواسطة إواليات نحوية (صرفية – تركيبية). من هذه الإواليات التراكيب التي من قبيل **«أليس كذلك»** التي ينتج عن إلحاقها بعبارة خبرية نقل قوة هذه العبارة من الإخبار إلى السؤال كما يتضح من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(39) أ – هند فتاة ذكية

ب – هند فتاة ذكية، أليس كذلك ؟

د – يمثَّل للقوة الإنجازية في مستوى البنية التحتية بواسطة «المخصص الإنجازي» (أو «مخصص الجملة») π 4 وفقاً للبنية العامة (40) :

(40) [π4 و ي : [π3 س ي [π2 و ي :

[π1 φ س1... س ن (σ 1)][(σ 2)][(σ 3)] (σ 4)]

إلا أن التمثيل في مستوى البنية التحتية مشروط بأن تكون القوة الإنجازية منعكسة بشكل من الأشكال على الخصائص النحوية للعبارة أي أن تكون مؤشراً لها بسمة من السمات الصرفية أو التركيبية. بهذا يكون التمثيل في مستوى البنية التحتية مقصورا على (أ) القوة الحرفية أو (ب) القوة المستلزمة التي تم اشتقاقها من القوة الحرفية عبر نقل إنجازي نحوي. وفقاً لهذا الطرح تكون البنيتان الإنجازيتان للجملتين (39 أ – ب) البنيتين (41 أ – ب) على سبيل المثال :

(41) أ – [خب و ي : [هند فتاة ذكية]]

ب – [[سهـ < مق [خب]] و ي : [هند فتاة ذكية]].

في البنية (41 أ)، أشِّر للقوة الإخبار بواسطة المخصص الإنجازي «خب» باعتبارها القوة الأصل. أما في البنية (41 ب)، فالقوة الأصل الإخبار مؤشر لها بالمخصص «خب» الداخل عليه مؤشِّر النقل «مق» الرامز إلى العبارة «الملحقة» بآخر

الجملة في حين أن القوة الفرعية السؤال ممثل لها عن طريق المؤشر «سهـ». يستنتج من البنيتين (41 أ – ب)، كمسطرة عامة، أنه يؤشَّر للقوة الإنجازية بمؤشر بسيط إذا كانت الجملة لا تحمل سوى قوة أصل وبمؤشر مركب، مؤلف من مخصص القوة الفرع ومخصص القوة الأصل داخلاً عليه مؤشر النقل الإنجازي في حالة توارد قوة أصل وقوة مشتقة عن طريق ناقل نحوي.

مفاد هذا أن ما يمثل له في مستوى البنية التحتية هو القوة المنعكسة في سمات معجمية أو سمات نحوية سواء أكانت هذه القوة قوة أصلاً أم قوة مشتقة. أما القوة التي لامقابل لها في مستوى الخصائص الصورية للعبارة فيرى ديك أنه من غير الوارد أن يمثل لها في البنية التحتية بل أن ترصد في إطار القالب النحوي.ويقترح أن تعالج في ما يسميه «نظرية تداولية للتفاعل اللغوي أوسع».

3 – نحو تمثيل وظيفي أكفى

يشكل التحليل المتبنَّى حالياً لرصد الحمولة الإنجازية (أي التحليل الذي يقترحه ديك (ديك 1989) والذي رسمنا في الفقرة السابقة أهم معالمه)، إطاراً جيِّداً، من حيث المبدأ، لكل مقاربة وظيفية تروم وصف الخصائص الإنجازية وتفسيرها. إلا أنه في حاجة إلى تعديلات وإغناءات تمكّنه من الاقتراب من أن يكون التحليل الأكفى. وأهم ما نراه وارداً في باب التعديل والإغناء هنا ما يلي :

(أ) – يجب إعداد جهاز لمعالجة القوى الإنجازية الناتجة عن نقل تداولي صرف بحيث يكون هذا الجهاز من عناصر نموذج مستعملي اللغة الطبيعة ذاته لا «نظرية تداولية واسعة» غير محددة الطبيعة ولا المعالم. في هذا الاتجاه، سنقترح أن يكون الجهاز المستضيف لهذا الضرب من القوى الإنجازية هو القالب المنطقي (أو ما يدعوه ديك «المنطق الوظيفي») مضافة إليه قوالب أخرى.

(ب) – لا يهتم التحليل المقترح إلا بالظواهر الإنجازية التزامنية، باعتبار ماتحمله العبارات اللغوية من قوى إنجازية في فترة زمنية معينة. وينجم عن ذلك أنه لا يفي برصد التطور الذي يطرأ على الحمولة الإنجازية عبر مختلف المراحل ونقصد بالخصوص مسلسل التحجر. ملءاً لهذا الفراغ نقترح أن تعالج ظاهرة التحجر هذه في إطار «مبدأ نقل الوسم» الذي أرجعت إليه ظواهر أخرى مماثلة.

(ج) – سبق أن أشرنا إلى أن ديك، فيما يبدو، يعُدُّ نمط الجملة والقوة

الإنجازية الأصل شيئاً واحداً وسبق كذلك أن استدللنا على ورود التمييز بين هذين المفهومين. في هذا السياق، نقدم اقتراحاً يفي بالتمثيل للمفهومين في مستوى البنية التحتية بواسطة مؤشرين متمايزين.

1.3 – المقاربة القالبية : بين النحو والمنطق

لتلافي اللجوء إلى تلك «النظرية التداولية الواسعة» التي لا تعرف طبيعتُها ولا معالمها والتي لم تحدد لحد الآن أنواع العلاقات التي تربطها بالنحو ولتعالج جميع خصائص العبارات اللغوية في إطار جهاز واصف واحد، نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، يمكن أن يُتخذ التحليل الذي يقترحه ديك (ديك **1989**) منطلقاً لمقاربات ممكنة ثلاث : أن توصف السمات الإنجازية جميعها داخل القالب النحوي ذاته أو أن يضطلع قالب آخر (أو قوالب أخرى) بهذه المهمة أو أن تصنف هذه السمات إلى ما يجدر وصفه داخل القالب النحوي وما هو من الوارد ترك تناوله إلى قالب آخر.

1.1.3 – داخل النحو :

تكمن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها المقاربة الأولى في أن الحمولة الإنجازية رمَّتها يمكن أن ترصد في إطار القالب النحوي ذاتِه دون ماحاجة إلى اللجوء إلى قوالب أخرى. على هذا الأساس، يمثل لجميع القوى الإنجازية المواكبة للعبارة – وإن تعددت – في مستوى البنية التحتية بواسطة مخصص إنجازي مركب (يشمل مؤشرات كل القوى الإنجازية المتواردة). ويمكن التمثيل، في إطار هذه المقاربة، للعلاقات السُّلّمية القائمة بين القوى الإنجازية المتواردة كأن يؤشّر لهذه العلاقات عن طريق رمز من قبيل < / > على سبيل المثال. وفقاً لهذه المقاربة، تكون بنية الجملة (38 أ) البنية (42) باعتبارها مرادفة للجملة (38 ب) والبنية (43) إذا وردت بمعنى الجملة (38 ج) :

(**42**) [س [هل نتجول معاً هذا الصباح]]

(**43**) [س > مس [هل نتجول معاً هذا الصباح]]

2.1.3 – خارج النحو :

يمكن كذلك التفكير في نقل معالجة الظواهر الإنجازية بجميع أنواعها خارج

القالب النحوي وجعل قالب آخر من القوالب الخمسة التي يشملها نموذج مستعملي اللغات الطبيعية يضطلع بها. وأنسب قالب لهذه المهمة هو القالب المنطقي.

يتكون القالب المنطقي، في رأي ديك (ديك 1989 ب)، من ستة قوالب فرعية «تطابق عناصر بنية الجملة (أو مختلف جوانب البنية المنطقية). هذه القوالب الفرعية الستة هي : (أ) المنطق الإنجازي و(ب) المنطق القضوي و(ج) المنطق الحملي و(د) المنطق المحمولي و(هـ) المنطق الحدي و(و) المنطق المعجمي[8]. ويضطلع كل قالب فرعي، كما تدل على ذلك التسميات المقترحة، بتحديد الخصائص المنطقية المرتبطة بمجال معين. فيما يخص المنطق الإنجازي – وهو القالب الفرعي الذي يهمنا هنا – فإنه يشكل الجهاز الذي يُعنَى برصد وتحديد السمات المنطقية للمخصصات الإنجازية (مثل «خب» و«س» وغير ذلك). هذا القالب الفرعي هو الذي يمكن توظيفه، في رأينا، في اشتقاق قوة إنجازية فرعية (مستلزَمة) من قوة إنجازية أصل.

أما طريقة اشتغال القالب المنطقي – في علاقته بالقالب النحوي – فيمكن تلخيصها في ما يلي :

(أ) يمثّل للبنية المنطقية للعبارة اللغوية عن طريق بنيتها التحتية ذاتها. بتعبير آخر، البنية التحتية هي في ذات الوقت تمثيل نحوي وتمثيل منطقي. على هذا، يكون القالب المنطقي جهازاً وظيفته اشتقاق بنيات تحتية من بنيات تحتية أخرى، وفقاً لتعريفه على أساس أنه نسق من القواعد تضطلع باشتقاق معارف جديدة من معارف معطاة طبقا للمبادىء العامة التي تحكم الاستدلال الطبيعي.

(ب) تشكّل دخلاً لقواعد القالب المنطقي بنيةٌ تحتية تتضمن مخصصاً إنجازياً يؤشر للقوة الحرفية المواكبة للعبارة اللغوية. ويمثل لهذه البنية داخل القالب النحوي.

(ج) أما خَرْجُ هذه القواعد فيمكنه أن يكون بنية تحتية تتضمن نفس المحتوى القضوي أو بنية تحتية مغايرة تمام التغاير بحيث لا تختلف عن البنية – الدَّخْل من حيث المخصص الإنجازي فحسب بل كذلك من حيث المحتوى القضوي. هاتان

(8) نستدل، في الفصل الرابع من هذا الكتاب، على ورود إضافة قالب فرعي سابع يضطلع برصد العلاقات الاستدلالية التي تعتمد معلومات واردة في أماكن متباينة من نفس النص ونقترح أن يسمى هذا القالب الفرعي، بالنظر إلى مجاله، «القالب النصي».

الحالتان يمكن التمثيل لهما، على التوالي، بالجملة (2) والجملة (44 أ) التي ترادف، في أحد سياقات ورودها، الجملة (44 ب) :

(44) أ – إن البرد شديد في هذه الحجرة.
ب – أغلق النافذة من فضلك !

فيما يتعلق بالجملة (2)، تتضمن بنيتها التحتية المخصص الإنجازي المؤشر للقوة الأصل السؤال، أما البنية المشتقة منطقياً من هذه البنية فإنها تتضمن عوضاً عن مخصص السؤال المخصص الدّال على القوة الفرعية الالتماس. قارن :

(45) [س [تصاحبني إلى المسرح]]

(46) [مس [تصاحبني إلى المسرح]].

نلاحظ، حين نقارن بين (45) و(46)، أن الفرق بينهما كامن في الاختلاف على مستوى المخصص الإنجازي. في مقابل ذلك، يقوم التباين بين بنيتي الجملتين (44 أ – ب) في مستوى المخصص الإنجازي وفي مستوى المحتوى القضوي معاً :

(47) [خب [إن البرد شديد في هذه الحجرة]]

(48) [مس [أغلق النافذة من فضلك]]

د – مما يبدو أنه محط اتفاق أن الإواليات التي يستخدمها المخاطب وهو يشتق بنية تحتية من بنية تحتية أخرى إواليات تقوم أساساً على الاستدلال الطبيعي[9]. لذلك، نرى أنه من الوارد أن تصاغ قواعد القالب المنطقي على أساس أنها قواعد استدلالية من النمط الذي يدافع عنه سورل (سورل 1975). ونمثل لهذا الضرب من القواعد بما يتم عبره اشتقاق بنية إنكارية من بنية استفهامية.ولنأخذ عيّنة لذلك الجملة (49) :

(49) أأخاك لطمت ؟ !

للانتقال من السؤال المحض إلى الإنكار يلجأ المخاطب، في تأويله لهذه الجملة، إلى الإواليات الاستدلالية الدنيا التالية :

---

(9) في هذا الباب، يساير ديك الأطروحة التي تعتمدها المقاربات المقترحة في إطار «المنطق الطبيعي». انظر كمثال لذلك (كوردن ولاكوف 1975).

(50) [أ] يسأل المتكلم هل القضية «لطمت أخاك» قضية صادقة وهو يعلم، أصلاً، أنها صادقة. الجملة (49)، إذن، ليست استفهاما حقيقيا.

[بـ] أن يلطم المرء أخاه أمر مذموم يستنكر. قصد المتكلم، إذن، ليس السؤال بل الإنكار.

هاتان القاعدتان يمكن أن تعدّا من سلسلة القواعد الاستدلالية المسؤولة عن اشتقاق البنية (52) من البنية (51) :

(51) [س [لطمت أخاك]]

(52) [نك [لطمت أخاك]

حيث «نك» = إنكار.

لنستخلص مما سبق أن ثاني الإمكانات التي تتوافر في نموذج النحو الوظيفي الحالي باعتباره نموذجا قالبياً هو أن ترصد القوة الإنجازية الأصل بالتمثيل لها في مستوى البنية التحتية داخل القالب النحوي ذاته وأن يوصف اشتقاق القوة الإنجازية الفرعية (أو القوى الإنجازية الفرعية) في إطار القالب المنطقي بواسطة قواعد استدلالية يُنتقل عبرها من البنية التحتية المتضمنة للقوة الأصل إلى البنية المتضمنة للقوة الفرعية.

3.1.3 - عبر القوالب :

أما الإمكان الثالث فإن عماده، كما سلفت الإشارة إلى ذلك، فكرة التمييز بين جوانب الحمولة الإنجازية التي لها مؤشرات صورية، معجمية أو صرفية أو تركيبية والتي يجدر أن يضطلع بها القالب النحوي ذاته والجوانب التي تنحصر في مستوى التداول، مستوى القصد (بالنسبة للمتكلم) والتأويل (بالنسبة للمخاطب) والتي من الأورد أن تعالج في قوالب أخرى.

(أ) داخل القالب النحوي نفسه، يتم رصد القوى الإنجازية التالية : القوة الإنجازية الأصل والقوة المستلزمة المنعكسة في خاصية من الخصائص الصورية للعبارة وكل قوة مستلزمة تعرضت لنوع من أنواع التحجر. ويلاحظ أن هذه الفئة من القوى الإنجازية تتقاسم سمة عامة واحدة وهي أنها لا تستوجب من المخاطب المؤوِّل أي عملية استدلالية للوصول إليها. فالقوة الأصل (= الحرفية) مدلول عليها، عامة، بصيغة العبارة (بالنمط الجملي) والقوة المستلزمة المنعكسة صورياً يتوصل إليها آلياً بما

يؤشر لها في العبارة. أما القوة المستلزمة المتحجرة أو الآيلة إلى التحجّر فإن من مميزاتها، كما سبق أن بينا، أنها تنزع، خلال مسلسل التحجر، إلى أن تصبح جانباً من جوانب الدلالة الحرفية للعبارة مكتسبة بذلك وضع قوة حرفية بل إنها تكاد تصبح القوة الحرفية الوحيدة. في حالة انحصار الحمولة الإنجازية في قوة حرفية واحدة، يمثل، في مستوى البنية التحتية، داخل النحو ذاته، لهذه القوة بواسطة مخصص إنجازي بسيط (يتضمن مؤشراً إنجازياً واحداً) كما يتضح من البنية (53) للجملة(52 م) :

(52 م) مَنْ حضر مِن الضيوف ؟

(53) [س [من حضر من الضيوف]]

أما حين تتعدَّد القوى الإنجازية فإنه يُمثَّل، في مستوى نفس البنية التحتية، لكل القوى التي لها انعكاس صوري ما أو القوى المتحجرة (تحجراً جزئياً أو تحجراً كلّياً). ويتم رصد هذه القوى عن طريق التأشير لها بواسطة مخصص إنجازي مركَّب متضمن لأكثر من مؤشر إنجازي واحد. ونقترح في هذا الباب، تبياناً للعلاقات السُّلمية التي يمكن قيامها بين القوى المتواردة، توسيط أحد الرمزين : > / < بين مؤشر إنجازي ومؤشر آخر دلالة على ما بين القوتين المؤشر لهما من تفاوت.

(ب) حين يتعلق الأمر بقوى إنجازية مستلزمة لا انعكاس لها في مستوى الخصائص الصورية لا يمكن للمؤول (= المخاطب) أن يتوصل إليها إلا عبر عمليات منطقية استدلالية، يوكَل الأمر إلى القالب المنطقي حيث يتم اشتقاق البنية المتضمنة للقوة المستلزمة من البنية التحتية (الممثَّل لها داخل القالب النحوي) التي تتضمن القوة الحرفية الأصل. مثال ذلك اشتقاق البنية (52) من البنية (51) عن طريق القاعدتين الاستدلاليتين (50 أ - ب).

(ج) في نفس السياق، أي في باب المعالجة عبر القوالب، يلاحظ أن اشتقاق القوة المستلزمة يستدعي، في أحيان كثيرة، اللجوء إلى إسهامات قوالب أخرى إضافةً إلى القالبين النحوي والمنطقي. وهذه بعض الأمثلة لما يستوجب تفاعل القالب النحوي وقوالب أخرى :

(1) تقوم العناصر المقامية الصِّرف المدرَكة حسياً بدور هام في تأويل العبارات اللغوية بحيث يستند المخاطب في إعطائه العبارة التأويل الملائم، إلى ما يدركه

حسياً (ما يراه وما يسمعه مثلا) أثناء التواصل إضافة إلى ما تحمله العبارة من مؤشرات لغوية. بل إن إسهام المؤشرات المقامية يفوق، في بعض الأحيان (في مواقف تواصلية خاصة)، إسهام المؤشرات اللغوية ذاتها. فيما يخص تأويل القوى الإنجازية، ثمة حالات يُلْجأُ فيها لتحديد الحمولة الإنجازية إلى وسائط مقامية إضافة إلى ما تحمله العبارة من مؤشرات كمظهر المتكلم الخارجي حين التلفظ (ما يحمله وجه المتكلم من تعابير، خاصة). من أمثلة ذلك، أن الجملة (54) يمكن أن تُؤوَّل، حسب ما تحمله تعابير وجه المتكلم حين التلفظ بها، على أساس أنها «وعد» أو «وعيد» أو مجرد «إخبار» :

(54) لقد حان وقت منحك ما تسعى في الحصول عليه.

في مثل هذه الحالات، يصبح من الوارد أن يستعان في عملية التأويل بالمعلومات المتوافرة في القالب الإدراكي إضافة إلى المعلومات الممثَّل لها في القالب النحوي. بتعبير آخر، يتفاعل القالبان النحوي والإدراكي في إسناد التأويل الإنجازي الملائم إلى العبارات التي من قبيل (54).

(2) من المعلوم أن صيغة الأمر يمكن أن ترد دالة على الأمر أو على الالتماس أو على الدعاء. ويستند في تحديد الفعل اللغوي الذي يواكب هذه الصيغة إلى وضع المتكلم بالنظر إلى المخاطب فهو أمر إذا علا المتكلِمُ المخاطب وهو التماس إذا تساويا وهو دعاء إذا كان الأول يسفُل الثاني. ومما يصدق عليه التأويل الثلاثي هذا التراكيب التي من قبيل (55) :

(55) أبعِدْ عني هذا الرجل !

لإسناد القوة الإنجازية الملائمة إلى هذا الضرب من التراكيب يجب إقامة العلاقة بين القالب النحوي والقالب الاجتماعي والقالب المنطقي على أساس أن هذه القوالب الثلاثة تتفاعل على الشكل التالي :

يُمثَّل، داخل القالب النحوي، في مستوى البنية التحتية، للنمط الجملي (= صيغة الأمر) ويمثَّل في إطار القالب الاجتماعي للمعلومة المتعلقة بوضع المتكلم بالنسبة إلى المخاطب وتعتمد القواعد الاستدلالية المعلومتين الواردتين في هذين القالبين في اشتقاقها للبنية التحتية المنطقية المتضمنة للقوة الإنجازية الملائمة (= أمر أو التماس أو دعاء).

في هذه الحالة تتخذ قواعدُ القالب المنطقي دخلاً لها المعلومات المتوافرة والممثَّل لها في قالبين اثنين : القالب النحوي والقالب الاجتماعي.

(3) ومن أمثلة ما يستوجب التفاعل بين القالب النحوي والقالبين المنطقي والمعرفي اشتقاق القوة المستلزمة في التراكيب التي من قبيل (56) :

(56) عُدَّ النجومَ وأوراق الشجر وحبَّات المطر !

من شروط إنجاز الأمر أن يكون المأمور قادراً على تحقيق الواقعة المأمور بها، أي أن يكون المأمور «مراقباً» للمأمور به. يلاحظ أن هذا القيد خُرِق في الجملة (56) وأن القوة الملائمة لهذه الجملة ليست بالتالي الأمر وإنما هي «التعجيز» (أو «التحدي»). لإسناد القوة الملائمة في هذا الضرب من الجمل، يتم التفاعل بين القوالب الثلاثة على النحو التالي : ترصد في إطار القالب النحوي صيغة الجملة (= النمط الجملي) بالتأشير لها في مستوى البنية التحتية وتشتق عن طريق قواعد الاستدلال المنطقية القوة التعجيز استناداً إلى معلومة ممثَّل لها في القالب المعرفي مفادها أن المأمور به من الأشياء التي تفوق طاقة الكائن البشري[10].

4.1.3 - أي مقاربة ؟

تشكّل التحليلات التي رسمنا معالمها الكبرى في الفقرات الثلاث السابقة مقاربات ممكنة في إطار نظرية النحو الوظيفي إذ إنها جميعها تتلاءم وصياغة الجهاز الواصف (= نموذج مستعملي اللغة الطبيعية) في هذه النظرية. إلا أنها، رغم ذلك، تتفاوت من حيث القدرة على رصد الحمولة الإنجازية بما يستجيب لمقتضيات الوصف والتفسير الكافيين.

(أ) تأتلف المقاربات الثلاث في كونها تتفق جميعاً على التمثيل للقوة الإنجازية الأصل في مستوى البنية التحتية المتوافرة في القالب النحوي ذاته.ويبدأ الاختلاف بين هذه المقاربات إذن حين يتعلق الأمر برصد ظاهرة النقل الإنجازي، أي التمثيل للقوة الإنجازية الفرعية.

---

(10) في نفس السياق، يمكن أن نقترح أن يضاف إلى القوالب الخمسة قالب سادس (يمكن أن يسمَّى «القالب الشعري») تكون مهمته الاضطلاع بوصف التراكيب المجازية بوجه عام. في إطار هذا القالب، يمكن رصد التراكيب الأمرية التي من قبيل (ii)

(ii) بَلِّغْ، يا نسيم، حبيبي لهفي وأشواقي !

(ب) تمتاز المقاربة التي تقوم على فكرة أن جميع القوى الفرعية ترصد داخل القالب المنطقي – ولعل هذه هي المزية الوحيدة – بكونها تتيح إمكان وصف الحمولة الإنجازية للعبارات اللغوية بكيفية موحّدة وعن طريق نفس النمط من القواعد. وتشكّل هذه الطريقة في حد ذاتها مكسباً للنظرية إذ إنها بالطبع أقل كلفة من أية طريقة تستخدم قواعد متباينة أو أجهزة وصف مختلفة. إلا أن هذا الاقتصاد في النمذجة يكون على حساب أحد أهم ما تصبو الأنحاء إلى إرضائه، وهو معيار «الواقعية النفسية». فالتحليل المعتمد لافتراض أن جميع القوى الإنجازية الفرعية ترصد داخل القالب المنطقي كفيل بأن يصف وصفاً ملائماً القوى الناتجة عن عمليات استدلالية تقوم بذهن المخاطب وتمكنه من إسناد التأويل الملائم ولكنه لا يمكن أن يصف إلا بتعسّف القوى الأخرى أي القوى المؤشر لها بواسطة سمة من السمات الصورية والقوى المتحجرة وهي قوى، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، لايستوجب الوصول إليها أيّ عملية ذهنية من النمط الاستدلالي.بالإضافة إلى أنها تخرق قيد الواقعية النفسية بتعميم افتراض لا يمكن أن يُعدَّ وارداً إلا بالنسبة لبعض القوى الإنجازية، تجعل هذه المقاربة من المتعذر الربط بين الحمولة الإنجازية والسمات الصورية وبذلك تكون عاجزة عن تحقيق الهدف الأساسي في النظريات الوظيفية : رصد وتفسير العلاقات القائمة بين الخصائص التداولية والخصائص الصورية على أساس أن الطائفة الثانية من الخصائص تعكس، إلى حد بعيد، الطائفة الأولى. لهذين المطعنين الأساسيين، يصبح من الأفضل تلافي مثل هذه المقاربات في نحو يجعل من أهدافه الكبرى تحقيق بعض من الكفايتين النفسية والتداولية.

(ج) للمقاربة المعتيمدة لافتراض أن القالب النحوي كفيل، وحده، برصد الحمولة الإنجازية على اختلاف أنماط القوى التي يمكن أن تواكب العبارات اللغوية مزيتان أساسيتان اثنتان : مزيَة مراسية ومزية نظرية.

(1) مراسيّاً، تُتيح هذه المقاربة رصد التعالق القائم بين الحمولة الإنجازية وبين الخصائص الصورية للعبارة كإدماج بعض مؤشرات القوى الإنجازية («الهمزة» و«هل» مثلاً) وتوارد بعض الصرفات وبعض حالات العطف وغير ذلك. بل إنها تتيح في الوقت ذاته رصد الترابط الحاصل في بعض الأحيان بين القوة الفرعية والبنية التنغيمية.

(2) أما المزية النظرية فتكمن في استخدام نسق واحد من القواعد والقيام

برصد مختلف أنماط القوى الإنجازية داخل قالب واحد ؛ دونما لجوء إلى قالب آخر أو قوالب أخرى.

وكان من الممكن تفضيل هذه المقاربة على غيرها، نظراً لمزيتَيْها هاتين، لولا أنها تواجه من المشاكل ما تعسر مجاوزته. وهذه بعض الأمثلة لهذه المشاكل :

1 – إذا كانت قواعد القالب النحوي كفيلة برصد القوى الإنجازية المؤشر لها بواسطة سمات صورية والقوى الإنجازية المتحجرة فإنه من العسير أن تضطلع هذه القواعد بالقوى الفرعية غير المؤشر لها صورياً والتي يستوجب التوصلُ إليها عملية ذهنية من النوع الاستدلالي.

2 – ويُشْكِلُ الأمر بجلاء في حالتين : (أ) حين يصاحب النقل الإنجازي تغييرٌ في المحتوى القضوى ذاته و(ب) حين تتعدّد القوى الإنجازية الفرعية. فمن العسير أن نرصد العلاقة الاستلزمية القائمة بين الجملتين (44 أ) و(44 ب) المعاد سوقهما هنا للتذكير عن طريق قاعدة نحوية صرف :

(44) (أ) إن البرد شديد في هذه الحجرة !

(44) (ب) أغلق النافذة من فضلك !

أما حين تتعدد القوى الإنجازية المواكبة للعبارة الواحدة كما هو الشأن بالنسبة للجملة (11) التي ترادف من حيث حمولتها الإنجازية الجمل (12) و(15) و(16) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(11) أما ذهبت بعد ؟ !

(12) أما يتيسر لك الذهاب ؟

(15) لقد أبطأت في الذهاب !

(16) هلاَّ ذهبت !

فإن المقاربة التي تتبادر إلى الذهن هي أن يُمَثَّل لجميع القوى المتواردة في مستوى البنية التحتية داخل القالب النحوي ذاته. على هذا الأساس، يمكن أن تكون بنية (11) هي البنية (57) :

(57) [س [سط [حض [ذهبت بعد]]]]

حيث س = سؤال و سط = استبطاء و حض = تحضيض.

هذه المقاربة، بالرغم مما تتيحه من اقتصاد في الإواليات كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، تواجه المشكل الأساسي التالي : إذا كانت بعض القوى الفرعية مدلولاً عليها عن طريق سمة من السمات الصورية (صرفية أو تركيبية أو تنغيمية) فإن ذلك لا يصدق على كل القوى الفرعية التي تشكل الحمولة الإنجازية. فبالنسبة للتنغيم، مثلاً، يغلب الظن أنه من العسير أن تحمل البنية التنغيمية ما يطابق جميع القوى الإنجازية في حالة التعدد. مثال ذلك أنه من غير الثابت أن يؤشَّر في مستوى التنغيم، في الجملة (11)،لكلٍّ من السؤال والاستبطاء والتحضيض. ويكمن الإشكال، بالنسبة للمقاربة التي نحن بصددها، في كونها تقوم على التمثيل داخل القالب النحوي، في مستوى البنية التحتية، لقوى لا انعكاس لها على الخصائص النحوية الصرف وذلك ما يجب تلافيه كما سبق أن بينّا.

(د) يمكن أن نستنتج مما سبق أن المقاربة الأكثر ملاءمة لما يواكب العبارات اللغوية من قوى إنجازية هي المقاربة القائمة على التمييز بين ما يجب رصده في القالب النحوي ذاته وما يجب أن تتوزَّع وصفَه قوالبُ أخرى إضافة إلى القالب النحوي. فهذه المقاربة من ناحية، تمكِّن من تلافي أهم المشاكل التي تواجهها المقاربتان المنافستان وهي، من ناحية أخرى، تتيح للنحو الوظيفي الاقتراب من تحقيق أحد مزاعمه الأساسية، **الكفاية النفسية**، إذ إنها تسمح برصد الإواليات التي تواكب عملية تأويل العبارات رصداً لا يَقْصُر عن تحقيق الهدف المنشود ولا يتجاوزه.

5.1.3 – النقل الإنجازي ووظيفة البؤرة :

لا يخلو – كما هو متوقع – التعديل في القوة الإنجازية الناتج عن النقل الإنجازي من تأثير في بعض عناصر الجملة. بتعبير آخر، يحدث بتغير مخصص الجملة $\pi 4$ تعديل في العناصر التي تقع في حيز هذا المخصص. ولعل ما يتبادر إلى الذهن من هذه العناصر لأول وهلة هي الوظائف التي تمتاز بارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالقوة الإنجازية، أي الوظائف التداولية. إلا أنه مما تجب مراعاته عدم التسوية بين جميع الوظائف التداولية (المبتدأ، الذيل، المنادى، المحور، البؤرة) في هذا الباب بالذات. فالوظائف الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى)، لخارجيتها، لاتقع في حيز مخصص

الجملة $\pi 4$ ولا تتأثر، بالتالي، بما يحصل من تغيير في مستوى هذا المخصص[11]. أما المحور فمن خصائصه المميزة أنه داخل دوما في مجال «المعلومات المعطاة» التي تظل ثابتة مهما تغيرت القوة الإنجازية سواء أكانت الجملة إخبارا أم كانت استفهاما أم كانت أمراً أو تعجبا. الوظيفة التي تتأثر، إذن، بما يحصل من تغيير في مستوى الحمولة الإنجازية هي البؤرة.

1.5.1.3 – البؤرة وأنماطها

يتعلق البُعْدُ البؤري في العبارات اللغوية بالجانب الإخباري الذي يعدُّه المتكلم غيْرَ متقاسم بينه وبين المخاطب. وتسند الوظيفة البؤرة إلى العنصر من الجملة الدّالّ على المعلومة التي يفترض المتكلم أنها المعلومة غير المشتركة.

وقد اقترحنا، في مكان آخر، أن يتم تنميط البؤر في اللغة العربية على الشكل التالي :[12]

(أ) من الوارد التمييز، في هذه اللغة، بين نمطين أساسيين من البؤر «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة»، على أساس أن الوظيفة الأولى تسند إلى العنصر الحامل لمعلومة يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار) كما هو الشأن في المحاورات التي من قبيل (58) :

(58) أ – **ماذا** شربت بعد الأكل ؟

ب – (شربت) **كأس شاي.**

وأن الوظيفة الثانية تسند إلى العنصر الدال على معلومة تقابل، بشكل من الأشكال، معلومة يملكها المخاطب.

(ب) ويجدر كذلك تقسيم بؤرة الجديد إلى بؤرتين اثنتين «بؤرة طَلَب» و«بؤرة تتميم». تسند بؤرة الطلب إلى المكون الحامل للمعلومة التي يطلب المتكلم من المخاطب أن يمده بها في حين أن بؤرة التتميم تسند إلى المكون الدال على المعلومة

---

(11) أثبتنا في أماكن أخرى عدة (المتوكل 1985 و1986 مثلاً) أن من مميزات الوظائف الخارجية أنها لا تقع في حيز القوة الإنجازية المواكبة للعبارة.

(12) انظر (المتوكل 1992 أ).

المقصود بها إغناء معلومات المخاطب. ويمكن التمثيل لهذين النوعين من البؤر بالمكونين **«ماذا»** و**«كأس شاي»** في الجملة (58 أ) والجملة (58 ب) على التوالي.

(ج) وتوحي المعطيات بأنه من الوارد أيضا التمييز بين أنواع متعددة من بؤر المقابلة هي، على الأقل، «بؤرة التخيير» و«بؤرة الانتقاء» و«بؤرة التعويض» و«بؤرة الحصر» و«بؤرة المصادقة». ونمثل لهذه البؤر الخمس بالجمل (59 أ) و(59 ب) و(59 ج) و(59 د) و(59 هـ) على التوالي :

(59) أ – أَمجلَّةً اشتريت أم كتاباً ؟
ب – كِتَابًا اشتريتُ
ج – لَيلى أحب قيس لا دعداً
د – ما أحب قيس إلا لَيلى
هـ – نعم ! التي أحبها قيس لَيلى

(د) – أما فيما يخص حيز التبئير فإن كلاًّ من هذه الأنماط البؤرية يمكن أن يسند إما إلى حمل الجملة رمّته أو إلى أحد عناصره. فإلى جانب التراكيب البؤرية التي من قبيل (59 أ – هـ) والتي هي عينات من إسناد البؤرة إلى أحد مكونات الحمل نجد التراكيب الممثل لها بالجملتين (60 ب) و(61) حيث يلاحظ أن ماهو مبأر هو الحمل كامله :

(60) أ – ما الخبر ؟
ب – لقد شفي مَرْضَى الحي دفعة واحدة.

(61) أقابل خالد هندا أم لا ؟

2.5.1.3 – النقل الإنجازي والتبئير

حين تتعرض عبارة لغوية ما لنقل إنجازي (أي لتغيير في القوة الإنجازية ناتج عن تحويل القوة الأصل إلى قوة فرعية (أو «مستلزَمة») يحدث، تبعاً لذلك، تغيير في التبئير الحاصل في هذه العبارة. ويمكن أن يحدث هذا التغيير إما (أ) في نمط البؤرة ذاته إذ تُعَوَّضُ البؤرة الواردة للقوة المنقول منها (= القوة الأصل) بالبؤرة الملائمة للقوة المنقول إليها (= القوة الفرعية) أو (ب) في حيز التبئير، حيث يتسع ليشمل الحمل كامله، مثلا، في العبارات المتضمنة لبؤرة مسندة إلى أحد عناصر الحمل، أو

(ج) في نمط البؤرة وحيز التبئير كليهما. من أمثلة ذلك ما حدث في الجملة (32) المكررة هنا للتذكير :

(32) أأخاك هاجمت ؟ !

في هذه الجملة حصل نقل إنجازي (تداولي) نتج عنه أوّلاً الانتقال من القوة الأصل السؤال إلى القوة الفرعية الإنكار وثانياً تحييد البؤرة الأصل «بؤرة التخيير» ونقل حيز التبئير من المكون «**أخاك**» إلى الحمل برمته «**هاجمت أخاك**». ومما يبرز هذا التغيير في البؤرة وحيِّزها أن الجملة (32) لا يمكن أن يدخل عليها التعقيب **بأمْ** الذي تقبله عادة الجمل الاستفهامية المسؤول فيها عن أحد عناصر الحمل. قارن :

(62) أ – أأخاك قابلت أم ابن عمك ؟
ب* – أأخاك هاجمت أم ابن عمك.

فالجملة (62 ب) لاحنة إذا وردت في مقام ينكر فيه المتكلم على المخاطب مهاجمته لأخيه.

3.5.1.3 – النقل البؤري والقالبية :

انطلاقاً مما بيناه في الفقرة السابقة يجدر التساؤل عن المسطرة التي يمكن اتخاذها في إطار نموذج مستعملي اللغة الطبيعية لرصد التعالق القائم بين إسناد الوظائف التداولية البؤرية والنقل الإنجازي. ويتعلق التساؤل، خاصة، بموقعة قواعد إسناد هذه الوظائف داخل النموذج ككل. أكثر المساطر، في رأينا، ملاءمة لبنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية القائمة على القالبيّة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

(أ) يمكن صوغ قواعد إسناد البؤر (والوظائف التداولية الداخلية عامة) على أساس أنها قواعد يمكن أن تجرى عبر أكثر من قالب.

(ب) تتخذ هذه القواعد دخلاً لها المعلومات الواردة في بنيتين تحتيتين اثنتين يتضمنهما قالبان مختلفان : البنية التحتية «النحوية» المتضمنة للقوة الإنجازية الأصل والبنية التحتية «المنطقية» الممثل فيها للقوة الفرعية المشتقة عن طريق قواعد الاستدلال.

ومما يزكي هذه المسطرة (أو على الأقل يقلل من غرابتها) أنها غير خاصة بمجموعة واحدة من القواعد. فالاشتغال عبر القوالب من سمات قواعد التأويل

الدلالي (التي تستخدم، كما رأينا، معلومات ممثلاً لها في قوالب مختلفة) وقواعد التعبير التي تتضمن أنساقاً قاعدية (كقواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية وقواعد العطف وقواعد إسناد النبر والتنغيم) يستلزم إجراؤها الاطلاع على معلومات ممثّل لها في قوالب أخرى غير القالب النحوي، خاصة القالب المنطقي. أن يتم إجراء القواعد النحوية عبر قوالب متعددة ليس، إذن، مسطرةً مستغربة بل إنه طبيعي وعادي جداً في نحو مصوغ على أساس القالبية كنموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

2.3 – تحجر القوة الإنجازية ومبدأ نقل الوسم

سبق أن بينّا أن القوة الإنجازية تتعرض لمسلسل التحجر الذي هو من أهم عوامل التطور اللغوي، وأن التحجر في هذه الحالة تحجران : تحجر جزئي وتحجر كلّي. ويجدر الآن أن نتساءل عن الطريقة التي يمكن للنحو الوظيفي أن يرصد بها هذا الضرب من الظواهر التطورية وأن يفسره تفسيراً وظيفياً يتلاءم ومبادئه الأساسية.

بينّا في مكان آخر[13] أن «مبدأ نقل الوسم» (ديك 1978 و1980 و1989) من المبادىء الهامة التي تتيح وصف وتفسير جانب هام من الظواهر اللغوية التطورية، خاصة منها ظاهرة التحجر. فيما يتعلق بهذه الظاهرة بالذات، يتحقق مسلسل نقل الوسم، حسب ديك (ديك 1989) على النحو التالي :

– **المرحلة الأولى** : تتوارد في المرحلة الأولى، عبارتان متنافستان اثنتان تترادفان من حيث معناهما إلا أن إحداهما عبارة موسومة والثانية عبارة غير موسومة.

– **المرحلة الثانية** : تفقد العبارة الموسومة، بكثرة الاستعمال، طابعها الموسوم، في حين أن العبارة غير الموسومة تنزع إلى أن تصبح قليلة الاستعمال وقد تُهمَل إهمالاً.

– **المرحلة الثالثة** : من الممكن، بعد ذلك، أن تظهر عبارة موسومة (جديدة) أخرى فيكون ذلك انطلاقة جديدة لمسلسل نقل الوسم.

ويمكن توضيح مسلسل نقل الوسم بمراحله الثلاث بواسطة الرسم التالي (ديك 1989 : 42) حيث ع = عبارة :

---

(13) انظر (المتوكل 1992 ب).

(63) نقل الوسم :

	موسوم	غير موسوم	مهمل
المرحلة الأولى :	ع 2	ع 1	
المرحلة الثانية :		ع 2	(ع 1)
المرحلة الثالثة :	ع 3	ع 2	

لنأخذ الآن، مثالاً لمسلسل انتقال الوسم في حالة القوة الإنجازية المستلزمة، العبارات الاستفهامية المنفية التي من قبيل (4) المكررة هنا للتذكير :

(4) ألم أنذرك ؟ !

في مرحلة من مراحل تطور اللغة تستعمل التراكيب التي من قبيل (4) بدائل موسومةً للتراكيب الدالة على الإخبار المباشر كالجملة (64) :

(64) لقد أنذرتك

في هذه المرحلة، تكون التراكيب الموسومة حاملة لقوتين إنجازيتين اثنتين، قوة حرفية وهي السؤال وقوة مستلزَمة مقامياً وهي الإخبار المثبت. وتكون القوة المستلزَمة، في هذه المرحلة، في وضع المعنى الثانوي بالنظر إلى القوة الحرفية. ويكمن الوسم، في حالة تنافس التراكيب التي من قبيل (4) والتراكيب التي من قبيل (64)، في أن التراكيب الأولى تدل بطريقة غير مباشرة على ما تدل عليه التراكيب الثانية بطريقة مباشرة وفي أنها،بالتالي، أقل استعمالاً نظراً لكلفتها بالنسبة للتأويل. إلا أن قلة الاستعمال هذه ليست بالوضع الثابت المستديم إذ سرعان ما يصبح الضربان من التراكيب متساويين في الاستعمال بل أن التراكيب الاستفهامية المنفية قد تصبح الوسيلة العادية للدلالة على الإخبار (المشوب بشيء من التعجب). في هذه المرحلة تنقلب القوة المستلزَمة من وضع معنى فرعي إلى وضع معنى أصل وقد تصبح المعنى الوحيد للتركيب الاستفهامي المنفي. في هذه الحالة تفقد هذه التراكيب طابعها الموسوم وقد يتلو ذلك مرحلة ثالثة تضاف فيها تراكيب جديدة تؤدي ما كانت تؤديه التراكيب الاستفهامية المنفية في المرحلة الأولى وقد يبدأ مسلسل انتقال الوسم من جديد حيث تفقد هذه التراكيب الموسومة الجديدة وسمَها لصالح تراكيب موسومة أخرى وهكذا دواليك.

هذا ما يمكن اقتراحه وصفاً معقولاً لظاهرة التحجر ومراحلها حين يتعلق

الأمر بالقوة الإنجازية. أما عن كيفية رصد ما ينتج عن التحجر، أي عن حاصله التزامني فقد سبق أن بيّنّا أن ذلك يتم عن طريق التمثيل للقوة المستلزمة المتحجرة داخل القالب النحوي وفي مستوى البنية التحتية ذاتها كما لو كان يتعلق الأمر بقوة أصل.

3.3 – النمط الجُملي مخصّصاً قائم الذات :

بيّنّا في فقرة سابقة أن القوة الإنجازية الأصل والنمط الجملي (صيغة الجملة السطحية) شيئان مختلفان وإن كان يحصل بينهما تطابق في غالب الأحيان. واستدللنا بالمناسبة ذاتها على أن أي تحليل لا ينطلق من التمييز بين هذين المفهومين تحليل لا يفي بما يقتضيه الوصف والتفسير الكافيان لما يواكب العبارات اللغوية من حمولة إنجازية.

وقد اقترحنا، في مكان آخر[14]، إسهاماً في بلوغ هذين الهدفين في إطار النحو الوظيفي، مقاربة تقوم على المرتكزات الأساسية التالية :

(أ) النمط الجملي الذي تنتمي إليه العبارة اللغوية (خبر، استفهام، أمر، تعجب)، باعتباره صيغة صرفية تركيبية، سمة قائمة الذات مستقلة عمّا يمكن أن يواكب العبارة من قوى إنجازية بالرغم مما يمكن أن يحصل بين الصيغة والقوة (خاصة القوة الحرفية) من تطابق ؛

(ب) يمثَّل للنمط الجملي، وَفْقَاً لِ (أ)، بمخصِّص جملي متميِّز مخالِف للمخصِّص الإنجازي، كما يتبين من (65) :

(65) [$\pi4$ [$\pi4$‘ و ي : [قضية]]]

حيث $\pi4$ = نمط جملي ؛ $\pi4$‘ = قوة إنجازية.

(ج) يضاف إلى مؤشر النمط الجملي، مؤشر القوة الإنجازية الذي يمكن أن يكون كما سبق أن بيّنا، مؤشراً بسيطاً (في حالة دلالة الجملة على قوة إنجازية واحدة، قوة حرفية أو قوة مستلزمة تحجرت تحجراً تاماً) أو مؤشراً مركّباً يشمل أكثر من عنصر واحد (كما هو الشأن بالنسبة للعبارات الحاملة لقوة حرفية أصل وقوة مستلزمة أو قوة حرفية أصل وقوة مستلزمة تعرضت لتحجر جزئي). إذا صحّ هذا التحليل،

---

(14) انظر المرجع نفسه

وجب إعادة النظر في بنيات الجمل التي تقدم إيرادها وكان التمثيل الإنجازي للجمل (1) و(2) و(3) و(4) على النحو التالي :

(66) [سهـ [س] من في هذا البيت]]]

(67) [سهـ [س < مس [تصاحبني إلى المسرح]]]

(68) [سهـ [س + مس [تستطيع أن تناولني الملح]]]

(69) [سهـ [خب [ألم أنذِرْك]]]

(د) يتقاسم النمط الجملي ومخصصُ القوة الإنجازية تحديدَ التأويل الدلالي الوارد إسناده إلى العبارة اللغوية وسماتها الصورية، الصرفية والتركيبية والتنغيمية :

(1) يقوم المخصص الإنجازي بدور أساسي في التأويل الدلالي للعبارة حيث يحدّد الحمولَة الإنجازيةَ التي تواكب المحتوى القضوي وقد يسهم، إلى جانب ذلك، في تحديد جانب من السمات الصرفية والتركيبية والتنغيمية كما بينّا في فقرة سابقة.

(2) أما المؤشّر الجملي فإن وظيفته الأولى هي تحديد صيغة العبارة العامة والنمط الجملي الذي تنتمي إليه بغض النظر عن حمولتها الإنجازية. وهو إلى ذلك يشكّل منطلقاً صورياً للتأويل الدلالي إذ إن المخاطب ينطلق من صيغة الجملة كمؤشّر صوري حين يكون بصدد تأويلها.

العبارات الظرفية الإنجازية

مدخل :

ثمة فئة من العبارات الظرفية - الممثل لها في الجمل (1 أ - د) - يمكن أن نقول عنها إنها ظروف من نوع خاص :

(1) أ - **بصراحة**، جاوز خالد حدوده في نقاشه مع عمرو
ب - **بكل صدق**، هند أجمل فتيات الحي.
ج - **بما أنك تعلم كل شيء**، من الفتى الذي خطب هنداً ؟
د - **في هذه النشرة**، تسقط طائرة بعد إقلاعها بدقائق.

وتكمن خصوصية هذه الفئة من العبارات في شيئين : (أ) في كونها تتعلق، بخلاف الظروف الأخرى، لا بالجملة في حد ذاتها أو بأحد مكوناتها، وإنما بالقوة الإنجازية التي تواكب الجملة، و(ب) في أنها لم تدرس بما فيه الكفاية أو لم تحظ بالعناية التي حظيت بها باقي أصناف الظروف.

في هذا البحث، سنحاول أن نرصد الخصائص المميزة للضرب من العبارات الممثل لها في (1 أ - د) وأن نبين كيف يمكن أن توصف هذه الخصائص وصفاً ملائماً في إطار نموذج «البنية المتعددة الطبقات» المقترح في (ديك 1989).

1 - العبارات الظروف ونمطيتها

1.1 - العبارات الظروف : تعريف

من المعلوم أن مصطلح «الظرف» ينحصر إطلاقه، في النحو العربي القديم، على عناصر الجملة الدالة على الزمان أو المكان. فالظرف في هذا النحو إما «ظرف زمان» كما في الجملة (2 أ) أو «ظرف مكان» كما في الجملة (2 ب) مثلاً :

(2) أ – سافر خالد يوم الجمعة.
ب – وقفت هند أمامَ الباب.

ما نحيل عليه هنا حين نستعمل مصطلح «العبارات الظروف» (أو «العبارات الظرفية ») كلُّ عناصر الجملة التي ليست «موضوعات للمحمول» على أساس أن الجملة تتألف من محمول وموضوعات وظروف كما يتبين من التمثيل التالي :

(3) محمول (مض¹... مضⁿ) (ظ¹... ظⁿ)
موضوعات ظروف

يختلف عدد الموضوعات حسب طبيعة المحمول حيث إن المحمولات تنقسم من حيث محلاتيتها (= عدد الموضوعات التي تأخذها) إلى أنماط ثلاثة : (أ) محمولات أحادية و(ب) محمولات ثنائية و(ج) محمولات ثلاثية. ونمثل لهذه الأنماط الثلاثة بمحمولات الجمل (4 أ – ج) :

(4) أ – **نامت** زينب
ب – **حرر** خالد رسالة.
ج – **أعطى** خالد بكراً مالاً.

أما الظروف فهي جميع المكونات التي لا تُعدُّ موضوعات للمحمول. وتحمل هذه الظروف وظائف دلالية متعددة كوظائف «المستفيد» و«الأداة» و«الزمان» و«المكان» و«الحال» و«المصاحب» و«العلة» و«الهدف» وغير ذلك.

2.1 – تصنيف للعبارات الظروف

من المعايير التي يمكن أن تُتَّخَذَ منطلقاً لتصنيف العبارات الظرفية طبيعة العنصر الذي تتعلق به. اعتماداً لهذا المعيار، يمكن تقسيم الظروف التي يمكن أن تتوارد في الجملة أربعة أقسام[1] متمايزة : (أ) ظروف المحمول و(ب) ظروف الحمل و(ج) ظروف القضية و(د) ظروف الجملة (أو «الظروف الإنجازية»).

1.2.1 – ظروف المحمول

تضم هذه الفئة العبارات الظرفية المتعلقة بمحمول الجملة. بتعبير آخر، يندرج

(1) سنستقي مادة هذا المبحث الأساسية من (ديك وآخرين 1990).

في هذه الزمرة من الظروف كلُّ العبارات التي تسهم في إعطاء تحديدات إضافية للواقعة الدال عليها المحمول .

يمكن تصنيف التحديدات التي تستقى من ظروف المحمول ثلاثة أصناف : (أ) مشاركين إضافيين في الواقعة و(ب) توضيحات تتعلق بالكيفية التي تم بها تحقيق الواقعة والوسائل التي استخدمت لذلك و(ج) الأبعاد المكانية لتحقيق هذه الواقعة. تشمل الفئة الأولى من التحديدات الإضافية المشاركين «المستفيد» و«المصاحب» كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(5) أ – اشترت هند معطفاً **لخالد**
ب – سافر خالد **وبكراً**

ويندرج في الفئة الثانية من هذا الضرب من التحديدات الظروف الدالة على «الأداة» و«الحال» :

(6) أ – قطعت هند اللحم **بالسكين**
ب – استقبل خالد ضيوفه **مبتسماً**

أما في الفئة الثالثة فنجد، مثلاً، العبارات الدّالة على «**المصدر**» و«**الهدف**» حين يكون المحمول دالاً على تحرك مكاني. من أمثلة ذلك :

(7) أ – انطلق خالد في جولته **من الرباط**
ب – سافرت هند إلى **مدينة مراكش**

2.2.1 – ظروف الحمل

تدل «ظروف الحمل» على كل ما يسهم في موضعة الواقعة باعتبارها كلاً تاماً بالنظر إلى أبعاد زمنية ومكانية ومعرفية. في هذه الفئة من الظروف نجد العبارات الدالّة على «المكان» :

(8) قابل خالد بكراً **في الحديقة**
و«الزمان» :

(9) قابل خالد بكراً **مساءَ أمس**
و«العلة» :

(10) ذهب خالد إلى الطبيب **لأنه كان يشتكي من مغص**
و«الغرض» :

(11) سهر خالد كثيراً **لينجز مشروعه في الموعد المضروب.**

3.2.1 – ظروف القضية

تشمل هذه الفئة من الظروف كل العبارات التي يستخدمها المتكلم قصد تقويم محتوى الجملة القضوي أو تقويم جزء من هذا المحتوى القضوي. وتشكِّل القسطَ الأوفر في هذه الفئة من الظروف العبارات الدالَّة على موقف المتكلم من الفحوى القضوي الذي تحمله الجملة. وهذه أمثلة للظروف التي يمكن أن تعدَّ ظروفاً قضوية :

(12) أ – **فعلاً**، كان خالد رجلاً شهماً
ب – **بالتأكيد**، سافر خالد رفقة عمرو
ج – **في اعتقادي**، هند لم تعد الفتاة التي عهدناها
د – **حسب تجربتي الشخصية**، لا يمكن للمرء أن يأتمن أحدا
هـ – **فيما يبدو**، سترجع المياه إلى مجاريها بين جارتينا
و – **من حسن الحظ**، أخذتُ معي اليوم مظلتي

4.2.1 – الظروف الإنجازية

أمَّا الفئة الرابعة من الظروف فإنها تشمل العبارات التي تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية تتعلق بكيفية إنجاز الفعل اللغوي المواكب للجملة أو القصد من إنجازه أو ما يتوقف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه. من أمثلة ذلك ما يلي :

(13) أ – **بكل صراحة**، لايسعني إلا أن اعترف بذكاء هند.
ب – **باختصار**، لم يعد ثمة أمل في إرجاع زيد إلى رشده.

(14) أ – **لأستطيع أن أجيب يوم الامتحان**، من بنى مدينة مراكش ؟
ب – **كي يطمن قلبك**، لن تتزوج هند بكراً قط.

(15) أ – **إذا كنت مهتماً بالأمر**، لن يسافر عمرو كما كان مقرراً

ب – لقد تقرر عقد اجتماع في الأسبوع المقبل، **إن لم تكن قد بُلّغتَ ذلك**

(16) أ – **لآخر مرة**، من حرّضك على فعل ما فعلت ؟
ب – **للمرة الأخيرة**، اعترفْ بما اقترفته !

(17) أ – **في النشرة**، يستقيل رئيس الاتحاد السوفياتي.
ب – **في هذه الأخبار**، يعقد مجلس الأمن اجتماعاً طارئاً يوم غد.

سنعود إلى هذه الفئة من الظروف بالذات في المبحثين الثاني والثالث.

نستخلص مما سبق، أن العبارات الظروف يمكن أن تصنّف، حسب المكوّن الذي تتعلق به، أصنافاً أربعة : ظروفاً محمولية وظروفاً حمْليّة وظروفاً قضوية وظروفاً إنجازية كما هو موضح في الرسم التالي :

(18) العبارات الظروف

ظروف محمول ظروف حَمْل ظروف قضية ظروف إنجازية

3.1 – مبرّرات التصنيف الرباعي :

ليس من النادر أن يتسم الظرف الواحد بميزة إمكان استعماله في أكثر من فئة من الفئات الأربع،مثال ذلك العبارة «**بكل صراحة**» التي يمكن أن ترد ظرفاً إنجازياً كما يمكن أن ترد ظرف محمول، كما يتضح من المقارنة بين الجملة (13 أ) والجملة (19) :

(19) ناقش خالد هنداً بكلِ صراحة

هذه الملاحظة من الملاحظات التي تجعل من الوارد طرح التساؤل التالي : هل ثمة، إضافة إلى معيار التعلق الدلالي (المشار إليه أعلاه)، معايير صورية تمكن من التمييز بين أربع فئات من الظروف وجَعْلِ كل فئة منها مجموعة قائمة الذات ؟

1.3.1 – ظروف المحمول / الظروف الحملية

من الخصائص التي يمكن اعتمادها في التمييز بين فئة ظروف المحمول وفئة الظروف الحملية ما يلي :

(أ) يفرض المحمول، عادة، قيود توارد (= انتقاء) على موضوعاته. وقد يفرض ذلك أيضاً على بعض المكونات الظروف، أي المكونات التي اسميناها «ظروف المحمول». إلا أن «ظروف الحمل» لا تقع عامة في حيز هذه القيود: بعبارة أخرى، ينتقي المحمول موضوعاته وقد ينتقي كذلك ظروفه إلا أنه يمكن أن يوارد دون قيد باقي العبارات الظرفية. من أمثلة ارتباط هذه الفئة من الظروف بطبيعة الواقعة الدال عليها المحمول التلازم الملحوظ بين الظروف الدالة على «المصدر» و«الهدف» والمحمولات الدّالة على «التنقل».

(ب) من نتائج تلاحم ظروف المحمول والمحمول أن هذه العبارات لا تتمتع بما تتمتع به ظروف الحمل من حرية في الرتبة. فعبارات الفئة الثانية يمكن أن تتقدم على المحمول كما يسوغ أن تتأخر عنه في حين أن عبارات الفئة الأولى لا تكاد تحتل إلا موقعاً من المواقع الواردة بعد موقع المحمول. قارن :

(20) أ – زارني بكر صباح أمس
ب – صباح أمس زارني بكر

(21) أ – اتجه خالد نحو الشرق
ب – ؟ ؟ نحو الشرق اتجه خالد[2]

يستنتَج من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي (20 أ – ب) أن ظرف الحمل الزماني **«صباح أمس»** يمكن أن يرد متقدماً على المحمول أو متأخراً عنه دون أن يكون لذلك أي أثر في نحوية الجملة أو مقبوليتها. ويستنتج، في مقابل ذلك، من المقارنة بين (21 أ) و(21 ب) أن ظرف المحمول، «الهدف»، (**«نحو الشرق»**) حقه أن يرد متأخراً عن المحمول. دليل ذلك أن الجملة (21 ب) في درجة دنيا من المقبولية : إلا إذا أوّلت على أساس أن العبارة الظرفية فيها مبأرة تبئير مقابلة (إلا إذا أوّلت على أساس أنها واردة كجواب تصحيح).

(ج) في سياق تحرّر الظروف الحملية مقابلَ ارتباط ظروف المحمول بالمحمول

---

(2) لا تسترجع الجمل التي من قبيل (21 ب) سلامتها إلا إذا أوّل فيها الظرفُ على أساس أنه حامل للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة. حتى في هذه الحالة يَظل هذا التركيب موسوماً إذا ما قورن بالتركيب مقابله الذي يحتل فيه الظرف موقعه العادي بعد المحمول.

يلاحَظ أن الفئة الأولى من العبارات يسوغ «فصلها» عن المحمول بخلاف الفئة الثانية كما يتضح من المقارنة بين (22 أ – ب) و(23 أ – ب) :

(22) أ – قابل خالد هنداً في الشارع
ب – المكان الذي قابل فيه خالد هنداً الشارع

(23) أ – قابل خالد هنداً مسروراً
ب* – الحال الذي قابل به خالد هنداً السرورُ

(د) يُلاحظ أن «قواعد تكوين المحمولات» تؤثر في موضوعات المحمول وقد تؤثر كذلك في ظروفه إلا أنها لا تمس، عادة، الظروف الأخرى وضمنها الظروف الحملية. من ذلك أن انصهار الحدِّ في المحمول[3] يمس أحد الموضوعات كما في (24 ب) و(25 ب) أو أحد ظروف المحمول كما هو الشأن في الجملتين (26 ب) و(27 ب) ولكنه لا يمس الظروف الحملية كما يتضح من لحن الجملتين (28 ب) و(29 ب) :

(24) أ – أصاب السنة جذبٌ
ب – أجذَبت السنةُ

(25) أ – لبس خالد جلباباً
ب – تجلبب خالد.

(26) أ – ذهب خالد إلى الشرق
ب – شرَّق خالد

(27) أ – دخل بكرٌ العراقَ
ب – عرّق (أو أعرق) بكر

(28) أ – جلس خالد على كرسي
ب* – كرّس خالد.

(29) أ – أقامت هند بالرباط نهاراً
ب* – نهّرت هند بالرباط.

(3) انظر تفاصيل خصائص هذا الضرب من القواعد في (المتوكل 1988 أ).

2.3.1 - ظروف المستوى التمثيلي / ظروف المستوى العلاقي :

يمكن التمييز داخل الجملة، بين مستويين اثنين : مستوى تمثيلي ومستوى علاقي بالمعنى الذي يأخذه هذان المفهومان في النظرية «النسقية» (هاليداي 1970 و(هاليداي 1985). يشكل المستوى الأول محل التمثيل لواقعة ما (في أحد العوالم الممكنة) أما المستوى الثاني فإنه يمثل للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب (المتجسمة في الفعل اللغوي) والموقف (يقين، شك، ظن...) الذي يتخذه المتكلم من المحتوى القضوي للعبارة المتلفظ بها. ويشمل المستوى التمثيلي المحمول وموضوعاته وظروفه وظروف الحمل (أي كل ما يتعلق بالواقعة) في حين يتضمن المستوى العلاقي القضية وظروفها والقوة الإنجازية وظروفها.

يلزم عن التمييزَ بين هذين المستويين وجوبُ التفرقة بين نمطين من الظروف : ظروف المستوى التمثيلي (ظروف المحمول وظروف الحمل) وظروف المستوى العلاقي (الظروف القضوية والظروف الإنجازية). ويبرز ورود التمييز بين هاتين الزمرتين من العبارات الظرفية ما يلي :

(أ) تشكل ظروف المحمول وظروف الحمل مع المحمول وموضوعاته وحدة إخبارية واحدة. وينتج عن ذلك :

(1) أن هذه العناصر جميعها تؤلف وحدة تنغيمية واحدة في مقابل باقي عناصر الجملة،

(2) وأن هذه العناصر يمكن أن تُضمرَ في حين لا يسوغ إضمار ظرف قضوي أو ظرف إنجازي. قارن في هذا الصدد بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(30) أ – سيغادر خالد الحي إذا استمر الضجيج وكذلك سيفعل بكر.
ب – ؟ ؟ سيغادر خالد الحي إذا لم تكن تعلم وكذلك سيفعل بكر.

(ب) من الثابت أن مجال إسناد الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) والوظائف التداولية الداخلية (المحور والبؤرة) لا يتعدى الحمل. مفاد ذلك أن هذه الوظائف يمكن أن تسند بدرجات متفاوتة إلى موضوعات المحمول وظروفه وقد تسنَد

إلى ظروف الحمل إلا أنه من العسير أن تسند إلى باقي عناصر الجملة، أي الظروف القضوية والظروف الإنجازية[4].

3.3.1 - الظروف القضوية / الظروف الإنجازية

غالبا ما يصعب التمييز بين الظرف القضوي والظرف الإنجازي بحيث قد نتردّد أحيانا في معرفة ما إذا كانت العبارة الظرفية ظرف قضية أو ظرف إنجاز. ويتيح إمكان هذا الاشتباه بين الفئتين من العبارات أمران : (أ) أنهما تنتميان معاً إلى نفس المستوى، المستوى العلاقي محط التمثيل للجوانب الذاتية في الجملة، و(ب) أنهما تحتلان الموقع الصدر في الغالب الأعم من الأحوال.

إلا أنه بشيء من التمعن في خصائص كلٍّ من الفئتين، يظهر الفرق بينهما جلياً. فالظرف الإنجازي وسيلة من الوسائل المعجمية التي تقوم بدور تحديد الفعل اللغوي المواكب للقضية بيد أن الظرف القضوي من الوسائل التي تتيح تحديد موقف المتكلم من الفحوى القضوي ذاته. بتعبير آخر، بالرغم من أن كلا الظرفين ذوا طابع علاقي فإن الظرف الإنجازي يرتبط بعلاقة المتكلم بالمخاطب في حين أن الظرف القضوي يرتبط بعلاقة المتكلم بفحوى ما يتلفظ به. ويروز هذا الفرق الملاحظات التالية :

(أ) حين ترد القوة الإنجازية مدلولا عليها بفعل إنجازي صريح فإن الظرف الإنجازي، بخلاف الظرف القضوي، يكون من متعلقات هذا الفعل كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (31 ب) و(31 ج) :

(31) أ - أقول بصراحة : إنّ خالداً لن يزورنا بعد اليوم

ب - أقول : من سوء الحظ أن خالداً لن يزورنا بعد اليوم

ج* - أقول من سوء الحظ : إن خالداً لن يزورنا بعد اليوم

(ب) يمكن أن توارد الظروف الإنجازية جميع أنماط القوى الإنجازية كما هو الشأن في (الجمل (15 أ) و(16 أ - ب)) حيث القوة الإنجازية الإخبار والسؤال والأمر بالتوالي :

(15) أ - **إذا كنت مهتما بالأمر**، لن يسافر عمرو كما كان مقرراً

(16) أ - **لآخر مرة**، من حرّضك على فعل ما فعلت ؟

---

(4) سنبين فيما بعد أن هذا القيد لا يصدق على إسناد البؤرة، خاصة بؤرة المقابلة، إذ يجوز إسناد هذه الوظيفة إلى جميع عناصر الجملة بما فيها الظروف الإنجازية.

ب – **للمرة الأخيرة**، اعترف بما اقترفته !

في مقابل ذلك، يلاحظ أن ورودَ الظروف القضوية يكاد يكون مقصوراً على الجمل الإخبارية. قارن :

(32) أ – **بالتأكيد**، ستعود هند اليوم.
ب – ؟ ؟ هل **بالتأكيد** ستعود هند اليوم.
ج* – **بالتأكيد**، إذهب لرؤية هند !
د* – **بالتأكيد**، ما أجمل هنداً !

(ج) مما يمكن اعتماده حين الاستدلال على أن الفئتين من الظروف التي نحن بصددها تشكِّلان مجموعتين قائمتي الذات بالفعل إمكانُ توارد ظرف إنجازي وظرف قضوي في نفس العبارة كما هو الشأن في الجملة التالية :

(33) **بكل صراحة، من حسن الحظ** أن هندا ستتغيب اليوم.

هذه بعضٌ من المعطيات التي يمكن إيرادها في باب التمييز بين أربع زمر من الظروف والاستدلال على أن العبارات الظرفية الإنجازية تشكل طبقة من الظروف قائمة الذات تمايز كلاً من ظروف المحمول وظروف الحمل والظروف القضوية. وتنفرد هذه الطبقة من الظروف، إذا قورنت بغيرها، بمجموعة من الخصائص نتناولها بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

2 – خصائص الظروف الإنجازية

تمتاز الظروف الإنجازية عن العبارات الظرفية الأخرى بخصائص ترتبط بالجوانب الأساسية التالية : (أ) طبيعتها و(ب) الدور الذي تقوم به داخل الجملة و(ج) الوظائف (الدلالية) التي يمكن أن تسند إليها و(د) إعرابها و(هـ) الموقع الذي تحتله.

1.2 – المقولة التركيبية

ترد الظروف الإنجازية بالنظر إلى مقولاتها التركيبية، إما مركبات إسمية منصوبة أو مركبات إسمية داخلاً عليها حرف جر أو جملاً. من أمثلة ذلك الأزواج الجملية التالية :

(34) أ – **صراحة**، انكسر بيننا ما لا يعاد له سبك

ب – **ختاماً**، لا يسعنا إلا أن ننوه بما قامت به الجمعية من جهود.

(35) أ – **في نشرة هذا المساء**، يغادر وزير الخارجية أرض الوطن في اتجاه جمهورية مصر العربية.

ب – **في البداية**، نذكِّر بأهم ماورد في الدرس الماضي

(36) أ – **كي تكون على بيِّنة من الأمر**، لن يزورك خالد إلا إذا دعوته.

ب – سيسافر خالد غداً، **إذا كان أمره يهمك**

وتأخذ هذه الأنماط الثلاثة من العبارات الظرفية وظائف (دلالية) معيَّنة تحدِّد إعرابها كما سنبين في الفقرتين 2 – 3 و2 – 4

2.2 – الظروف الإنجازية والحمولة الإنجازية

سبق أن أشرنا، في معرض الحديث عن الأنماط الأربعة من العبارات الظرفية، إلى أن ما يميز الظروف الإنجازية هو تعلقها بالفعل اللغوي (= القوة الإنجازية) الذي يواكب الجملة. ومن المعلوم أيضاً أن الحمولة الإنجازية يمكن أن تتضمن قوة إنجازية واحدة (القوة الحرفية) كما يمكن أن تتضمن قوى إنجازية متعددة. لهذا، يصبح من الوارد، في باب التعالق بين الظرف الإنجازي والقوة الإنجازية، التعرض لما يضبط التوارد بين أنواع معينة من الظروف الإنجازية وأنواع معينة من القوى الإنجازية.

1.2.2 – الظرف الإنجازي متعلق القوة الإنجازية

مما يمكن إيراده رائزاً لكون العبارات الظرفية التي نحن بصددها من متعلقات القوة الإنجازية المواكبة للجملة لا من متعلقات أحد مكوناتها، الملاحظات التالية :

(أ) لا يمكن ربط أحد هذه الظروف بمكون من مكونات الجملة في حد ذاتها، كالمكون المحمول مثلاً. يتضح ذلك من المقارنة بين الجملة (16 أ) المكررة هنا للتذكير والجملة (37) :

(16) أ – **لآخر مرة**، من حرضك على فعل ما فعلت ؟

(37)* أكره المجازفة **لآخر مرة**.

فالجملة الأولى سليمة باعتبار العبارة الظرفية «**لآخر مرة**» تتعلق بالقوة

الإنجازية («الإخبار») في حين أن الجملة الثانية لاحنة إذ إن هذه العبارة واردة فيها على أساس أنها متعلقة بالمحمول **«أكره»**.

(ب) يترتب عن (أ) أن أيَّ تحليل يجعل من الجمل الظرفية الإنجازية جملا مدمجةً بالمعنى المألوف يحكمها المحمول الرئيسي تحليل غير ملائم في أحسن أحواله. لتوضيح ذلك نقارن بين الجملة (36 ب) والجملة (38) :

(36) ب – سيسافر خالد غداً، **إذا كان أمره يهمك**

(38) سيسافر خالد غداً، **إذا كان الجو صحواً.**

لئن كان من الوارد ربط الجملة الشرطية في (38) بالمحمول الرئيسي **«سيسافر»** على أساس أنها جملة مدمجة يحكمها هذا المحمول فإن من غير الممكن عدُّ الجملة الشرطية **«إذا كان أمره يهمك»** في (36 ب) جملة مدمجة إذ إنه من الواضح أن هذه العبارة ليست من العناصر التي يحكمها المحمول **«سيسافر»**. بتعبير آخر، لايمكن عدُّ العبارة الشرطية في (36 ب) مدمجة مدمجيَّةَ العبارة الشرطية الواردة في (38) إذ إن العنصر الحاكم (= العامل) في الأولى غير العنصر الحاكم في الثانية.

(ج) انعكاساً لعدم التعلق التركيبي بين الظرف الإنجازي والجملة، يشكِّل هذا الظرف وحدة تنغيمية مستقلة ويتجلى هذا الاستقلال التنغيمي في الوقف الفاصل بينهما، سواءاً أتقدم الظرف على الجملة أم ورد بعدها. ويعد هذا الوقف وقفاً إجبارياً خاصة في الحالات التي يؤدِّي فيها انعدامه إلى لبس كما هو الشأن في الجملة (40) بالنظر إلى الجملة (39) :

(39) لن تتزوج هند بكراً، **كي يطمئن قلبك**

(40) لن تتزوج هند بكراً **كي يطمئن قلبك**

ففي (39) حيث يفصل الوقفُ الظرفَ الإنجازي عن باقي الجملة لا يمكن أن يؤوَّل هذا الظرف إلا على أساس أنه مرتبط بالقوة الإنجازية بيد أنه، في (40)، حيث لا وقف، يمكن أن تُفهم العبارة **«كي يطمئن قلبك»** على أساس أنها متعلقة بالقوة الإنجازية أو بحمل الجملة ذاتها ؛ بتعبير آخر، تحتمل الجملة (40)، بخلاف الجملة (39)، قراءتين اثنتين هما (41 أ) و(41 ب) :

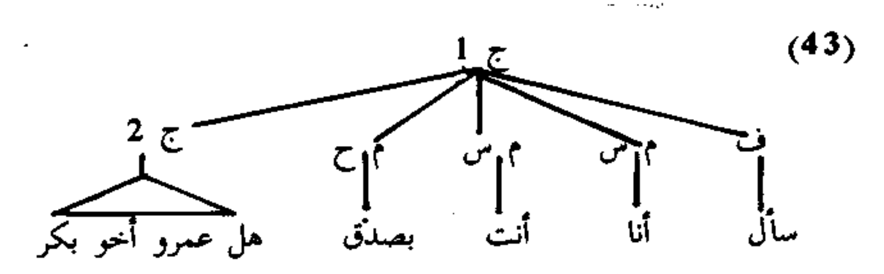
(41) أ – أخبرك كي يطمئن قلبك أن هنداً لن تتزوج بكراً.

ب – قررت هند ألا تتزوج بكرا والغرض من قرارها هذا أن يطمئن قلبك.

(د) من المعلوم أن من المبادىء الأساسية التي تعتمدها «الفرضية الإنجازية» أن «البنية التحتية» مصدر اشتقاق الجملة «جملة كبرى» تتألف من جملة «سفلى» تدل على المحتوى القضوي وجملة «عليا» تؤشر للقوة الإنجازية. ويتم التأشير للقوة الإنجازية، حسب هذا التحليل، بواسطة فعل إنجازي (من قبيل «قال»، «أخبر»، «سأل»،...) يوارده مركّبان اسميان فاعل ومفعول يحيلان، بالتوالي، على المتكلم والمخاطب. في هذا الإطار عدّت الظروف التي نحن بصددها من متعلقات الفعل الإنجازي، أي مكوناً من مكونات الجملة العليا التي تقوم بدور الدلالة على القوة الإنجازية. على هذا الأساس، تكون البنية التحتية للجملة (42) هي البنية (43) :

(42) بصدق، هل عمرو أخو بكر ؟

(43)



ومما ورد في أدبيات الفرضية الإنجازية في معرض الاستدلال على الترابط القائم بين العبارات الظرفية الإنجازية والفعل الإنجازي محمول الجملة العليا ما يلي :

(1) يلاحظ صادوك (صادوك 1975) أن العبارات التي من قبيل «لآخر مرة» لا يمكن أن توارد إلا فعلاً غير دال على حالة كما يتضح من المقارنة بين الجمل (44 أ – ج) والجمل (45 أ – ج) مثلاً :

(44) أ – قابل خالد هنداً لآخر مرة.
ب – سأسلم عليك لآخر مرة.
ج – حدثتنا هند أمس لآخر مرة.

(45) أ* – بكر شاحب الوجه لآخر مرة
ب* – يحب خالد هنداً لآخر مرة
ج* – أكره النفاق لآخر مرة.

ويلاحظ أنه في مقابل (45 أ – ج) نجد جملاً من قبيل (46) تتسم بالسلامة على أن العبارة «**لآخر مرة**» توارد فيها فعلاً دالاً على حالة. ويذهب صادوك إلى أن ما يسوِّغ توارد هذه العبارة مع فعل دال على حالة (ويجعل من الجمل التي من قبيل (46) جملاً تامة النحوية) هو أنها تتعلق لا بهذا الفعل بل بفعل محذوف هو فعل جملة عليا من قبيل «**أخبرك**» أو «**أقول لك**» :

(46) لآخر مرة، أكره النفاق

(2) من العبارات الظرفية الإنجازية ما يستوجب التوارد وطبقةً معينةً من الأفعال الإنجازية. في هذا الباب، يلاحظ صادوك (صادوك 1974) أن الظروف التي وردت عند أوستين (أوستين 1962) مصنفة على أساس أنها ظروف «عَرْضِيَّة» لا يسوغ أن توارد إلا الأفعال الدالَّة على «التواصل اللساني» مثال ذلك تصرُّف العبارة «**في الختام**» الممكن استنتاجُه من المقارنة بين الجملتين (47 أ – ب) والجملة (47 ج) :

(47) أ – تحدث الاستاذ، **في الختام**، عن نائب الفاعل وأحكامه.
ب – **في الختام**، أبعث إليك أحر الأشواق.
ج* – سافر خالد، **في الختام**، إلى مراكش.

(3) في السياق ذاته، لوحظ (صادوك 1974) أن بعض العبارات الظرفية بلغت، من التلازم للأفعال الإنجازية درجة أنها لا يمكن أن تظهر إلا في الجمل المتضمنة لفعل إنجازي صريح. من هذه الظروف العبارة الإنجليزية «*hereby*» التي يمتنع ورودها في جمل غير متضمنة لفعل إنجازي ولو كانت إنجازية ضمنياً، كما يتضح من المقارنة بين طرفي الزوجين الآتيين (المقترضين من صادوك 1974 : 37) :

(48) a - I hereby predict that we will have seven lean years.
b* - We will hereby have seven lean years

(49) a - I hereby request that you submit written complaint
b* - Hereby, submit a written complaint

(ع) يمكن أن نضيف إلى الملاحظات الثلاث السابقة ملاحظة تتعلق بإعراب العبارات الظرفية التي نحن بصددها. إذا كانت العبارة «**أخيراً**» في الجملة (50 أ) تأخذ حالتها الإعرابية النصب بمقتضى تعلقها بالفعل «**دخل**» فإن نفس العبارة في الجملة (50 ب) لا يمكن أن يردَّ إعرابها إلى تعلقها بالفعل «**يكتب**».

(**50**) أ – **أخيراً** دخلت هند.
ب – **أخيراً**، عمرو لا يكتب الشعر.

في هذه الحالة يمكن إرجاع الحالة الإعرابية النصب إلى تعلق العبارة الظرفية بفعل إنجازي محذوف من قبيل «**أقول**» على اعتبار أن البنية مصدر اشتقاق الجملة (50 ب) هي البنية (51) :

(**51**) [$_{ج1}$ أقول أخيراً [$_{ج2}$ عمرو لا يكتب الشعر]]

2.2.2 – الظروف الإنجازية وأنماط القوى الإنجازية

يذهب صادوك (صادوك 1975) إلى أن الترابط القائم بين الظروف الإنجازية والقوى الإنجازية (المعبر عنها بأفعال إنجازية في مستوى البنية التحتية) يبلغ من القوة درجة أنه يُصبح من الممكن تحديد القوة الإنجازية المواكبة للجملة انطلاقا من الظرف الإنجازي الذي تتضمنه. بتعبير آخر، يُصبح، في منظور الفرضية الإنجازية، من الممكن توقع الفعل الإنجازي المحذوف انطلاقا من الظرف الإنجازي الذي تتضمنه الجملة. مثال ذلك، في رأي صادوك، أن العبارة «**في الختام**» تؤشر إلى أن الفعل رأس البنية التحتية المحذوفة هو فعل إنجازي من فئة الأفعال «العَرْضِيَّة».

إذا صح ما يذهب إليه صادوك أمكننا أن نتوقع وجود قيود توارد تضبط مساوقة أنماط معينة من الظروف الإنجازية لأنماط معيَّنة من القوى الإنجازية.فيما يخص تنميط القوى الإنجازية، يذهب سورل (سورل 1979 : 12 – 20) إلى أن من الممكن تصنيفها خمسة أصناف : (أ) القوى «الخبرية» و(ب) القوى «التوجيهية» و(ج) القوى «الالتزامية» و(د) القوى «التعبيرية» و(هـ) القوى «التصريحية». وفيما يلي نورد، موجزة، تعريفات هذه الأصناف الخمسة من القوى الإنجازية :

(أ) يتسم الصنف الأول بأنه يشمل أفعالاً لغوية خاصيتها الأساسية «أن المتكلم يعتقد بدرجات متفاوتة أن فحوى الجملة القضوي صادق». هذه الخاصية تؤالِف بين أفعال «التواصل اللساني» التي من قبيل «**قال**» و«**أخبر**» وكذلك الأفعال التي تُسَمَّى في اصطلاح أوستين «أفعالا عَرْضِيَّة» مثل «**وصف**» و«**صنّف**» و«**سمَّى**» و«**اعترض**» و«**نقل**».

(ب) الأفعال اللغوية «التوجيهية» تشكِّل «محاولات من المتكلم تستهدف حمل المخاطب على القيام بفعل ما». وتضم هذه الفئة ثلاث زُمرٍ هي :

(1) «**الدعوة**» ويعبَّر عنها بأفعال من قبيل «**دعا**» و«**التمس**»،

(2) «**الاقتراح**» وتدل عليه أفعال من قبيل «**اقترح**» و«**أشار**» و«**أوعز**»،

(3) و«**الأمر**» ويعبر عنه بأفعال مثل «**أمر**» و«**قضى**» و«**حكم**»،

(ج) ويندرج في زمرة الأفعال اللغوية «الالتزامية» «ما يُلزِم المتكلم بالنظر إلى واقعة مستقبلة». أهم ما يمثل هذه الزمرة هو «الوعد».

(د) ويطلَق مصطلح «الأفعال اللغوية التعبيرية» على كل ما يدل على «الحالة النفسية التي يحددها شرط الصدق بالنظر إلى الواقعة المعبَّر عنها في القضية». وتشمل هذه الفئة الألفاظ الأفعال التي من قبيل «**شكر**» و«**هنَّأ**» و«**اعتذر**» وغيرها.

(هـ) أمَّا الفئة الخامسة فتضم كل ما كان «إنجازه يتسبَّب في جعل الفحوى القضوي مطابقا للواقع». وتمتاز هذه الزمرة بخاصية أن إنجاز الفعل اللغوي هو في الوقت ذاته تحقيق للمحتوى القضوي كما تمتاز بارتباطها بقواعد مؤسَّسَاتية غير لغوية بالإضافة إلى ارتباطها بالقواعد اللغوية. ومن مميزاتها الأساسية كذلك أن إنجازها يتم عن طريق التلفظ بعبارات «متحجِّرة» من قبيل «**بِعْتُك بيتي**» و«**زوَّجتُك ابنتي**» و«**أنت طالق**» وغيرها.

فيما يخص توارد الظروف الإنجازية وهذه الفئات الخمس من القوى الإنجازية يمكن أن نلاحظ ما يلي :

(1) إذا أمكن أن نستخلص تعميمات حول تصرف (= توزيع) الظروف الإنجازية، فإن هذه التعميمات تقوم أساساً على (أ) نمط القوة الإنجازية المواكبة للجملة و(ب) شروط إنجاز هذه القوة الإنجازية.

(2) توارد القوى الإنجازية الخبرية جل أنماط الظروف الإنجازية بحيث لا نكاد نجد حالاتٍ يمكن عدُّها استثناءات حقيقية. ففي الجمل الخبرية يسوغ ورود الظروف «العرضية» مثل «**أوَّلاً**» و«**في الختام**» و«**في هذه النشرة**» والظروف الدّالّة على العلة (= علة الإخبار) وغيرها كما يسوغ ورود الظروف المتعلقة بشروط «**صِدْق**» الإنجاز التي من قبيل «**بصراحة**» و«**بصدق**» و«**دون مجاملة**» وغير ذلك.

(3) بخلاف القوى الإنجازية الخبرية، تنتقى القوة الإنجازية ذات الطابع التوجيهي من الظروف الإنجازية ما يلائم طبيعتها وينسجم مع شروط إنجازها. من ذلك أن القوتين الإنجازيتين «**الدعوة**» و«**الالتماس**» تنتقيان الظروف التي تنتمي إلى زمرة «**من فضلك**»، كما يتبين من الأمثلة التالية :

(52) أ – ناولني ذلك الكتاب **من فضلك**
ب – **لو سمحت**، أعرني معطفك

(53) أ – زرنا مساء اليوم **من فضلك**
ب – **لو سمحت**، انتظر قليلاً في هذه القاعة.

ويوارد هاتين القوتين الظروف المتعلقة بشروط الصدق. وهذ لا يصدق على الظرف «**بصراحة**» قارن :

(54) أ – **بصدق**، أدعوك إلى الغذاء اليوم
ب – **بصدق**، تعالى لتتناول الغذاء معي اليوم

(55) أ* – **بصراحة**، أدعوك إلى الغذاء اليوم.
ب* – **بصراحة**،تعالى لتناول الغذاء معي اليوم.

أما القوة الإنجازية «**الأمر**» فإن ما يميزها هو أنها لا تتوارد والظروف الإنجازية التي تنتقيها القوتان التوجيهيتان الأخريان، كما يتضح من لحن الجملتين التاليتين باعتبارهما أمراً من أعلى إلى أسفل :

(56) أ* – **من فضلك**، أخرِجْ هذا الصندوق إلى الشارع !
ب* – **لو سمحت**، أخرج هذا الصندوق إلى الشارع !

ويلاحظ كذلك أنه لا يسوغ اجتماع الأمر والظروف التي من قبيل «**بصراحة**» و«**بصدق**» :

(57) أ* – **بصراحة**، أخرِجْ هذا الصندوق إلى الشارع !
ب* – **بصدق**، أخرجْ هذا الصندوق إلى الشارع !

(3) تساوق القوى الإنجازية «الالتزامية» الظروف الإنجازية الدّالة على شروط الصدق وبعض الظروف العرضية كما هو الشأن في الزوجين الجمليين التاليين :

(58) أ – أعدك **بصدق** أنني سأزورك اليوم.

ب – **بصدق**، سأزورك اليوم.

(59) أ – أعدك **في الختام** أنني سأكون في مستوى المسؤولية.

ب – **في الختام**، سأحاول أن أكون في مستوى المسؤولية.

ويبدو أن توارد هذا الضرب من القوى والظروف التي من قبيل «**بصراحة**» يكاد يكون استثنائياً كما يتبين من غرابة التراكيب التي من قبيل (60 أ – ب) :

(60) أ – ؟ أعدك **بصراحة** أنني سأزورك اليوم

ب – ؟ **بصراحة** سأزورك اليوم.

(4) تساوق القوى الإنجازية «التعبيرية» العباراتُ الظرفية الإنجازية المنتمية إلى زمرتي الظروف «العرضية» والظروف المتعلقة بشروط الصدق، كما يتبين من الجمل (61 أ – ب) و(62 أ – ب) :

(61) أ – **في الختام**،أهنئك على نجاحك الباهر !

ب – **قبل كل شيء**، اعتذر عما حصل من تأخير !

(62) أ – أهنئك **بصدق** على نجاحك الباهر.

ب – اعتذر **بصدق** عما حصل من تأخير.

ولا يسوغ أن توارد هذه الفئة من القوى الإنجازية الظروف التي من قبيل «**بصراحة**» :

(63) أ – ؟ أهنئك **بصراحة** على نجاحك الباهر.

ب – ؟ اعتذر **بصراحة** عما حصل من تأخير.

غير أن ما تمتاز به القوى الإنجازية التعبيرية هو أنها لا تقبل التوارد والظروفَ الإنجازية إلاَّ إذا عبّر عنها بواسطة فعل إنجازي صريح كما في الزوجين الجملتين (61 أ – ب) و(62 أ – ب) أو بواسطة عبارة تَعدِل الفعل الإنجازي كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(64) أ – **في الختام**، تهانينا لنجاحك الباهر !

ب – **قبل كل شيء**، معذرة عما حصل من تأخير !

ويعسر أن يظهر ظرف إنجازي في جملة دالة على قوة إنجازية ضمنية كما يتبين من المقارنة بين الجمل (61 أ – ب) و(62 أ – ب) من جهة والجملتين التاليتين من جهة ثانية :

(65) أ – ؟ **في الختام**، ما أبهر نجاحك !
ب – ؟ **بصدق**، تأخرت كثيراً على الموعد المضروب !

(5) تقدَّم أن القوى الإنجازية المسماة «قوى تصريحية» تمتاز بأنها يعبر عنها بواسطة تراكيب متحجرة. وتقاسم هذه التراكيب باقي العبارات المتحجرة سمة عدم قبول إدماج أي عنصر أجنبي عنها (أي عنصر لا ينتمي إلى التركيب المتحجر). لذلك يلاحَظ أن الظروف الإنجازية أيا كان نوعها يمنع أن تظهر في هذا الضرب من التراكيب. فالجملتان التاليتان نحويتان إلا أنهما فقدتا الإنجازية لتضمنهما عبارة ظرفية إنجازية[5] :

(66) أ – **في البداية**، افتتحت الجلسة !
ب – **في الختام**، رفعت الجلسة !

يمكن أن نستخلص مما سبق أن ورود الظروف الإنجازية تحكمه الضوابط التالية :

(أ) تمتاز العبارات الظرفية الإنجازية عن باقي أنماط العبارات الظرفية بأنها تتعلق بالقوة الإنجازية، بأنها والقوة الإنجازية من مستوى بنيوي واحد،

(ب) يخضع استعمال الظروف الإنجازية لتوزيع تكاملي يحكمه انتقاء فئات معينة من القوى الإنجازية لزُمَر معينة من الظروف،

(ج) تنتقى الظروف حسب طبيعة القوة الإنجازية المواكبة للجمل وخاصة شروط إنجاز هذه القوة،

(د) من العبارات الظرفية الإنجازية ما تسوغ مواردته لفئات مختلفة من القوى الإنجازية مثل العبارة «**بصدق**» التي تتعلق بشرط من الشروط العامة، **شرط الصدق**،

---

(5) يجوز أن تؤوَّل الجملتان (66 أ – ب) على أساس أنهما جملتان خبريتان وأن الظرف فيهما مجرد ظرف زمان متعلق بالمحمول («افتتحت» و«رُفعت»).

ومنها ما لا يوارد إلا فئة معينة (أو فئتين) من القوى الإنجازية كما هو شأن العبارات التي تحاقِل «**من فضلك**» والتي يغلب استعمالها مع زمرة القوى «التوجيهية» الالتماسية.

2.3.2 – الظروف الإنجازية والاستلزام

بيَّنا في الفصل السابق من هذا البحث، فيما يخص القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكب العبارات اللغوية :

(1) أن القوة الإنجازية نمطان : قوة حرفية وقوة مستلزمة مقامياً،

(2) وأنه يمكن أن تواكب العبارة اللغوية قوة (حرفية) واحدة كما يمكن أن تواكبها قوة حرفية وقوة مستلزمة مقامياً (أو أكثر من قوة مستلزمة مقامياً)،

(3) وأن وضع القوة المستلزمة مقامياً الطبيعي أن تكون ثانوية بالنظر إلى القوة الحرفية التي تواردها باعتبار الأولى فرعاً للثانية، إلا أن القوة المستلزمة غالباً ما تتعرض لظاهرة التحجر التي تجعل منها قوة حرفية ثانية أو – حين يبلغ التحجر منتهاه – القوة الحرفية الوحيدة (كما هو الشأن بالنسبة للتراكيب الاستفهامية المنفية).

(4) وأن ثمة فرقاً واضحا، رغم وجود بعض حالات الالتباس، بين النمط الجملي الذي تنتمي إليه العبارة وحمولتها الإنجازية وإن تطابقت صيغة العبارة وقوتها الحرفية.

فيما يتعلق الآن بالتوارد بين الظروف الإنجازية وما يشكِّل الحمولة الإنجازية للجملة يمكن إثبات ما يلي :

(أ) تنتقي العبارات اللغوية ذات القوة (الحرفية) الواحدة الظروف الإنجازية التي تتلاءم وهذه القوة كما بيَّنا في الفقرة السابقة،

(ب) حين تواكب الجملة الواحدة قوتان، قوة حرفية وقوة مستلزمة، يتم انتقاء الظروف الإنجازية على النحو التالي :

(1) في حالة احتفاظ القوة المستلزمة بوضعها الأصلي (= في حالة عدم تحجرها) يمكن أن تنتقى العبارات الظرفية الإنجازية الملائمة للقوة الحرفية كما يسوغ أن تنتقى الظروف التي توارد عادة القوة المستلزمة. مثال ذلك أن الجملة (67) :

(67) هل يمكنك أن تغلق الباب ؟

التي تحتمل قراءتين، قراءة التماس وقراءة سؤال «حقيقي» (على أساس أن قصد المتكلم لا يعدو مجرد معرفة ما إذا كانت للمخاطب القدرة الجسمية على التنقل نحو الباب مثلاً)، يمكن أن تنتقي الظروف التي من قبيل **«بصدق»** كما يمكن أن تنتقي العبارات التي من قبيل **«من فضلك»** كما هو الشأن في الجملتين (68 أ) و(68 ب) على التوالي :

(68) أ – **بصدق،** هل يمكنك أن تغلق الباب ؟

ب – هل يمكنك أن تغلق الباب **من فضلك** ؟ !

ويروز هذا التوزيع التكاملي بين الفئتين من الظروف الإنجازية الذي يحكمه انتقاء القوى الإنجازية أن ما يوارد القوة المستلزمة يمتنع أن يوارد القوة الحرفية كما يتبين من لحن الجملة (69) التي تتضمن ظرفاً إنجازياً التماسياً (**«من فضلك»**) في حين أنها لا تحتمل إلا قراءة السؤال الحقيقي :

(69)* هل حقاً يمكنك أن تغلق الباب **من فضلك** ؟

ويمتنع كذلك أن يتساوق، في نفس الجملة، ظرفان إنجازيان يلائمان أولهما القوة الحرفية وثانيهما القوة المستلزمة :

(70)* **بصدق،** هل يمكنك أن تغلق الباب **من فضلك** ؟ !

ويمكن عدُّ هذا دليلا على أمرين : على أن الظروف الإنجازية تستعمل حسب توزيع تكاملي يحكمه انتقاء القوى الإنجازية لما يلائمها وعلى أن العبارة اللغوية الواحدة لا تتحقق بالتلفظ بها إلا قوة واحدة وإن كانت حمولتها الإنجازية تشمل أكثر من قوة.

(2) أمّا في حالة تحجر القوة الإنجازية المستلزمة فإنَّه من المتوقع أن تكون هذه القوة ذاتها العنصر الوحيد الوارد في انتقاء الظروف الإنجازية. بتعبير آخر، لا يمكن أن يرد، نظريا، وحسب ما أثبت أعلاه، في عبارة بلغ تحجر قوتها المستلزمة درجة إقصائها للقوة الحرفية الأصل، إلا الظروف الإنجازية الملائمة للقوة المستلزمة المتحجرة. ممّا يمكن إيراده دعماً لهذا الافتراض أن الظروف التي تنتقَى في الجمل الاستفهامية المنفية هي الظروف التي تلائم عادة الإخبار المثبت لا الظروف التي توارد عادة السؤال المحض. مثال ذلك أن الجملة (71) :

(71) ألم أعطك كل ما طلبت مني !

على اعتبار أنها لا تحمل، بعد التحجر، إلا القوة الإخبار المثبث تسمح بورود ظرف من الظروف التي تساوق عادة هذه القوة كالعبارة «**بصراحة**» في حين أنها تمنع ورود الظروف التي تستعمل في الجمل الدالة على السؤال الحقيقي قارن :

(72) أ - **بصراحة**، ألم أعطك كل ما طلبت مني !
ب - ؟ **لآخر مرة**، ألم أعطك كل ما طلبت مني ؟

المقبولية الدنيا للجملة (72 ب)، إن لم نقل لحنها، يمكن أن تعدّ من دلائل تقلص القوة الحرفية الأصل نتيجة التحجر وتدرجها نحو الانمحاء التام.

(ج) أمّا عن علاقة الظروف الإنجازية بالنمط الجملي (الخبر، الاستفهام، الأمر، التعجب)، فإن ما يمكن قوله هو أن هذه الظروف تظل، كما أسلفنا، متعلقة بالقوة الإنجازية أيّاً كانت صيغة الجملة. فمن المستبعد، في رأينا، إمكان إقامة تعالق بين الظرف الإنجازي والنمط الجملي الذي تنتمي إليه العبارة. ولعل مما يمكن أن يُستَدلّ به على عدم تعلق الظروف الإنجازية بالنمط الجملي الدرجة الدنيا لمقبولية الجملة (72 ب) ذاتها إذ لو كان الاستفهام من حيث هو صيغة صِرْفٌ يتحكم في انتقاء الظروف الإنجازية لساغت إضافة العبارة «**لآخر مرة**». ولعل مما يفسر ذلك أن المقصود من استعمال الظروف الإنجازية ليس مجرد تدقيق التأشير للنمط الجملي وإنما تحديد غرض أو علة أو كيفية إنجاز الفعل اللغوي الذي يواكب القضية المعبَّر عنها داخل الجملة.

4.2.2 - حالات التباس :

إذا أخِذَت الجملة التالية خارج سياق معين كانت عبارة ملتبسة :

(73) **بصدق**، هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه ؟

ويكمن التباس (73) في أنها تحتمل قراءتين اثنتين ترادف فيهما الجملتين (74 أ) و(74 ب) :

(74) أ - أسألك **بصدق**، هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه.
ب - قل لي **بصدق** هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه ؟

حسب القراءة الأولى يتعلق الظرف الإنجازي بالفعل اللغوي المنجز بواسطة

التلفظ بالعبارة، في حين أنه يتعلق، حسب القراءة الثانية، بالفعل اللغوي المطلوب إنجازه كما يتضح من علاقة هذا الظرف بفعل الجملة الرئيسية في (74 أ – ب). ليس لدينا في الوقت الحالي ما يمكن قوله في وصف هذه الظاهرة وصفاً كافياً ولا في تفسيرها. لذلك نكتفي بإيراد الملاحظتين التاليتين :

(أ) يمكن تعميم ظاهرة الالتباس التي نحن بصددها إلى ظروف إنجازية أخرى غير الظروف التي من قبيل «**بصدق**» كما يتبين من الجمل التالية :

(75) أ – **بصراحة**، هل يرتكب عمرو جريمة كهذه ؟
ب – **قبل كل شيء**، هل يرتكب عمرو جريمة كهذه ؟
ج – **بما أن الأمر يهمك**، هل يرتكب عمرو جريمة كهذه ؟

(ب) يمكن القول إن هذه الظاهرة تكاد تنحصر في الجمل ذات القوى الإنجازية التوجيهية كالقوة السؤال. ولعل مرد ذلك أن هذه الفئة من التراكيب تتفرد بخاصية أن التلفظ بها إنجازٌ لفعل لغوي وطلبٌ لإنجاز فعل لغوي آخر في الوقت ذاته.

5.2.2 – الظروف الإنجازية والقوى الصريحة

من المعلوم أن القوة الإنجازية المواكبة لعبارة لغوية ما يمكن أن يدَلّ عليها بواسطة مؤشرات ذات طبيعة متباينة. من هذه المؤشرات : التنغيم والرتبة ونمط معين من الأدوات تحتل، غالباً، صدر الجملة وفعل ينتمي إلى زمرة «الأفعال الإنجازية».

من أمثلة الأفعال الإنجازية الأفعال التي تتضمنها الجمل التالية كأفعال رئيسية :

(76) أ – **أخبرك** أن عمرواً سيعود إلى البيت غداً
ب – **أسألك** هل ينوي خالد مغادرة الحي ؟
ج – **أعدك** أنني سأعطيك كل ما تطلب.
د – **أوعدك** بأنني لن أنسى لك ما فعلت.

في هذه الحالات جميعها، وأيّاً كان نوع المؤشر، يتعلق الظرف الإنجازي، كما تقدم، بالقوة الإنجازية. إلا أن للظروف الإنجازية في العبارات المدلول فيها على القوة بفعل إنجازي صريح سلوكاً يغاير سلوكها حين ترد في عبارات متضمنة لمؤشرات إنجازية أخرى. ويمكن تلخيص الفروق بين السلوكين على النحو التالي :

(أ) من الظروف الإنجازية ما لا يسوغ ظهوره، كما أسلفنا، إلا في عبارات تتضمن فعلاً إنجازياً صريحاً كالعبارة الإنجليزية «*hereby*». ذلك ما يفاد، مثلاً، من المقارنة بين طرفي الزوجين (48 أ – ب) و(49 أ – ب) المكررين هنا للتذكير :

(48) a - I hereby predict that we will have seven lean years
b - * We will hereby have seven lean years

(49) a - I hereby request that you submit a written complaint
b - * Hereby, submit a written complaint.

(ب) سبق أن بينًا أن العبارات المتضمنة لقوة مستلزمة مضافة إلى القوة الحرفية يمكن أن تنتقي إما الظروف الإنجازية الملائمة للقوة الأولى أو الظروف التي تتوارد عادة القوة الثانية. إمكانية الانتقاء الاختياري هذه ترتفع حين يتعلق الأمر بعبارات متضمنة لفعل إنجازي صريح. في هذا الضرب من العبارات تكون القوة الواردة الوحيدة هي ما يدل عليه الفعل الإنجازي ويصبح بذلك الظرف الوحيد الممكن انتقاؤه هو الظرف الذي يماشي هذه القوة. بتعبير آخر، تؤدي الدلالة على القوة الإنجازية بواسطة فعل إنجازي صريح إلى إقصاء إمكان توارد قوة أخرى وبالتالي إلى منع ورود ظروف إنجازية لا تلائم القوة المصرَّحَ بها.

(ج) بينًا في الفقرة السابقة أن ثمة حالات التباس تنتج عن أن التلفظ بالعبارة الواحدة إنجازٌ لفعل لغوي وطلبٌ لإنجاز فعل لغوي آخر في نفس الوقت. بينّا أن الظرف الإنجازي، في هذا الضرب من العبارات، يمكن أن يعد من متعلقات الفعل اللغوي المنجز كما يمكن أن يعَدَّ متعلقاً بالفعل اللغوي المطلوب إنجازه. هذا الالتباس الإنجازي يرتفع حال إدخال فعل إنجازي صريح. ويؤدِّي ذلك إلى أن الظرف الإنجازي الذي تتضمنه العبارة يصبح من متعلقات القوة المدلول عليها لفظا. يتضح هذا من المقارنة بين الجملة (73) من جهة والجملتين (74 أ – ب) من جهة ثانية :

(73) **بصدق**، هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه ؟

(74) أ – أسألك **بصدق** هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه ؟
ب – قل لي **بصدق** هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه.

في الجملة الأولى يسوغ تعليق العبارة «**بصدق**» إمّا بالفعل اللغوي الذي ينجزه

المتكلم (أي السؤال) أو بالفعل اللغوي المطلوب من المخاطب إنجازه (الإخبار). أمّا في الجملتين الثانيتين فلا يصح أن تتعلق هذه العبارة إلا بأحد هذين الفعلين اللغويين، إمّا بالسؤال (74 أ) أو بالإخبار (74 ب).

(د) من المثبت أن **«الإنجازية»** تستوجب، إلى جانب كون الفعل الرئيسي منتميا إلى زمرة الأفعال المدروج على عدّها أفعالاً إنجازية، توافر مجموعة من الشروط أهمها : أن يكون الفعل مسنداً إلى المتكلم وأن يكون زمن هذا الفعل الزمن الحاضر (= زمن التكلم). دليل ذلك أن خرق أحد هذين الشرطين يؤدّي إلى أن تفقد العبارة طابعها الإنجازي كما يتبين من المقارنة بين الجملة (77) من جهة والجملتين (78 أ – ب) من جهة ثانية :

(77) **أسألك** هل تعجبك أغاني أم كلثوم

(78) أ – **يسألك** خالد هل تعجبك أغاني أم كلثوم
ب – **سألتك** هل تعجبك أغاني أم كلثوم.

القوة الإنجازية في الجملة (77) سؤال مدلول عليه بواسطة الفعل **«سأل»** المستوفي لشرطي الإنجازية الأساسيين. أمّا في الجملتين (78 أ – ب) فإن القوة الإنجازية ليست السؤال لفقد الفعل **«سأل»** فيهما لشرط الإسناد وشرط الزمن على التوالي وإنما هي الإخبار حيث إن هاتين الجملتين يمكن أن تؤوَّلا على أساس أنهما معادلتان للجملتين (79 أ – ب).

(79) أ – أقول لك إن خالداً سألك هل تعجبك أغاني أم كلثوم
ب – أقول لك إنني سألتك هل تعجبك أغاني أم كلثوم.

ما يهمنا هنا هو أن فقدَان العبارة لإنجازيتها ينتج عنه أن الظرف الذي تتضمنه يتحول من ظرف إنجازي إلى ظرف عادي، ظرف من متعلقات المحمول الرئيسي كما هو شأن العبارة **«بصدق»** في الجملتين التاليتين :

(80) أ – سألك **بصدق** خالد هل تعجبك أغاني أم كلثوم
ب – سألتك **بصدق** هل تعجبك أغاني أم كلثوم.

في كل من هاتين الجملتين لا يتعلق الظرف **«بصدق»** بالقوة الإنجازية وليس بالتالي ظرفاً إنجازيا وإنما هو متعلق المحمول **«سأل»**. مما يروز عدم إنجازية الظرف

الوارد في العبارات التي من قبيل (80 أ – ب) أنه يمكن أن تتضمن نفسُ العبارة نفسَ الظرف مرتين على أساس أنه ظرف إنجازي مرة ومجرد ظرف محمول مرة ثانية.

(81) **بصدق**، سألتك **بصدق** هل تعجبك أغاني أم كلثوم.

6.2.2 – إعراب الظروف الإنجازية

بيّنّا في مكان آخر[6] أن من التأويلات الممكنة لمفهوم الإعراب عده إحدى الوسائل الأساسية للتدليل على الوظائف التي تأخذها مكونات الجملة. وبيّنّا بنفس المناسبة أن الإعراب، حسب هذا التأويل، سمة تخص نمطا معيناً من اللغات الطبيعية، اللغات التي يمكن نعتها ب «الإعرابية». في نفس السياق أشرنا إلى أن الإعراب في هذا النمط من اللغات، كما هو معلوم، إعرابان : إعراب «تحتي» (أو «عميق») وإعراب «سطحي»، على أساس أن هذا التمييز يقارب التقابل الوارد في النحو العربي القديم بين «الحالة الإعرابية» (الرفع أو النصب أو الجر) و«العلامة الإعرابية» (الضم والفتح والكسر وغيرها). فيما يخص الظروف الإنجازية، يُلاحَظ أنها تُعرب كباقي العبارات الظرفية المنتمية إلى مستويات أخرى : بالنسبة للغة العربية، تأخذ هذه الظروف الحالة الإعرابية النصب كما هو الشأن في مجموعة الجمل التالية :

(82) أ – **وأخيراً**، إن هذا الكتاب لا يفيد إلاّ فئة معينة من الناس.
ب – **صراحة**، لن أثق في أحد بعد اليوم
ج – **إرضاءً** لرغبتك في أن تعرف كل شيء، قرّر خالد التزوج من هند.

لئن كان يغلب أن ترد هذه الظروف منصوبة فإنها يمكن أن تأخذ كذلك الحالة الإعرابية الجر في حالة دخول حرف جر عليها كما يتبين من الجمل (83 أ – ب) :

(83) أ – **وفي الأخير**، إن هذا الكتاب لايفيد إلا فئة معينة من الناس.
ب – **بصراحة**، لن أثق في أحد بعد اليوم
ج – **لإرضاء** رغبتك في أن تعرف كل شيء، قرر خالد التزوج من هند.

---

(6) انظر الفصل الثاني من «Fonctionalité et description syntaxique»

وتأخذ الظروف الإنجازية حالتَها الإعرابيةَ بمقتضى الوظيفة (الدلالية) المسندة إليها كما سنبين في مبحث لاحق.

7.2.2 – موقع الظرف الإنجازي :

إذا استقرأنا معطيات اللغة العربية (ومعطيات لغات أخرى) في باب موقعة الظرف الإنجازي، وجدنا أن العبارات التي من هذا القبيل يمكن أن تحتل إما الموقع الصدر أو موقعاً وسطاً أو الموقع الأخير في الجملة. أمثلة ذلك بالتوالي الجمل (84 أ) و(84 ب) و(84 ج).

(**84**) أ – **بصراحة**، لن يعطيك خالد ذلك الكتاب.

ب – لن يعطيك خالد – **بصراحة** – ذلك الكتاب.

ج – لن يعطيك خالد ذلك الكتاب، **بصراحة**.

ويبعث ورود التراكيب الممثل لها بالجمل الثلاث على افتراض أن الظروف الإنجازية، كباقي العبارات الظرفية، عناصر «حرة الترتيب» لا تخضع موقعتها لضابط. إلا أن هذا الافتراض لا يصمد أمام المعطيات التالية :

(أ) تَقَدَّمَ في مبحث تصنيف العبارات الظرفية أن الظروف الإنجازية لا تنتمي إلى الحمل ذاته كما هو شأن «ظروف المحمول» و«ظروف الحمل». من نتائج ذلك أن هذه الفئة من الظروف لا يمكن أن تحتل موقعاً داخل الجملة. فالعبارتان «**بصراحة**» و«**بصدق**» الواردتان في الجملتين التاليتين ليستا ظرفين إنجازيين وإنما هما ظرفا محمول يتعلقان بالفعلين «**ناقش**» و «**أخبر**».

(**85**) أ – ناقش خالد وهند **بصراحة** موضوع زواجهما

ب – أخبرني خالد **بصدق** عن كل همومه.

أمّا التراكيب التي من قبيل (84 ب) فلا يمكن عدُّها استثناءً لقاعدة عدم إمكان تموقع الظروف الإنجازية داخل الجملة لأن العبارة «**بصراحة**» لها وضع مكون اعتراضي، يُشَكِّل وحدة تنغيمية مستقلة بالنظر إلى الحمل الوارد فيه. فالظروف الإنجازية لا ترد داخل الجملة، إذن، إلا على أساس أنها عبارات اعتراضية.

(ب) يصدق ما قلناه عن الموقع الوسط على الموقع الأخير. فالموقع الذي يحتله الظرف الإنجازي في حالة تأخره موقع خارجي بالنظر إلى الجملة، ويُشَكِّل الظرفُ

الوارد في التراكيب التي من قبيل (84 ج) وحدةً تنغيمية مستقلة تماما كما هو شأنه وارداً في التراكيب الممثل لها بالجملة (84 ب).

(ج) نستخلص مما سبق أن الموقع الذي تُفَضِّل الظروف الإنجازية احتلاله هو الموقع الصدر. ويصبح نزوع الظروف الإنجازية إلى احتلال هذا الموقع دون غيره أمراً طبيعياً حين نأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية :

(1) من المعلوم أن القوة الإنجازية المواكبة للجملة - أياً كان نوع هذه القوة - تتموقع في حيز المواقع الأولى، وهذا أمر طبيعي، إذ إن القضية المعبر عنها داخل الجملة تقع حتماً في حيز القوة الإنجازية وتتلوها، بالتالي، من حيث الترتيب. من روائز ذلك أن الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية (كأداتي الاستفهام **«هل»** و **«الهمزة»**) تحتل الموقع الصدر في الجملة.

(2) يُلاحَظ أن العناصر المنتمية إلى كل من المستويات الأربعة (مستوى المحمول، مستوى الحمل، مستوى القضية، مستوى القوة الإنجازية) تنزع إلى التجاور بحيث يُشكل كل مستوى وحدة مكتملة العناصر مُتضَامَّتها. ولعل ما يبرر هذا النزوع أن العنصر النواة في كل مكون من مكونات الجملة يمارس ضغطاً معيناً على العناصر فَضْلاتِه يتجلى في احتلال هذه الفضلات لمواقع مجاورة لموقع النواة. يصدق هذا على المحمول بالنظر إلى موضوعاته وظروفه كما يصدق على القوة الإنجازية - باعتبارها نواة - بالنظر إلى العبارات الظرفية الإنجازية باعتبارها فضلاتٍ لها.

(3) ثمة عبارات ظرفية إنجازية لا يسوغ أن تحتل إلا الموقع الصدر. ويتعلق الأمر خاصة، بالظروف الإنجازية العرضية كما يتبين من المقارنة بين الأزواج الثلاثة التالية :

(86) أ - **في الختام**، لايمكن أن يرتكب عمرو جريمة كهذه
ب* - لا يمكن، أن يرتكب عمرو ـــ **في الختام** ـــ جريمة كهذه
ج* - لا يمكن أن يرتكب عمرو جريمة كهذه، **في الختام**

(87) أ - **في هذه النشرة**، تضع امرأة خمسة أطفال
ب* - تضع امرأة ـــ **في هذه النشرة** ـــ خمسة أطفال
ج* - تضع امرأة خمسة أطفال، **في هذه النشرة**

(88) أ - **باختصار**، لم يُصَبْ أحد من ركاب الطائرة

ب* – لم يصب أحد ـــ **باختصار** ـــ من ركاب الطائرة
ج* – لم يُصب أحد من ركاب الطائرة، **باختصار**

(4) إن التراكيب التي من قبيل (84 ب) و (84 ج) حيث يحتل الظرف الإنجازي موقعاً وسطاً والموقع الأخير في الجملة نحوية تامة النحوية إلا أنها موسومة ظاهرة الوسم حين تُقارَن بالتراكيب الممثل لها بالجملة (84 أ) حيث صُدِّر الظرف الإنجازي. وتتجلى موسوميَّة هذه التراكيب في أنها أقل استعمالاً وفي أن استعمالها يخضع لشروط لا يخضع لها استعمال التراكيب الأخرى. من هذه الشروط أن إيراد الظرف الإنجازي داخل الجملة أو في آخرها يستوجب وقفاً (يضمن لهذا الظرف استقلاله التنغيمي) لايستوجبه إيراده متصدِّرا.

ولعل مما يمكن إيراده في باب تفسير وسم العبارات الممثل لها بالجملتين (84 ب) و(84 ج) الأمرين التاليين : أوّلاً، يعارض ابتعاد الظرف الإنجازي عن موقع القوة الإنجازية (أحد المواقع الصدر في الجملة) النزوع العام القاضي بأن تجاور فضلاتُ المجال (أو المستوى) الواحد نواتَه ؛ ثانياً، قد يؤدِّي احتلال الظرف الإنجازي لموقع غير الصدر إلى التباس يكمن في احتمال العبارة الواحدة لقراءتين : قراءةٍ يؤوّل فيها الظرف على أساس تعلقه بالقوة الإنجازية وقراءة يؤوّل فيها على أساس أنه من متعلقات المحمول (أنه ظرف غير إنجازي). من أمثلة ذلك الجملةُ (89 ب) التي تحتمل، بخلاف الجملة (89 أ)، القراءتين اللتين ترادف فيهما الجملتين (90 أ) و(90 ب) :

(89) أ – **قبل كل شيء**، لقد زار خالد عمرواً
ب – لقد زار خالد عمروا، **قبل كل شيء**

(90) أ – أخبرك **قبل كل شيء** أن خالد زار عمروا
ب – أول ما فعله خالد هو أنه زار عمروا

يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج (89 أ– ب) أن التأويل الإنجازي للعبارة «**قبل كل شيء**» في الجملة الثانية يستدعي وقفاً واضحاً يفصلها عن باقي الجملة وإلا أوّلت على أساس أنها ظرف زمان متعلق بالمحمول «زار» وكان معنى هذه الجملة، بالتالي، معنى الجملة (90 ب).

مما سبق يمكن أن نستخلص أن الظروف الإنجازية يمكن، كباقي العبارات الظرفية، أن تتصدر الجملة أو أن تتوسطها أو أن تتموقع في آخرها إلا أن المعطيات توحي بأن الموقع الصدر هو الموقع الطبيعي لهذا الضرب من الظروف.

3 ـ الظروف الإنجازية في النماذج اللسانية

لم يتعرض اللغويون العرب القدماء، فيما نعلم، لهذا الضرب من العبارات الظرفية سواء أتعلّق الأمر بالنحاة أم بالبلاغيين أم بالأصوليين بالرغم من أنهم اعتنوا اعتناء بالغاً، كما هو معلوم، بالظواهر اللغوية التي لها صلة بمقاصد المتكلم وأغراضه (ما يقابل في المصطلح الحديث «الفعل اللغوي» أو «القوة الإنجازية») وبالرغم من أنهم أفاضوا في الحديث عن خصائص جميع أنواع الظروف. ولعل مما يفسر ذلك أن العبارات الظرفية الإنجازية لم تكن تُستَعمل في العربية القديمة استعمالها في العربية المعاصرة.

أما في الدرس اللساني المعاصر فالملاحَظ أن النماذج اللسانية المؤسّسة تركيبيّاً – كجل النماذج التي أفرزتها النظرية التوليدية التحويلية – أهملت هذا الضرب من العبارات الظرفية. وذلك أمر طبيعي ومتوقع تمام التوقع في أيِّ نموذج لساني يقوم على المبدأ المنهجي القاضي باستقلال التركيب (عن الدلالة وعن التداول).

من النماذج اللسانية المنتمية إلى هذه النظرية يجب استثناء ما سمي «الدلالة التوليدية» التي عُنِيَت، كما هو معلوم، بإدماج المفاهيم التداولية (كالاقتضاء والبؤرة والقوة الإنجازية) في النحو ذاته والتمثيل لها بنفس الطّريقة التي تُمثّل بها للمفاهيم الأخرى التركيبية والدلالية. في أحد تطورات هذا النموذج (ما سُمِّي «الفرضية الإنجازية») تمت معالجة العبارات الظرفية الإنجازية على أساس تعالقها والقوةَ الإنجازية الممثل لها في البنية التحتية ووصف خصائصها الأساسية وصفاً شاملاً.

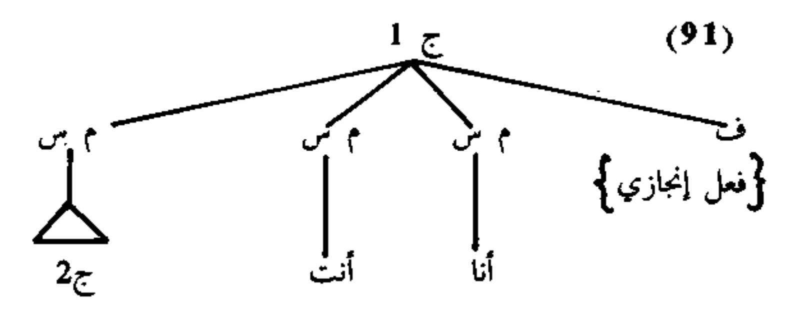
ويقدم النحو الوظيفي، في نموذجه الأخير (ديك 1989)، بفضل البنية المتعددة الطبقات إطاراً جيداً لوصف العبارات الظرفية الإنجازية وصفاً يضاهي دقة وشمولاً الوصف المقترح في إطار الفرضية الإنجازية دون أن يواجه ما يواجهه هذا الوصف من مشاكل.

1.3 – الفرضية الإنجازية

قبل التعرض للتحليل المقترح في إطار الفرضية الإنجازية للعبارات الظرفية الإنجازية، لابأس من التذكير بأهم المبادىء التي يَقوم عليها هذا النموذج :

(1) تؤُول العبارات اللغوية جميعها إلى بنية تحتية مركبة تتألف من جملتين اثنتين، جملة عليا تؤشر للقوة الإنجازية وجملة سفلى (= مُدمَجة) تدل على المحتوى القضوي كما يتضح من البنية العامة التالية :

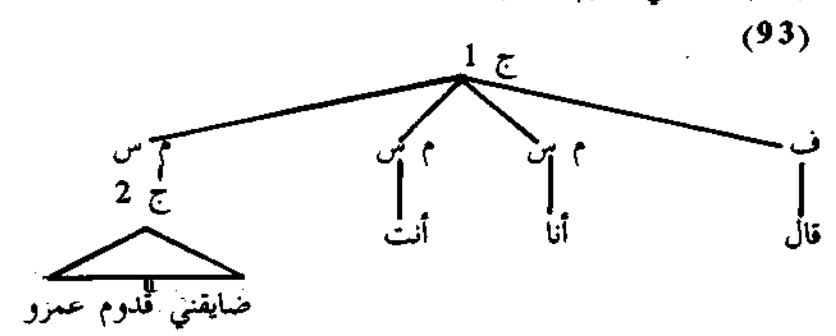
(91)



على هذا الأساس، تكون البنية التحتية للجملة (92) هي البنية (93) :

(92) ضايقني قدوم عمرو

(93)



(2) يمكن للجملة العليا أن تظهر على السَّطح كما يمكن أن تُحذَف فلا تظهر على السطح إلا الجملة الدالة على المحتوى القضوي، أي الجملة السفلى. مثال ذلك أن البنية (93) يمكن أن تُتّخَذ مصدراً لاشتقاقين يؤدّي أحدهما إلى الجملة (92) وتنتج عن ثانيهما الجملة التالية :

(94) أقول لك إن قدوم عمرو ضايقني.

(3) قصد رصد الاشتقاق المؤدَّى إلى بنية سطحية لا تتضمن الجملة الدّالة على القوة الإنجازية، يقترح روس (روس 1970) قاعدة حذف تحذف بمقتضاها الجملة العليا برمتها. ويمكن صوغ هذه القاعدة بتكييفها ومعطيات اللغة العربية على الشكل التالي :

(95) ف م س م س ج ⟸ جوازاً

1 2 3 4

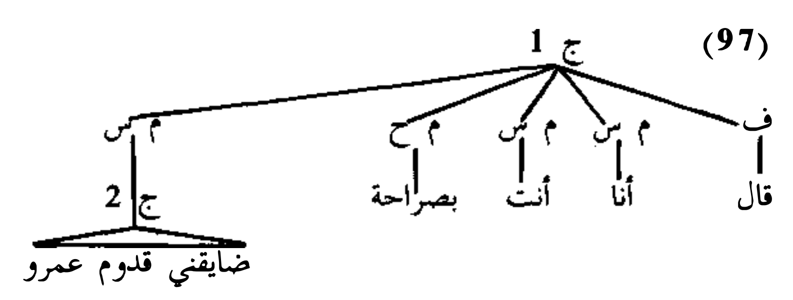
ϕ ϕ ϕ 4

في إطار التحليل القائم على هذه المبادىء، عولجت خصائص العبارات الظرفية الإنجازية وحظيت في هذه المعالجة بعناية خاصة. فقد سبق أن أشرنا إلى الدور الهام الذي قامت به هذه العبارات في دعم الفرضية الإنجازية حيث استُدلّ بوجودها وبتعالقها والقوة الإنجازية لا على ورود القوة الإنجازية في مستوى البنية التحتية فحسب بل كذلك على نمط هذه القوة على وجه التحديد. كما اعتمدت في الاحتجاج لوجود فعل إنجازي في البنية التحتية يتحكم فيها، من ضمن ما يتحكم فيه، على أساس أنها من متعلقاته. في هذا الإطار يمثَّل للظرف الإنجازي في البنية التحتية باعتباره ظرفا متعلقاً بفعل الجملة العليا كما يتضح من التمثيل التحتي (97) للجملة (96) على سبيل المثال :



(96) بصراحة ضايقني قدوم عمرو

(97)



من مزايا هذا التحليل أنه يتيح رصد التعالق القائم بين الظروف الإنجازية والقوة المواكبة للعبارة كاشفاً بذلك عن طبيعة هذا الضرب من الظروف ودورها كما يتيح إقامة تمييز واضح بينها وبين أنماط الظروف الأخرى (بما في ذلك ورودها نفسها ظروفاً غير إنجازية). ويسمح هذا التحليل بتسهيل عملية تصنيف الظروف

الإنجازية على أساس العلاقات القائمة بينها وبين مختلف أنماط الأفعال الإنجازية. ومن مزاياه كذلك أنه يُقدّم إطاراً لتفسير خاصيتين بنيويتين هامتين، إعراب هذه الظروف والموقع الذي تحتله في الجملة إذ بتعليقها بفعل الجملة العليا يصبح من المتيسر تعليل الحالة الإعرابية التي تأخذها وتبرير ورودها متقدمة على جزء الجملة الدال على الفحوى القضوي.

إلا أن التحليل المقترح في الفرضية الإنجازية يواجه عدة مشاكل تنجُم أساساً عن طبيعة الإطار النظري داته. وفي مايلي نورد بعضاً من هذه المشاكل :

(أ) أولها أنه من العسير إرجاع الجمل التي لا تتضمن فعلاً إنجازياً في السطح إلى بنية تحتية مركبة من جملة عليا تؤشر للقوة الإنجازية وجملة سفلى تدل على الفحوى القضوي. ويحول دون ذلك حائلان :

(1) ليس من السهل إقامة علاقة ترادف تام بين الجمل المتضمنة لفعل إنجازي، الجمل التي من قبيل (98 أ)، والجمل التي لا تتضمن فعلاً إنجازياً صريحا كالجمل الممثل لها ب (98 ب) :

(98) أ – قدم خالد
ب – أخبرك بأن خالداً قدِم

فالجملتان (98 أ – ب)، على أن لهما نفس الفحوى القضوي، لاتُستعملان بالضرورة في نفس السياقات.

(2) ثمة قوى إنجازية لا يمكن أن يعبر عنها بفعل إنجازي إذ إنه من غير المتيسر أن نجد لكل قوة إنجازية فعلاً إنجازياً يدل عليها. على هذا يصبح التحليل القائم على الافتراض الإنجازي صالحاً لفئة من العبارات اللغوية وغيرَ صالح لفئة أخرى.

(ب) يثير سورل (سورل 1979 : 167) الانتباه إلى أن التحليل المقترح في إطار الفرضية الإنجازية من شأنه أن يؤدي إلى اعتقاد مُنافٍ للحدس مفاده أنه لايمكن أن ننجز فعلاً لغوياً ما إلا إذا قلنا إننا ننجزه. بيد أن الطّريقة الطبيعية لإنجاز فعل لغوي هو إنجازه دون التصريح بإنجازه. ويتجلى ذلك في أن العبارات التي لا تتضمن فعلاً إنجازياً أكثر استعمالاً من العبارات المتضمنة لفعل إنجازي. ولا تستعمل الفئة الثانية من العبارات إلاّ في مقامات موسومة بالغة الوسم يقصد فيها المتكلم

تبئير القوة الإنجازية ذاتها. فمن يستعمل الجملة (98 ب)، عوضا عن الجملة (98 أ) لا يرمي إلى مجرد إخبار مخاطبه بقدوم عمرو بل إلى تنبيهه إلى أنه قام بواجب الإخبار وأدّى بذلك مهمته كما يمكن أن يكون قاصداً التحذير إذا كان قدوم عمرو ممّا ليس من مصلحة المخاطَب أو التنبيه إلى أنه لا ينوي شيئاً آخر غير مجرد الإخبار.

(ج) يستوجب اشتقاق الجمل التي من قبيل (96) من بنية مركّبة كالبنية (97) استخدامَ إوالياتٍ تحويلية تتفاوت تعقيداً من ضمنها قاعدة الحذف (95) التي تضطلع بحذف الجملة العليا حين لاتظهر هذه الجملة في مستوى السطح. إذا أخذنا بصحة ما كُتِبَ حول عدم واقعية القواعد التحويلية عموماً أصبح من اللازم إقصاءُ هذا الضرب من الربط بين البنية التحتية والبنية السطحية على أساس أن القواعد التحويلية التي تضطلع به (بما فيها قاعدة الحذف) قواعد لا واقعية نفسية لها.

(د) بالإضافة إلى عدم واقعيتها النفسية، تواجه قاعدة الحذف (95) مشكلاً أساسياً آخر وهو ما يمكن صوغه في التساؤل التالي : إذا كان الظرف مكوناً من مكونات الجملة العليا (على أساس تعلقه بفعل هذه الجملة)، فكيف يمكن أن نبرّر عدم حذفه حين تحذف هذه الجملة كاملها ؟ لماذا، مثلاً، تحذف عناصر الجملة العليا في (97) («قال»، «أنا»، «أنت») باستثناء المركب الحرفي «**بصراحة**» ؟ إذا لم يُعَد النظر في قاعدة الحذف (95) لا نرى كيف يمكن أن تجاوز الفرضية الإنجازية هذا الضرب من المشاكل.

هذه المجموعة من المشاكل تعدُّ كافية، في رأينا، لإقصاء الفرضية الإنجازية كإطار لرصد التعالق بين الظرف الإنجازي والقوة الإنجازية ولإقصاء – على العموم – كل تحليل يقوم على ربط هذا النمط من الظروف بفعل إنجازي عميق قابل للحذف. ونرى أنه من الممكن اقتراح تحليل يقيم علاقة مباشرة بين الظرف الإنجازي والقوة الإنجازية ذاتها دون لجوء إلى واسطة معجمية. هذا النمط من التحليلات يمكن أن يؤطره النحو الوظيفي في أحدث نماذجه.

2.3 – النحو الوظيفي

1.2.3 – الجملة : بنية متعددة المستويات

قبل الخوض في الإمكانات التي تتوافر في النحو الوظيفي لتأطير تحليل ملائم للظروف الإنجازية، يجدر بنا أن نذكر، بإيجاز، بعناصر بنية الجملة في هذا النحو وبنوع العلائق التي تربط بينها.

أشرنا في مقدمة هذا الكتاب إلى أن الجملة في النموذج المعروض له في (ديك 1989)، تحقيق سطحي لبنية تحتية متعددة المستويات تشتمل على أربع طبقات أساسية هي : «الحمل المركزي» و «الحمل الموسَّع» و «القضية» و «القوة الإنجازية» يتكون الحمل المركزي من «الحمل النووي» (المحمول وموضوعاته) مضافاً إليه مخصص المحمول (بعض السمات الجهية) ولواحق المحمول كما يتضح من التمثيل العام التالي :

(99) [π 1 [محمول مض^{ن}] (σ 1)]

حيث π 1 = مخصص المحمول و σ 1 = لاحق المحمول.

ويُبْنَى الحمل الموسَّع على أساس الحمل المركزي بإضافة مخصص الحمل (بعض السمات الجهية والسمات الزمنية...) ولواحق الحمل كما يتبين من التمثيل التالي :

(100) [π 2 و ي : [π 1[محمول مض^{ن}] (σ 1)] (σ 2)]

حيث و ي = متغير الحمل (الدال على واقعة) وπ 2 = مخصص الحمل و σ 2 = لاحق الحمل.

تشكل القضية الطبقة الثالثة في هذه البنية وتتكون من الحمل الموسع مضافاً إليه مخصص القضية من جهة ولواحق القضية من جهة ثانية. بنية القضية على هذا الأساس هي (101) :

(101) [π 3 س ي : [π 2 و ي : [π 1 [محمول مض^{ن}] (σ 1)] (σ 2)] (σ 3)]

حيث س ي = متغير القضية و π3 = مخصّص القضية و σ 3 = لاحق القضية.

وتكتمل بنية الجملة حين يُضاف إلى القضية مخصّصُ القوة الإنجازية واللواحق الإنجازية :

(102) [π4 و ي : [π3 س ي : [π 2 و ي : [π 1 [محمول مض^{ن}](σ 1)] (σ 2)](σ 3)] (σ 4)]

حيث و ي = متغير القوة الإنجازية و π 4 = مخصّص القوة الإنجازية و σ 4 = لاحق إنجازي.

2.2.3 – ظروف المستوى الرابع

يتبين مما أوردناه في الفقرة السابقة، أن الظروف تُعَدُّ، في النحو الوظيفي، حدوداً لواحق وأن هذه اللواحق تصنّف أربعة أصناف بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه : لواحق المحمول(= لواحق المستوى الأول) ولواحق الحمل (= لواحق المستوى الثاني) ولواحق القضية (= لواحق المستوى الثالث) واللواحق الإنجازية (= لواحق المستوى الرابع). ويتبين كذلك أن كل مستوى من المستويات الأربعة يتألف من ثلاثة عناصر أساسية (أ) مخصِّص و(ب) نواة (محمول، حمل، قضية...) و(ج) لاحق. البنية العامة، إذن، لكل من هذه المستويات هي البنية (103) :

(103) [π [نواة] (σ)]

فيما يخص الظروف الإنجازية، يُمثَّل لها على أساس أنها لواحق المستوى الرابع تُشكِّل مع القوة الإنجازية باعتبارها مخصّصاً والقضية باعتبارها نواة وحدة متكاملة كما يتضح من البنية التالية :

(104) [4π و ي: [قضية] (σ 4)]

على هذا الأساس، تكون البنية «التحتية» للجملة (105) هي البنية (106) :

(105) صراحةً، عمرو منافق

(106) [خب **و** ي :[**س** ي : [حض **و** ي : [غ تا منافق ص بؤ
(ع 1 س[1] : عمرو) متض فامح]]]
(ص[1] : صراحة) حا]

في البنية (106)، مُثِّل للمعلومات التالية : يُشَكِّل حملاً مركزياً للجملة (105) الطبقةُ البنيوية المكونة من المحمول الصّفي «منافق» وموضوعه «عمرو» المسندة إليه الوظيفة الدلالية «متموضع» والوظيفة التركيبية «فاعل» والوظيفة التداولية «محور» مضافاً إليهما مخصّص المحمول الجهي «غير تام». ويُوسّع هذا الحمل بإضافة مخصص الحمل الزمني «حاضر» فيشكل نواة للطبقة البنيوية الثالثة (القضية) المؤشر لها بالمتغير القضوي **س** ي والتي على أساسها بُنيَت الجملة عن طريق إضافة المخصّص الإنجازي **خب** واللاحق الإنجازي «صراحة» الحامل للوظيفة الدلالية «حال».

لهذا النمط من التمثيل للظروف الإنجازية عدد من المزايا نحصر أهمها في مايلي :

(أ) يتيح التمييز بين المستويات الأربعة في البنية التحتية وربط الظروف بمستوى من هذه المستويات تصنيف العبارات الظرفية بصفة عامة وفصل الظروف الإنجازية كمجموعة قائمة الذات عن باقي الظروف الأخرى.

(ب) يُمَكِّن التمثيل المقترح في النحو الوظيفي من رصد ما يرصده التحليل المتبنَّى في الفرضية الإنجازية. من ذلك أنه، بفضل الربط بين الظرف الإنجازي ومخصص القوة الإنجازية، يصبح من المتيسر رصدُ علاقات التوارد بين اللواحق الإنجازية وما يشكِّل الحمولة الإنجازية (= مختلف القوى حرفية كانت أم مستلزمة) ورفعُ حالات اللبس الناتجة عن تأرجح الظرف الواحد بين التعلق بالقوة الإنجازية والتعلق بمكون من مكونات الجملة والتمييز بين الظرف الواحد وارداً ظرفاً إنجازياً وبينه وارداً ظرفَ محمول أو ظرفَ حمل.

(ج) ويمتاز الاقتراح الوارد في النحو الوظيفي بكونه يتلافى ما يواجهه تحليل الفرضية الإنجازية من مشاكل. وأهمها، كما تقدم، ما يثيره افتراض وجود جملة عليا ذات طابع إنجازي في مستوى البنية التحتية في جميع الحالات.

ويتسنى تلافي هذا الضرب من المشاكل بالربط المباشر بين الظرف الإنجازي والقوة الإنجازية نفسها ممثَّلاً لها بواسطة المخصص الإنجازي $\pi 4$. وكان سورل (سورل 1979 : 167) من أوّل المدافعين عن فكرة عدم ضرورة الالتجاء إلى التمثيل للقوة الإنجازية بواسطة جملة إنجازية حيث يقول : «في كل موقف تواصلي، ثمة متكلم ومخاطب وفعل لغوي ينجزه المتكلم. ويتقاسم المتكلمُ والمخاطب معرفة هذا الأمر كما يتقاسمان معرفة القواعد التي يخضع لها إنجاز مختلف أنماط الأفعال اللغوية. هذه المعرفة تمكننا من وصف بعض البنيات التركيبية دون أن نكون ملزمين بافتراض أن للوقائع ذاتها وصفاً تركيبياً أو تمثيلاً في البنية العميقة للجمل التي تُعَبِّر عنها. ففي الجملة (107) مثلاً :

(107) Frankly, you've drunk

العبارة «**Frankly**» مسندة إلى الفعل اللغوي المنجز عن طريق التلفظ بهذه الجملة. وليس من الضروري أن نفترض أنها تتعلق بعبارة فعلية».

ويشرح سورل الفكرة الأخيرة بقوله «ما أدافع عنه هو أنه ليس من الضروري افتراض وجود ضَمِيرَي التخاطب «**أنا**» و«**أنت**» وفعل ما... في مستوى البنية

العميقة... بما أنه من المعلوم أن موقف التخاطب يتضمن متكلماً ومستمعاً وفعلا لغويا وأن القواعد التركيبية المعنية بالأمر تأخذ دخلاً لها هذه العناصر نفسها». بواسطة التمثيل للقوة الإنجازية عن طريق المخصِّص الإنجازي يكون اقتراح النحو الوظيفي قد اكتسب مزيتين أساسيتين اثنتين وهما :

(1) أنه لا يتعرض للمشاكل الناجمة عن التأشير للقوة الإنجازية بجملة عليا تتضمن ضميري التخاطب وفعلاً إنجازياً صريحاً،

(2) وأنه، في الوقت نفسه، يُمَكِّن من التمثيل، في مستوى البنية الدخل، للمعلومات التي تقتضيها القواعد الحساسة لما يرتبط بالحمولة الإنجازية فيتيح بذلك صورنة العناصر المقامية التي تتدخل في إجراء هذه القواعد.

هذه بعض الجوانب الايجابية في الاقتراح الوارد في النحو الوظيفي قصد رصد ما يقوم بين الظروف الإنجازية والقوى الإنجازية من تعالق.وسنبين، بتفصيل، مدى هذه الإيجابية حيث سنعرض، في المبحث الموالي، للإمكانات المتوافرة في هذا الاقتراح لوصف أربع من خصائص هذه الظروف : وظائفَها وإعرابها وموقعها وضوابط تواردها.

3.2.3 – نحو وصف وظيفي لخصائص الظروف الإنجازية

1.3.2.3 – الوظائف :

من المعلوم أن مكونات الجملة تربط بينها علاقات دُرِجَ على تصنيفها أصنافاً ثلاثة : علاقات دلالية («منفِّذ»، «متقبل»، «مستقبل»، «أداة»...) وعلاقات تركيبية («فاعل»، «مفعول») وعلاقات تداولية («بؤرة»، «محور»..) . ومن المعلوم أيضا أن المصطلح السائد للإحالة على هذه العلاقات هو المصطلح «الوظائف».. ما يهمنا هنا هو الإجابة عن السؤال التالي : هل تأخذ الظروف الإنجازية وظائف شأنها في ذلك شأن باقي عناصر الجملة وما هي هذه الوظائف ؟

سبقت الإشارة إلى أن الظروف الإنجازية تأخذ وظائف دلالية وفقاً للدور الذي تقوم به بالنظر إلى القوة الإنجازية التي تتعلق بها. فهي في الجمل (108 أ) و(108 ب) و(108 ج)، مثلاً، حال وشرط وعلة وزمان بالتوالي :

(108) أ – صراحة، ما رأيت أجمل من هند قط !

ب – **إذا لم تكن تعلم**، سيكلَّف خالد بمهمة.
ج – **بما أنك تتلقّط أخبار الحي**، تشاجر عمرو وجاره البارحة.
د – **أوّلاً**، لم أتمكن من مقابلة خالد.

كيف يمكن تعليل إسناد وظائف دلالية إلى هذا النمط من الظروف إذا كنا نعلم أن الوظائف الدلالية صورنةٌ للأدوار التي تقوم بها الذوات المحال عليها بحدود الحمل (موضوعاته ولواحقه) بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول ؟ بتعبير آخر، كيف نبرر إسناد الوظائف الدلالية إلى مكونات لا تقوم بأي دور بالنظر إلى الواقعة المعبر عنها في الحمل ؟ الجواب على هذا السؤال يتيسر حين نَعُدُّ الفعل اللغوي المنجز واقعة من نوع خاص تباين الواقعة المدلول عليها في الحمل ويشارك فيها المتكلم باعتباره منفذاً والمخاطِبُ باعتباره مستقبِلاً وذواتٌ أو أشياء أخرى تقوم بأدوار الزمان والمكان والحال والهدف والعلة وغير ذلك وهي بالذات اللواحق الإنجازية.

أما بالنسبة للوظائف التركيبية والوظائف التداولية فمن الملاحظ أن إسنادها لا يتجاوز المستوى الثاني، مستوى الحمل الموسع. بتعبير آخر، يشكل مجالاً لإسناد هذين الضربين من الوظائف الحمل الموسع أي المحمول وموضوعاته ولواحقه مضافةً إليها لواحق الحمل. مفاد ذلك أن باقي عناصر الحمل (أي لواحق القضية واللواحق الإنجازية) الخارجة عن هذا المجال لا يسوغ أن تسنَد إليها وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية. ويلزم عن هذا فيما يخص الظروفَ الإنجازية أنها تحمل وظائف دلالية لكنها لا تأخذ وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية.

ملحوظة : يخضع إسناد الوظيفة المحور إلى قيود صارمة تتمثل في أن هذه الوظيفة لايسوغ إسنادها إلا إلى الذوات حسب السلمية التالية :

(109) سلمية إسناد المحور

الموضوع المنفذ الفاعل	> موضوعات أخرى	> ذوات لواحق
محور +	+	+

ويبدو أن هذا لايصدق على البؤرة إذ إنها تُسنَد، خاصة إذا كانت بؤرة مقابلة، إلى جميع عناصر الجملة دون استثناء يُذكر. من ذلك أن الظرف الإنجازي، رغم أنه خارج المجال المبدئيّ لإسناد الوظائف، قد يرد مبأَّراً كما في الجملتين التاليتين :

(**110**) أ – **بصَدق**، ودون مجاملة، أنت عبقري !
ب – **بما أنك تريد أن تعلم**، لا لشيء آخر،
سيعطيني خالد هدية ثمينة.

2.3.2.3 – الإعراب :

تقدم أن العبارات الظرفية الإنجازية تأخذ في اللغات المُعرِبة كاللغة العربية حالة إعرابية وأن هذه الحالة هي النصب أو الجر (في حالة دخول حرف جر على العبارة).

هذه الحالة الإعرابية لا يحتاج في تبريرها إلى افتراض فعل يُعَدّ العامل في العبارة الظرفية (فعل جملة إنجازية عليا كما هو مقترح في الفرضية الإنجازية) إذ إنها راجعة إلى الوظيفة الدلالية التي تحملها هذه العبارة. فالعبارة «صراحة» في الجملة (**105**)، مثلاً، تأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة الدلالية («حال») التي تحملها كما يتضح من البنية الإعرابية (**111**) :

(**111**) [خب وي : [س ي : [حض و ي : [غ تا منافق ص بؤ
رفع
(ع1 س^{1} : عمرو) متض فا ع]]]
رفع
(ص^{1} : صراحة) حا]
نصب

نستخلص من هذا أن التمثيل المقترح في إطار النحو الوظيفي للظروف الإنجازية يفي برصد ما تأخذه هذه الظروف من وظائف دلالية وحالات إعرابية دون الالتجاء إلى افتراض عناصر لا وجود لها في الجملة. ويكون بذلك قد أسهم في بلوغ أحد مرامي هذا النحو الأساسية : الكفاية النفسية.

3.3.2.3 – الموقع

سبقت الإشارة إلى أن الموقع الذي تفضل الظروفُ الإنجازية احتلالَه هو الموقع الصدر في الجملة إذا قورن بالموقعين الآخرين، الموقِع الوسط والموقع الأخير. إلاّ أن قولنا «الموقع الصدر في الجملة» يحتاج إلى مزيد من التحديد إذ إن صدر

الجملة يشمل على الأقل ثلاثة مواقع، الموقع م^2 والموقع م^1 والموقع مΦ، طبقاً للبنية الموقعية (112) :

(112) م^2، [م^1 مΦ ف فا مف ص]، م^3

حيث يُخصَّص الموقعان م^2 وم^3 للمكونين الحاملين للوظيفتين «المبتدأ» و«الذيل»، بالتوالي، والموقعان م^1 ومΦ لبعض الأدوات الصدور (كمؤشرات القوة الإنجازية والمعلقات الدامجة) والمكونات الحاملة للوظيفة المحور أوالوظيفة البؤرة، بالتوالي، في حين تحفظ المواقع **ف** و**فا** و**مف** و**ص** للمكونات الفعل والفاعل والمفعول وباقي المكونات التي لاتحمل وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص.

فيما يخص اللواحق الإنجازية يجدر أن نتساءل، حين ترد في صدر الجملة، عما إذا كانت تحتلُّ الموقع م^2 أو الموقع م^1 أو الموقع مΦ. ممّا لا يستوجب، في الواقع، استدلالاً أن الظرف الإنجازي الوارد في بداية الجملة لا يمكن أن يعدَّ محتلاً للموقع م^2. ويكفي، لإثبات ذلك، أن نورد الملاحظتين التاليتين :

(1) الموقع م^2 موقع خارجي لا يمكن أن يحتله إلا مكون غير منتمٍ إلى الجملة ذاتها. وهو لذلك موقع غير ملائم للواحق الإنجازية التي لا جدال في كونها من عناصر الجملة.

(2) هذا الموقع مخصّص، وفقا للبنية (112)، لمكون ذي وضع تداولي معين يحمل وظيفةً تداولية معينة لا يمكن أن تُعَدَّ بحال من الأحوال من خصائص اللواحق الإنجازية التي تقوم، كما رأينا، بدور تداولي مباين تمام المباينة. بإقصاء هذا الموقع، نكون أمام إمكانين اثنين : إما أن نفترض أن اللاحق الإنجازي يحتل الموقع م^1 أو أن الموقع الملائم له هو الموقع مΦ.

(أ) يمكن إدراج اللاحق الإنجازي في زمرة المكونات التي تحتل الموقع م^1 عل أساس رفع القيد القاضي بألاّ يحتل هذا الموقع (أو أي موقع آخر على العموم) أكثر من مكون واحد[7]. إذّاك يصبح من السائغ أن يحتل هذا الموقع ذاته مؤشر للقوة الإنجازية واللاحق الإنجازي المتعلق بهذه القوة.

(7) انظر للمزيد من التفصيل عن هذا القيد (المتوكل 1985 و1986 و1987).

(ب) يمكن، كذلك، اعتبار اللاحق الإنجازي من فئة عناصر الجملة التي تحتل الموقع الصدر الثاني، الموقع مφ. في هذه الحالة، يظل الموقع م[1] محفوظاً للأدوات الصدور ويظل قيد أحادية الموقعة (عدم احتلال أكثر من مكون واحد لنفس الموقع) وارداً.

إذا فاضلنا بين هذين الإمكانين استنتجنا أن للإمكان الأول من المزايا ما يحمل على تبنيه دون الإمكان الثاني :

(1) يضطرنا تبني الإمكان الثاني إلى أن نجانس من حيث الموقع بين فئتين من العناصر لا يجمع بينها جامع وهي اللواحق الإنجازية من جهة والمكونات التي تحمل إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة من جهة ثانية. ويقلل من إمكان المجانسة بين الفئتين من العناصر أن اللواحق الإنجازية، كما سبق أن بيّنا ذلك، لا تأخذ الوظيفة المحور ولا يسوغ أن تسند إليها الوظيفة البؤرة إلا في سياقات معيّنة يمكن أن يقال عنها إنها سياقات موسومة نسبيّاً.

(2) وتحصل المجانسة، بخلاف ذلك، بصفة آلية حين يُجمَع من حيث الموقع بين اللواحق الإنجازية والأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية.

ويُشكِّل قِوامَ هذه المجانسة أمران : **أوّلاً**، كون مؤشر القوة الإنجازية واللاحق الإنجازي تعبيرين متكاملين لخصائص نفس المفهوم؛ **ثانياً**، كون اللاحق الإنجازي خاضعاً، كما تقدم، لضغط من المخصّص الإنجازي يؤدي إلى أن يَنْزَعَ اللاحقُ إلى مجاورة الأداة التي يتحقق بواسطتها المخصَّص.

(3) يُلاحَظ أن اللاحق الإنجازي ينزع إلى احتلال الموقع الصدر المطلق في الجملة أي الموقع م[1] طبقاً للبنية (112). ويتجلى هذا النزوع في كون اللاحق يتقدم على الأداة المؤشِّرة للقوة الإنجازية كما يتضح من المقارنة بين طَرفي الزوجين التاليين :

(113) أ – بصراحة هل تتوقع عودة خالد ؟

ب – ؟ هل بصراحة تتوقع عودة خالد ؟

(114) أ – بصدق، إن عمروا رجل كريم

ب – * إن بصدق عمرواً رجل كريم

يُستنتَج من المقارنة بين الجملتين (113 أ) و(114 أ) ومقابلتيهما أن اللاحق الإنجازي لا يرد متأخّراً عن مؤشر القوة الإنجازية. ويعني ذلك أنه لا يمكن أن يحتل موقعا يوالي موقع هذا المؤشر.

(4) إلى جانب هذه المزايا، يمكن أن نشير، في هذا الباب، إلى أن من مقتضيات مبدإ الاقتصاد في صياغة الأنحاء أنه إذا تأرجح الأمر بين إضافة قاعدة إلى مجموعة ما من القواعد والإستغناء عن هذه الإضافة على أساس التصرف في ما يضبط باقي القواعد من قيود كان الحل الثاني أليق. على هذا تكون موقعة الظرف الإنجازي في الموقع م[1] مع التصرف في القيد الضابط لهذه القاعدة أكثر استجابة لمبدإ الاقتصاد – إذ إنه أقل كلفة – من إضافة قاعدة موقعة أخرى تفي بإحلال هذا الظرف في الموقع مΦ.

4.3.2.3 – التوارد :

تَقَدَّم أن بناء البنية التحتية يمر عبر أربع مراحل تطابق الانتقال من الحمل النووي إلى المستوى الرابع وأنه فيما يخص هذه المرحلة الأخيرة يتم الانتقال عن طريق إضافة المخصص الإنجازي من جهة واللاحق الإنجازي من جهة ثانية. وتقدم كذلك أنه من الممكن التمييز، في باب تعلق اللاحق الإنجازي بالقوة الإنجازية، بين حالتين اثنتين : حالةِ تعلقه بالقوة الحرفية وحالة ارتباطه بالقوة المستلزَمة.ويحسن الآن أن نتساءل عما يضبط إدماج اللاحق الإنجازي في كل من هاتين الحالتين :

(أ) في حالة تعلق اللاحق بالقوة الإنجازية الحرفية (سواء أكانت قوة حرفية أصلاً أم قوة مستلزَمة تحولت، عن طريق التحجر، إلى قوة حرفية) لا إشكال أن يُدمَج هذا اللاحق في القالب النحوي ذاته على أساس المخصِّص الإنجازي الذي يمثل للقوة المواكبة للجملة.

(ب) في حالة تعلق اللاحق بالقوة المستلزَمة تُصبح مسطرة إدماج اللاحق الإنجازي أكثر تعقيداً حيث تتم هذه العملية في القالب المنطقي بعد أن يكون قد تم اشتقاق البنية التحتية التي تمثّل لهذه القوة. مثال ذلك أن إدماج العبارة «من فضلك» في الجملة (68 ب) المكررة هنا للتذكير:

(68 ب) هل يمكنك أن تغلق الباب من فضلك ؟ !

يتم على أساس المخصّص الإنجازي الذي يمثّل للقوة المستلزَمة «الالتماس» في البنية التحتية المشتقة عن طريق قواعد استدلالية في القالب المنطقي. بهذا تضاف مجموعة أخرى من القواعد، (قواعد إدماج اللواحق الإنجازية) إلى الإواليات التي تَستخدم معلوماتٍ مُمَثّلاً لها في أكثر من قالب واحد، الإواليات التي يمكن تسميتها ب «الإواليات القوالبية» كقواعد إسناد الوظائف التداولية وزُمراً من قواعد التعبير.

الفصل الثالث

امتصاص المكونات الخارجية ومبدأ نقل الوسم

مدخل :

من السمات التي تطبع اللغة الفرنسية «غيرَ المعيار» (التي تشكل المستوى اللغوي المصطلح على تسميته «الفرنسية الشعبية») أنها تتضمن تراكيب من قبيل (1 أ — ب) :

(1) a - Ton père il-est dingue

b - Je l-boirai le lait.

خاصّية هذه التراكيب أنها ناتجة عن تطور بنية مبتدئية وبنية ذيلية تعرضتا لظاهرة امتصاص المكونين الخارجيين، المبتدإ (1 أ) والذيل (1 ب)، داخل الجملة. ظاهرة اندماج المبتدإ والذيل هذه ليست من خصائص اللغة الفرنسية وإن اشتهرت بها هذه اللغة أكثر من غيرها من اللغات. ولعل ممّا يشكّل إطاراً ملائماً لرصد سمات التراكيب الاشتغالية في اللغة العربية والتراكيب المطابق فيها الفعلُ للفاعل المتأخر من حيث العدد، الممثل لها بالجملة (2 أ) والجملة (2 ب) على التوالي، افتراض أن المكون «المشتغل عنه» في التراكيب الأولى والمكون الفاعل في التراكيب الثانية مبتدأ وذيل امتُصّا داخل الجملة :

(2) أ – خالداً قابلته

ب – زاروني الأصدقاء

هذا البحث محاولة لرصد ظاهرة اندماج المكونين المبتدإ والذيل داخل الجملة مع تبيان أسباب وقوعها ونتائجها والعوامل التي تساعد على حدوثها أو تعرقله.

وهو إلى جانب ذلك عيّنة لما يمكن أن يقدّمه النحو الوظيفي في مجال وصف وتفسير الظواهر التطوريّة[1].

1 . الظاهرة :

1.1 - النص / الجملة :

ينقسم ما يسميه ديك (ديك 1989) «النص» إلى مكون نواة وهو «الجملة» ومجموعة من «المكونات الخارجية». وتضم هذه الفئة من المكونات : «المبتدأ» و «الذيل» و «المنادى» و «الفواتح» وأنواع العناصر الاعتراضية. وهذه أمثلة للأنماط الأربعة من المكونات التي تضاف إلى الجملة :

(3) أ - **خالد**، قابلتُه
ب - **خالد**، قرأت كتابَه
ج - **خالد**، درس الهندسة.

(4) أ - علَّمتها الحساب، **هند**
ب - قدموا، **الضيوف**
ج - سرّني خالد، **أدَبُه**
د - قابلت عمروا، بل **بكراً**

(5) أ - **ياحبيبي**، هذه ليلة حبي
ب - **أيها الأطفال**، حان وقت النوم.

(6) أ - **ألو**، هل هذا بيت خالد ؟
ب - **أتَسْمَعُ**، قَرَّرَتْ هند مغادرةَ البيت.
ج - **في الواقع**، يمكن التمييز بين أربع حالات...

(7) أ - سيعود خالد ـ **وذلك ما كنا نتمناه** ـ ليمكن حيًّنا
ب - خالد ـ **والله** ـ أكرم الناس !

المكون المنادى، كما يتضح من المثالين (5 أ - ب)، هو المكون الذي يشكّل محط الفعل اللغوي النداء. وقد يرد هذا المكون قبل الجملة أو في وسطها أو بعدها

---

(1) انظر للمزيد من المعلومات عن المعالجة الوظيفية للظواهر التطورية (ديك 1983) و(المتوكل 1989).

إلاّ أن موقعه المفضّل، اعتباراً لوظيفته (تنبيه المخاطب قبل التلفظ بالخطاب)، هو الموقع الأول.

وتندرج في فئة المكونات التي أسميناها «فواتح» العبارات التي تستعمل قصد ربط الاتصال بالمخاطب. ومن الطبيعي كذلك، نظراً لدورها في عملية التواصل، أن تَرِد قبل الخطاب ذاته مبأينة، بذلك «الخواتم» وهي العبارات التي تقوم بالدور المقابل، دور إنهاء الاتصال (مثل «**السلام عليكم**»، «**دعنا نراك**»...) والتي تتموقع بعد الخطاب[2].

ويُشَكّل المكون الاعتراضي وحدةً مستقلة بالنظر إلى الجملة التي يتخلّلها رغم ما يمكن أن يقوم به من دور في دلالة أو تداول هذه الجملة. ويأخذ هذا الاستقلال طابعا بنيوياً وتنغيميّا في الوقت نفسه كما يتضح من الجملتين (7 أ – ب). أمّا المبتدأ والذيل فنفصِّل القولَ في تعريفهما وسماتهما وخارجيتهما بالنسبة للجملة نواةِ النص الذي يردان فيه في المبحث الموالي[3].

2.1 – البنيات المبتدئية والبنيات الذيلية

يأخذ المكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (3 أ ـــ ج) الوظيفة التداولية المبتدأ. وتُسنَد هذه الوظيفة، عامة، إلى المكون الدّال على «مجال الخطاب» الذي يعدُّ فحوى الجملة التي تليه واردة بالنسبة إليه. فمجال الخطاب في النص (3 أ)، مثلاً هو المكون «**خالد**» وتعد الجملة بعده «**قابلته**»واردةً بالنظر إليه بخلاف جملة مثل «**شربته**» كما يتضح من لحن التركيب التالي :

(8)* خالد، شربته

ويحتل المبتدأ الموقعَ الصدرَ في النص على اعتبار أن عملية إنتاج الخطاب تتم، عادَةً، في مرحلتين : (أ) تحديد مجال الخطاب ثم (ب) التلفظ بالجملة (أو الجمل) التي تحمل فحوى الخطاب.

وبالرغم من علاقة الورود التي تربط بينهما يشكل المبتدأ مكوناً «خارجياً» بالنظر إلى الجملة التي تليه. ومن روائز خارجية المبتدأ مايلي :

---

(2) يمكن في الواقع، إضافة فئة ثالثة من هذا النمط من العناصر يكمن دورها في تمديد التواصل، من ذلك العباراتُ التي من قبيل «**هل فهمت**»، «**أما زلت معي**»، «**هل أحسنُ التعبير**» وغيرها.

(3) أفردنا في (المتوكل 1985) دراستين قائمتي الذات للمكونين المبتدإ والذيل وخصائصهما في اللغة العربية.

(1) لا يُشكِّل هذا المكون متعلقاً من متعلقات المحمول فهو ليس موضوعاً ولا لاحقاً؛

(2) يترتب عن ذلك أنه لا يأخذ ما تأخذه المكونات الداخلية من وظائف دلالية وتركيبية؛

(3) يتموقع المبتدأ خارج حَيِّز القوة الإنجازية التي لا تنصب إلا على الجملة التي تليه، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين[4] :

(9) أ – أخالد قابلتَه أم لم تقابله ؟

ب* – أخالد قابلته أم عمرو ؟

وينتج عن ذلك أن هذا المكون يرد، عادة، متقدما على مؤشر القوة الإنجازية كما هو الشأن في الجملتين (10 أ ـــ ب) :

(10) أ – خالد، أقابلته ؟

ب – خالد، هل قابلته ؟

(4) تنغيمياً، يشكِّل المبتدأ وحدةً مستقلة يفصل بينها وبين الجملة وقفٌ (يرمز إليه في الكتابة بالفاصلة).

هذا الاستقلال لا يعني انعدام الارتباط بين المبتدإ والجملة. فرغم خارجيته، يظل المبتدأ مرتبطاً بالجملة التي تليه بواسطة رابطين : رابط تداولي صرف وهو علاقة الورود ورابط بنيوي يتمثل في وجود ضمير داخل الجملة يحكمه إحاليّاً المكون المبتدأ كما يتبين من الجمل (3 أ ـــ ج). وقد ينعدم هذا الرابط الثاني، ويحدث ذلك خاصة في اللغات التي من فصيلة اللغة الصينية كما هو الشأن في الجملة (11)، على سبيل المثال، حيث لاضمير يعود على المكون «Nuike shu» :

(11) Nuike shu yèzi da

كبيرة الأوراق الشجرة هذه

«هذه الشجرة، الأوراق كبيرة»

---

(4) قد تكون للمبتدإ قوة إنجازية مستقلة تباين القوة الإنجازية المواكبة للجملة كما هو الشأن في التركيب التالي :

(i) خالد ؟ لقد قررت ملازمته لظرفه.

وسنرى أن وجود الرابط الضميري أو عدمه يقوم بدور هام في تيسير مسلسل امتصاص المبتدأ أو عرقلته.

الذيل وظيفة تداولية تُسنَد إلى العبارة التي ترد بعد تمام الجملة وتحمل معلومةً مقصوداً بها إمّا تدقيق معلومة واردة في الجملة أو تعديلها أو تصحيحها. هذه الأدوار الثلاثة يقوم بها المكون الذيل في التراكيب التي من قبيل (4 أ ــ ب) و(4 ج) و(4 د) على التوالي.

ولا يرد هذا المكون إلا متأخراً عن الجملة نظراً لدوره، إذن التدقيق والتعديل والتصحيح عمليات يَستوجب وقوعُها أن يكون قد سبق ذكر المعلومة المقصود تدقيقها أو تعديلها أو تصحيحها.

ويصدق على المكون الذيل من حيث الخارجية بالنظر إلى الجملة ما قلناه عن المكون المبتدأ. فالمكون الوارد في آخر التراكيب التي من قبيل (4 أ ــ د) لا يحكمه محمول الجملة ولا يدخل في حيز القوة الإنجازية، كما يتضح من المقارنة بين طَرَفي الزوج التالي :

(12) أ – أعلمتها الحسَابَ، هند أم لا ؟

ب* – أعلمتها الحساب، هند أم زينب ؟

ويشكِّل، تنغيميّاً، وحدةً مستقلة إذ يفصله عن الجملة الوقفُ الفاصلُ بين المبتدإ وبينها. ويكمن الفرق بين الذيل والمبتدإ، فيما يخص خارجيتهما بالنظر إلى الجملة، في أن الذيل في التراكيب التي من قبيل (4 أ)، بخلاف المبتدإ، يستوجب وجودَ ضمير يمثّله داخل الجملة كما يُستنتَج من المقارنة بين الجملتين (13 أ) و(13 ب) :

(13) أ – عمرو، العين بصيرة واليد قصيرة

ب* – العين بصيرة واليد قصيرة، عمرو

3.1 – امتصاص المبتدإ والذيل :

يظل المبتدأ والذيل مكونين خارجيين إلى أن يتعرضا لظاهرة تحجر ينتج عنها اندماجهما فيصبحا بذلك جزئين من الجملة يأخذان من السمات ما تأخذه العناصر الداخلية.

1.3.1 - المبتدأ :

تربط بين الجملتين (14 أ) و(14 ب) :

(14) a - Jean Boulay, je le connais

b - Jean Boulay je l' -connais.

علاقة تطور نجمل معالمها الأساسية في مايلي :

(1) اندمج المكون الخارجي المبتدأ «**J.Boulay**» داخل الجملة فأصبح عنصراً من عناصرها؛

(2) باتخاذه وضعَ العنصر الداخلي، أَخَذَ هذا المكون الوظيفة الدلالية المتقَبل والوظيفة التداولية المحور؛

(3) نتج عن ذلك أن العنصر «**le**» انتقل من وضع ضمير حامل للوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التداولية المحور إلى مجرد علامة مطابقة بين الفعل والمتقبل المحور الجديد. ويلاحظ بهذا الصدد أن سمات الضمير انتقلت إلى المبتدإ المندمج[5]؛

(4) ارتفع الوقف الذي كان يفصل بين المبتدإ والجملة؛

(5) باندماج المبتدإ تَمَّ الانتقال من نصٍ إلى جملة بسيطة تتضمن متقبلا محوراً متصدراً وفاعلاً وفعلاً يطابق الفاعل والمفعول معاً، كما يتضح من المقارنة بين (14 أ) و(14 ب).

نفس العلاقة التطورية نجدها تربط بين الجملة (15) والجملة (1 أ) المكررة هنا للتذكير :

(15) Ton père, il est dingue

(1 a) Ton père il-est dingue

حيث يُلاحَظ :

(1) اندماجُ المكون المبتدإ داخل الجملة حيث أصبح عنصراً من عناصرها، أي حَدّاً من حدود المحمول؛

---

(5) يبرر انتقال سمات الضمير إلى المكون المتصص أن الأول «ممثل» للثاني في الجملة.

(2) واتخاذ هذا المكون، نتيجة لاندماجه، وضعَ المنفذ الفاعل المحور بالنظر إلى محمول الجملة؛

(3) وانتقال العنصر «il» من وضع الضمير الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور إلى وضع مجرد صُرفة تسهم في التأشير للتطابق بين المحمول والفاعل الجديد؛

(4) وانمحاء الوقف الذي كان يفصل، في التركيب (15)، بين المبتدإ والجملة التي تليه؛

(5) والانتقال من نص مؤلف من مبتدإ (دالّ على مجال الخطاب) وجملة إلى جملة بسيطة[6] تتضمن فاعلاً محوراً ومركباً محمولياً.

هذا التحليل، في رأينا، يمكن أن ينطبق دون مشاكل على التراكيب الاشتغالية في اللغة العربية وعلى التراكيب المتقدم فيها الفاعل على الفعل. وبالرغم من عدم وجود أدلّة مراسية تثبت ذلك، نظراً لانعدام دراسة تاريخية للغة العربية تمكننا من التعرف على مراحل تطور هذه اللغة وضبط ما تتعرض له من ظواهر تطورية، لامانع، نظرياً، من أن نفترض أن التراكيب التي من قبيل (16 ب) والتراكيب الممثل لها بالجملة (17 ب) ناتجة عن التراكيب التي من قبيل (16 أ) و(17 أ)، بالتوالي، باعتبار تعرضها لظاهرة اندماج المبتدإ داخل الجملة التي تليه :

(16) أ – خالد، أكرمته
ب – خالداً أكرمته

(17) أ – الأطفال، قاموا
ب – الأطفال قاموا

إذا صَحّ هذا الافتراض، أمكن وصف العلاقة الرابطة بين طرفي هذين الزوجين، مثلاً، على النحو التالي :

(أ) تشكّل الجملة (16 أ) نصّاً (بالمفهوم السابق تحديده) يتألف من ركنين أساسيين : المبتدإ **«خالد»** والجملة **«أكرمته»** المتضمنة للمحمول الفعل **«أكرم»**

(6) نقصد هنا بالجملة البسيطة كلّ عبارة لا يساوقها مكون خارجي سواء أتضمنت حملاً واحداً أو حمولا متعددة. وكان بالإمكان أن نستعمل لنفس الإحالة لفظ «جملة» دون وصف.

وضمير منفذ فاعل يتلوه ضمير يربطه إحاليّاً المبتدأ ويتخذ داخل الجملة وضع المتقبل المفعول المحور. على أساس هذا التحليل تكون البنية التحتية للجملة (16 أ) هي البنية التالية :

(18) [خالد (ح) [خب و ي : [س ي : [مض و ي : [تا ك.ر.م.{أفعل}ف
(ع1 س ي : ت) منف فا
(ع 1 س ح : هـ) متق مف مح]]]] بؤ]

بامتصاص المبتدإ داخل الجملة ينقلب التركيب (16 أ) إلى التركيب (16 ب) عبرَ التغيرات التالية :

(1) يندمج المكون المبتدأ «خالد» داخل الجملة فيصبح عنصراً من عناصرها؛

(2) يأخذ المبتدأ الممتص داخل الجملة وضع الموضوع الثاني للمحمول يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور؛

(3) يكتسب هذا المكون السمات الإعرابية والرتبية التي تلائم وضعه الجديد فيأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية (المفعول) ويحتل الموقع الصدر في الجملة وفقاً لوظيفته التداولية (المحور)؛

(4) هذه المجموعة من السمات يرث المبتدأ المندمج جلَّها عن الضمير الذي كان يمثِّلُهُ داخل الجملة في الوضع القديم والذي يصبح، بعد الاندماج ونتيجةً له، مجردَ صُرفة تؤدي دور علامة تطابق بين الفعل والمكون المفعول المتقدم عليه.

(5) ينمحي الوقف الذي كان يفصل بين المبتدإ والجملة فيندمج هذان العنصران في قطعة تنغيمية واحدة؛

(6) بهذه التغيرات يتم الانتقال من نص مركب من مبتدإ وجملة قائمة الذات إلى مجرد جملة بسيطة تتضمن فعلاً وموضوعين، موضوعاً منفذاً فاعلاً وموضوعا متقبلاً مفعولاً محوراً متصدراً الجملة وعلامةً تؤشر للتطابق بين الفعل والمفعول[7].

(7) من أدلة عدم إمكان الفصل بين المكون المندمج والجملة استحالةُ إيرادِه متقدماً على مؤشرات القوة الإنجازية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (19 أ ــ ب) والجملتين (20 أ ــ ب) :

---

(7) يذكر التحليل الذي نقترحه هنا للبنيات الاشتغالية بتحليل نحاة الكوفة الذي يقوم على فكرة أن الاسم المتصدر في هذه البنيات منصوب بالفعل الذي يليه وأن الضمير «ملغى». ورأينا أن تحليل الكوفيين هذا أكثر واقعية من تحليل البصريين (وجمهور النحاة) القائم على تقدير فعل يعمل النصب في الاسم المتصدر.

(19) أ – خالد أأكرمته ؟
ب – خالد هل أكرمته ؟

(20) أ –* خالداً أأكرمتَه ؟
ب –* خالداً هل أكرمته ؟

(ب) تتألف الجملة (17 أ)، باعتبارها نصّا، من مكونين اثنين : مبتدإ («الأطفال») وجملة («قاموا»). وتتضمن هذه الجملة محمولاً فعلاً («قام») وضميراً يربطه إحاليا المبتدأ ويحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور. البنية التي يمكن أن تعَدَّ بنية تحتية لهذه الجملة هي، إذن، البنية : (21)

(21) [الأطفال (ح) [خب و ي : [س ي : [مض و ي : [تا ق.و.م.{فعل} ف (ع ن س ح : وا) منف فا مح]]]] بؤ]

إذا سلّمنا بأن التركيب (17 ب) ناتج عن مسلسل تطوري قوامه امتصاص المكون المبتدإ داخل الجملة التي تليه[8]، أمكننا رصد التعالق بين طرفي الزوج (17 أ ــ ب) على النحو التالي :

(1) اندمج المبتدأ داخل الجملة فصار عنصراً داخليا؛

(2) باندماجه أخذ هذا المكون الوضع الذي كان للضمير اللاصق بالفعل فأصبح بذلك موضوعاً أوّلاً يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور؛

(3) بعد أن انتزع منه المبتدأُ سماتِه الأصلية، أصبح الضمير مجردَ علامة تطابق بين الفعل وفاعله المتقدم عليه؛

(4) لم يحدث، في الظاهر، تغيير في إعراب المكون الممتص إذ ظل بعد امتصاصه يحمل نفس الحالة الإعرابية الرفع. إلاّ أن المقتضَي لهذه الحالة الإعرابية

(8) يسلم الكوفيون، كما هو معلوم، بإمكان تقديم الفاعل على فعله فيكون الاسم المتصدر في التراكيب التي من قبيل (17 ب) في رأي هؤلاء النحاة، فاعلاً لا مبتدأ. وكأنّ الجرجاني يذهب، في «الدلائل»، مذهب الكوفيين في هذا الباب حين يعد الاستفهامَ منصبّاً على الاسم المتصدر في عبارات مثل :
(ii) أزيد قام أم عمرو ؟
مثل هذا التحليل يمكن، في رأينا، أن يُعَدَّ ناتجاً عن إحساس بأن المكون المتصدر في البنيات المعنية بالأمر مكون داخلي أو – على الأقل – أخذ يتدرج، منذ ذلك العهد، إلى أن يصبح مكوناً داخلياً.

بعد الاندماج ليس المقتضيَ لها قبله : فالموجب للرفع قبل الاندماج الوظيفة التداولية ذاتها في حين أن الرافع بعده[9] الوظيفة التركيبية الفاعل؛

(5) انمحى ما كان يفصل بين المبتدإ والجملة من وقف فأصبحنا أمام قطعة تنغيمية واحدة؛

(6) تم الانتقال من نص ذي مكونين، مبتدإ وجملة، إلى جملة بسيطة تتألف من محمول فعل وموضوع واحد يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور ولاحقة تؤشِّر للتطابق من حيث الجنس والعدد بين المحمول وفاعله المتقدم عليه.

2.3.1 - الذيل :

يُلاحَظ أنه في اللغة الفرنسية غير المعيار لم تمس ظاهرة اندماج المكونات الخارجية المكون المبتدأ فحسب بل كذلك المكون الذيل. من أمثلة ذلك الجملة (1 ب) باعتبار علاقتها بمقابلتها في الفرنسية المعيار (22) :

(22) Je le boirai, le lait
(1 b) Je l-boirai le lait

يتم الانتقال من التراكيب المعيار التي من قبيل (22) إلى التراكيب غير المعيار الممثل لها بالجملة (1 ب) عبر التغييرات التالية :

(1) يندمج المكون الذيل داخل الجملة بحيث يصير عنصراً من عناصرها؛

(2) يتخذ الذيل الممتص وضع حد من حدود المحمول فيأخذ لذلك الوظيفة الدلالية المتقبل[10]، والوظيفة التداولية المحور؛

---

(9) انظر تفاصيل مسطرة إسناد الإعراب، حسب النحو الوظيفي، في اللغة العربية، في (المتوكل 1985 و1987).

(10) تعدُّ اللغة الفرنسية من اللغات التي لا يستوجب فيها وصف العلاقات بين المكونات استخدام وظيفة المفعول. يرجع ذلك إلى أنه في هذه اللغات لا يمكن إسناد المفعول إلا إلى حدٍّ واحدٍ فحسب، الحد - المتقبل، بحيث لا وجود لما يقابل التراكيب التي من قبيل (iii ب) :
(iii) أ - أعطيت الكتاب هنداً
ب - أعطيت هنداً الكتاب
لهذا السبب، نحيل على الذيل الممتص (أو المبتدإ الممتص) بواسطة وظيفته الدلالية.

(3) باندماجه داخل الجملة يرث ما للضمير الذي كان يمثله من سمات فيصبح هذا العنصر علامة تؤشر للتَطابق بين الفعل وموضوعه المتقبل؛

(4) ينمحي الوقف الفاصل بين الجملة والذيل؛

(5) ينقلب التركيب من نص إلى جملة بسيطة تتضمن محمولاً فعلاً وموضوعين، موضوعاً منفذاً – فاعلاً، وموضوعاً متقبلاً محوراً، ولاصقة (سابقة) تؤدِّي دور التأشير للتطابق بين الفعل والموضوع المتقبل.

وتعد ناتجة، أيضاً، عن ظاهرة امتصاص الذيل التراكيب التي من قبيل (24) باعتبارها تقابل، في الفرنسية المعيار، التراكيب الممثل لها بـ (23) :

(23) Il paiera, ton ami.

(24) I-paiera ton ami

ويتم الانتقال من (23) إلى (24) عبر التغييرات التالية :

(1) يُمتصُّ المكون الذيل داخل الجملة فيصبح بذلك حدّاً بالنظر إلى محمولها؛

(2) يأخذُ المكون الممتص وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية هي بالضبط الوظائف التي كانت مسندة إلى الضمير الذي كان يمثله داخل الجملة أي الوظائف المنفذ والفاعل والمحور؛

(3) بعد أن سُلبت منه وظائفه كحدٍ من حدود المحمول ينقلب الضمير إلى صرفة تقوم بدور الإسهام في التأشير للتطابق بين الفعل وفاعله الجديد[11]؛

(4) يصبح الوقف الفاصل بين الجملة والذيل غير وارد فيشكل التركيب (24) بكامله قطعة تنغيمية واحدة؛

(5) يتحول التركيب من نص مؤلّف من جملة وذيل إلى جملة بسيطة تتضمن فعلاً ذا موضوع واحد يحمل الوظائف المنفذ والفاعل والمحور ولاصقةً (سابقة) تُسهِم في التأشير للمطابقة بين الفعل والفاعل.

---

(11) تتعرض اللاصقة الفعلية، أثناء مسلسل الامتصاص، إلى ظاهرة التقلص الصوتي كما هو الشأن في التراكيب الفرنسية التي أوردناها أمثلة في بابي تحجر المبتدإ وتحجر الذيل. تفسير ذلك، حسب كَيفون (كَيفون 1976)، أن العنصر الذي يفقد «فحواه الإخباري» ينزع إلى أن يتقلص حجمه.

فيما يخص اللغة العربية، نرى أنه من المحتمل أن تكون التراكيب التي من قبيل (25 ب) و(26 ب) ناتجة عن مسلسل امتصاص للمكون الذيل إنطلاقاً من التراكيب التي من قبيل (25 أ) و(26 أ) :

(25) أ – خرجوا، الأولاد
ب – خرجوا الأولاد

(26) أ – ضربته، بكر
ب – ضربته بكراً

ويمكن أن تُجمل التغيّرات التي تطرأ على الضرب الأول من التراكيب فتؤدي إلى التراكيب مقابلتها في مايلي :

(أ) التركيب (25 أ) نص مكوَّن من جملة تتضمن فعلاً وضميراً يأخذ الوظائف المنفذ والفاعل والمحور وذيلاً ممثّلاً داخل الجملة بواسطة الضمير. وفقاً لهذا التحليل، تكون البنية التحتية للجملة (25 أ) هي البنية (27) :

(27) [خب و ي : [س ي [مض و ي : [تا خ.ر.ج{ فعل }ف
(ع ج س ي : وا] منف فامح]]]بؤ] الأولاد (ي)]

ويتعرض هذا التركيب لظاهرة امتصاص المكون الذيل فتطرأ عليه التغييرات التالية :

(1) يندمج الذيل داخل الجملة فينتقل من وضع المكون الخارجي إلى وضع عنصر من عناصرها؛

(2) يصبح لهذا المكون، بعد اندماجه، من السمات ما كان للضمير الذي كان يمثله إذ يأخذ الوظائف الثلاث المنفذ والفاعل والمحور؛

(3) تنقلب اللاّصقة بعد سلبها سماتِها كحدٍّ من ضمير إلى صرفة تؤشر للتطابق بين الفعل وفاعله الحد[12]؛

---

(12) من النحاة من ذهب إلى أن اللاصقة الفعلية في هذا الضرب من التراكيب ليست ضميراً. يقول السيوطي في «الهمع» في هذا الباب : «إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : «قام الزيدان» و«قام الزيدون» و«قامت الهندات». ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها **حروف دوال** كتاء التأنيث **لا ضمائر**.

(4) يأخذ الذيل الممتص الحالةَ الإعرابية الرفع لا بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها كما كان شأنه وهو مكون خارجي، بل بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل التي آلت إليه بعد اندماجه؛

(5) لم يعد ثمة وقف يفصل بين الجملة والمكون الذي كان له وضع الذيل حيث صرنا أمام قطعة تنغيمية واحدة؛

(6) بامتصاص المكون الذيل، تم انتقال التركيب من نص مؤلف من ذيل وجملة إلى مجرد جملةٍ بسيطة متضمنة لمحمول فعل وموضوع منفذ فاعل محور ولاصقة تؤشر للتطابق بين الفعل وفاعله.

(ب) أما التركيب (26 أ) فيشكِّل نصاً مؤلَّفاً من جملة وذيل. وتتكون الجملة ذاتها من فعل وموضوعين ضميرين ؛ موضوع منفذ فاعل وموضوع متقبل مفعول محور عَلى اعتبار أن المكون الذيل مُمَثَّل داخل الجملة بواسطة الموضوع الثاني. البنية التحتية لهذا التركيب، وفقا لهذا التحليل، هي إذن البنية التالية :

(28) [[خب و ي : [س ي : [مض و ي : [تا ض.ر.ب.{ فعل} ف

(ع1 س ي : ت) منف فا

(ع1 س ح : هـ) متق مف.خ]]]بؤ]بكر(ح)]

أما حين ينتقل التركيب (26 أ) إلى التركيب (26 ب) عبر مسلسل امتصاص الذيل فيطرأ على هذه البنية عدد من التغييرات نجمل أهمَّها في مايلي :

(1) يندمج المكون الذيل في الجملة فينتقل بذلك من وضع مكون خارجي إلى وضع حد من حدود المحمول، وعلى وجه التحديد، إلى وضع موضوع ثان؛

(2) يسلب المكون المندمج الضميرَ الثانيَ سماتِه فيأخذ بذلك الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور؛

(3) ويقع، تبعاً لذلك، تغيير في إعراب هذا المكون إذ ينتقل من الرفع الذي تقتضيه وظيفته التداولية كمكون ذيل إلى النصب الذي تستوجبه وظيفته التركيبية الجديدة المفعول؛

(4)بعد أن سُلِب سماته الوظيفيةَ كموضوع، يصير الضمير الذي كان يضطلع بتمثيل الذيل داخل الجملة صُرفة تؤشر للتطابق بين الفعل ومفعوله الجديد؛

(5) ينمحي الوقف الذي كان يجعل من الجملة والمكون الذيل وحدتين تنغيميتين قائمتي الذات؛

(6) يتم الانتقال من نص مؤلف من جملة وذيل إلى جملة بسيطة تتكون من فعل وموضوعين، منفذ فاعل ومتقبل مفعول محور، ولاصقة فعلية تؤشر للتطابق بين الفعل والمفعول.

2 – مبدأ نقل الوسم إطاراً للتفسير :

توحي المعطيات وطبيعة التغيرات التي تواكب اندماج المكونين الخارجيين أن هذا المسلسل يندرج في إحدى الظواهر التطورية العامة، ظاهرة التحجر. ويتم وقوع هذه الظاهرة، كما رأينا في الفصل الأول من هذا الكتاب، حسب الخطوات الأساسية التالية :

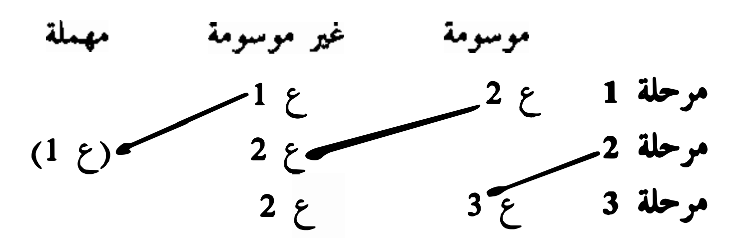
(1) في مرحلة أولى تتوارد في لغة ما عبارتان اثنتان، عبارة غير موسومة وعبارة موسومة. وتختلف العبارتان في كون إحداهما تُستعمل في السياقات العادية المحايدة في حين أن الثانية لا تُستعمل إلا في سياقات خاصة. ويؤدي هذا إلى أن العبارة الثانية أقَلُّ استعمالاً من الأولى.

(2) في مرحلة ثانية، تبدأ العبارة الموسومة في فَقْدِ وسمِها فيكثر استعمالها ويصبح غير مشروط بسياقات معينة. وقد يؤدي ذلك إلى إقصاء العبارة غير الموسومة الأصل، إلاّ أن هذه المرحلة ليست ضرورية بحيث يمكن أن تظل العبارتان تتواردان معاً على بعض التفاوت في الاستعمال.

(3) يبلغ مسلسل التحجر مُنتهاه حين تظهر، في مرحلة ثالثة، عبارة موسومة أخرى تَحلُّ محل العبارة التي فقدت وسمها.

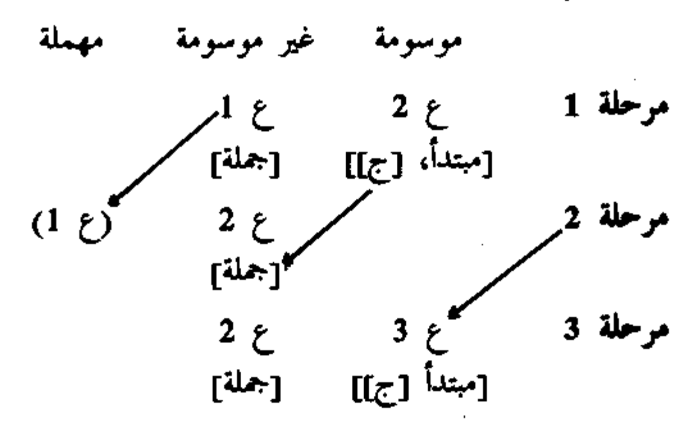
ويوضِّح الرسمُ التالي مسلسَلَ التحجر بمراحله الثلاث :

(29) نقل الوسم :

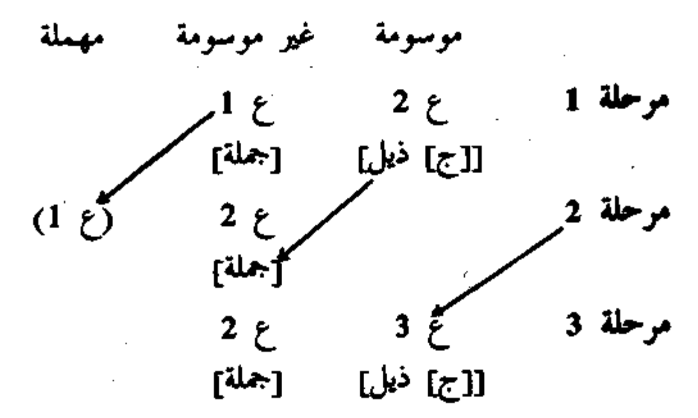


ينطبق مبدأ نقل الوسم على اندماج المبتدإ والذيل انطباقه على باقي ظواهر التحجر. ويتخذ اندماج هذين المكونين، طبقاً لمبدأ نقل الوسم، الشكلين العامّين الموضّحين في الرسمين التاليين :

(30) اندماج المبتدإ :



(31) اندماج الذيل :



ويستدعي مسلسل التحجر الذي تتعرض له البنيات المبتدئية والبنيات الذيلية الملاحظات الآتية :

(أ) تتسم المرحلة الأولى باستعمال الجملة غير المتضمنة لمبتدإ أو ذيل على أساس أنها الوسيلة العادية لتمرير الخطاب. في المرحلة نفسها تتوارد والجملةَ البسيطة عبارة تتألف من مبتدإ وجملة أو من جملة وذيل (أو من جملة مسبوقة بمبتدإ ومتلوة بذيل). في هذه المرحلة تأخذ العبارة المتضمنة لمبتدإ أو لذيل وضع عبارة موسومة

بالمقارنة مع الجملة البسيطة. وتكمن موسوميتها في كونها تستعمل في مقامات خاصة كأن يكون المتكلم في حاجة إلى التصريح بمجال الخطاب إما في بداية عملية التخاطب أو حين لا يؤمن اللَّبس أو حين يريد أن ينتقل من مجال خطاب إلى مجال خطاب آخر وكأن يكون في حاجة إلى تدقيق أو تعديل أو تصحيح ما ورد في خطابه. وبما أن هذه السياقات الخاصة ليست السياقات الغالبة، فإن التراكيب المبتدئية والتراكيب الذيلية محدودة الاستعمال إذا قيست بالجمل «البسيطة».

(ب) في المرحلة الثانية، يتكاثر استعمال العبارتين المبتدئية والذيلية إلى أن تُصبحا وسيلتين عاديتين للتخاطب، حينذاك يطرأ على هاتين العبارتين طارئان :

أولا :، تفقدان تماماً موسوميتهما فتصبحان في وضع الجملة البسيطة ؛ **ثانيا**، يفقد المكونان المندمجان (المبتدإ والذيل)، كما سبق أن بيَّنا، الدور الذي كانا يقومان به سابقاً. أما العبارة غير الموسومة الأصلية، فالملاحَظ أنْ ليس لها نفس المصير في جميع اللغات التي تعرضت لظاهرة امتصاص المبتدإ أو الذيل. فهي، في لغات، تصبح نادرة الاستعمال وقد تنعدم تماماً. وهي في لغات تظل مواكِبة للعبارة التي فقدت وسمها فتستعمل كبديل. وقد يحدث لسبب من الأسباب، أن العبارة التي فقدت وسمها لا تنتشر الانتشار المتوقع فتظل العبارة غير الموسومة الأصلية هي العبارة السائدة.

(ج) في المرحلة الثالثة، تظهر الحاجة إلى ما يتيح التأشير إلى مجال الخطاب وما يمكّن من تدقيق أو تعديل أو تصحيح معلومة واردة في الجملة، فيُستحدث من جديد، تركيب مبتدئي وتركيب ذيلي. ويتعرض هذان التركيبان، بعد فترة، ومع كثرة الاستعمال إلى ظاهرة التحجر فيبتدىء مسلسل نقل وسم جديد.

هذه صورة عامة للكيفية التي يتم مسلسل تحجر البنيات المبتدئية والبنيات الذيلية.. ويجدر الآن أن نتساءل عن المسار الذي اتخذه هذا المسلسل في اللغة العربية. وفي هذا الباب، لايمكن، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، الجزمُ بشيء نظراً لعدم معرفتنا معرفة دقيقة لتاريخ اللغة العربية. كل ما يمكن الإدلاء به، إذن، هو مجرّد افتراضات قد تصح وقد تبطل. من هذا الصنف من الافتراضات ما يلي :

(1) يمكن، بوجه عام، التمييز بين العربية القديمة والعربية الحديثة والعربيات الدوارج الحديثة.

في إطار العربية القديمة، كانت التراكيب المبتدئية والتراكيب الذيلية (المتضمنة لما كان يسميه النحاة «مبتدأ مؤخراً») تُشكِّل عبارات موسومة بالنظر إلى التراكيب البسيطة (غير المتضمنة لمبتدإ أو لذيل). وكان النمطان من التراكيب يستعملان جنباً إلى جنب على أساس أن التراكيب الأولى يلجأ إليها في مقامات خاصة في حين أن التراكيب الثانية يتوسَّل بها للتخاطب في المقامات العادية (= المحايدة).

(2) في هذه العربية ذاتها ظهرت بدايةً لمسلسل تحجر التراكيب المبتدئية والتراكيب الذيلية. ويمكن أن يكون قد تم ذلك على النحو التالي :

(أ) فيما يتعلق بالتراكيب المبتدئية، نزع المكون المبتدأ إلى الاندماج داخل الجملة فوُجِدَتْ، بذلك، تراكيب من قبيل (16 ب) و(17 ب). إلا أن هذين الضربين من التراكيب لم يكن لهما نفس المصير. فالتراكيب التي من قبيل (17 ب) ترسخت ترسخاً ملحوظاً ولعلها تشكِّل منطلقاً للبنيات الفعلية السائدة في العربية الحديثة والعربيات الدوارج حيث يرد الفاعل متقدماً على الفعل، في حين أن التراكيب التي من قبيل (16 ب) لم تتعمَّم وظلت الغلَبة في الاستعمال للتراكيب الموسومة من قبيل (16 أ) إلى جانب مقابلتها البسيطة.

(ب) أما فيما يخص التراكيب الذيلية المتحجرة التي من قبيل (25 ب)، فالملاحَظ أن استعمالها ظل منحصراً في لغية معينة لايكاد، بشهادة النحاة القدماء، يتعداها.

إلاّ أنه من المغري جداً أن نفترض أن هذا التركيب تسرب إلى العربيات الدوارج وأصبح يشكِّل إحدى البنيات الفعلية الأساسية في هذه اللغات.

3 – عوامل تيسير التحجر وعوامل عرقلته :

تتدخل في مسلسل اندماج المكونين الخارجيين المبتدإ والذيل، كما هو الشأن في ظواهر التحجر بوجه عام، عوامل من شأنها إما أن تُيَسِّر هذا المسلسل أو أن تعرقله. في هذه الفقرة والفقرة اللاحقة سنورد أهمَّ ما نعرفه لحد الآن عن هذين النمطين من العوامل.

1.3 – تيسير التحجر :

ثمة مجموعة من العوامل تُسهم، إذا ما توافرت مجتمعةً، في تسهيل عملية

اندماج المكون المبتدإ والمكون الذيل فيصبحا جزئين منها. ولاشك أن هذه العوامل متعددة ومتنوعة إلا أننا لا نورد منها هنا إلا ما توصلنا إلى معرفته لحد الآن :

(أ) سبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى أن نواة مجال ما (مركب أو جملة) تمارس على متعلقاتها ضغطاً يُتَرجَم رُتبياً إلى أن المتعلقات تنزع إلى الالتصاق بالنواة. فيما يخص نواةَ الجملة، المحمول، يلاحظ أنه يستقطب كل العناصر التي تنتمي إلى الجملة. بل إنه يستطيع أن يشكل مركز ضغط واستقطاب بالنسبة للمكونات الخارجية ذاتها. ويُؤدي ضغطه على هذه المكونات إلى امتصاصها داخل الجملة فتصبح أجزاءاً منها. بتعبير آخر، يبلغ ضغط المحمول من القوة درجَة أنه يتعدّى عناصر مجاله إلى عناصر خارجية ويسعى المحمول، بواسطة هذا الضغط، إلى تحويل المكونات التي لا يعمل فيها إلى معمولات له.

ويجدر أن نشير هنا إلى أنّ مما يروز وجود هذا الضغط أن النزوع هو إلى اندماج المكونات الخارجية داخل الجملة لا العكس إذ لم يلاحَظ، لحد الآن، فيما نعلم، مسلسل تطوري يؤدي إلى أن يصبح أحد عناصر الجملة مكوناً خارجياً.

(ب) مما يسهّل اندماج المكون الخارجي أن يكون شبيهاً لأحد مكونات الجملة بالنظر إلى سمةٍ ما. مثال ذلك أن المبتدأ يشاطر المحور بعضاً من سماته (أنهما، إخبارياً، مُعطَيان وأنهما يشكلان معاً محط الحديث). لذلك نلاحظ أن المبتدأ أكثر قابلية للاندماج من المكونات الخارجية التى لا شبه لها بأي مكون داخلي (كالمنادى مثلاً) وأن الوضع الذي يأخذه هذا المكون بعد اندماجه هو وضع المحور لا وضع غيره.

(ج) المكون الخارجي الذي يربطه بالجملة ضمير يمثله (كالمبتدأ أو الذيل) أكثر تعرضا لأن يُمتص من أي مكون خارجي آخر ليست له هذه الخاصية. مثال ذلك أن المبتدأ الممثل دَاخل الجملة بواسطة ضمير يمكن أن يندمج في حين أنه في اللغات التي لا ضمير فيها يعود على المبتدأ، كاللغة الصينية مثلاً، يظل هذا المكون على وضعه الأصلي.

ولعل من تفصير ذلك أن الضمير العائد على المبتدإ يشكّل وسيطاً بين المحمول وهذا المكون يُسَهِّل عملية ضغط الأول على الثاني. فكأن ما يمارسه المحمول من ظغط على المبتدإ يُمَرَّر عبر أحد متعلقاته وهو الضمير العائد فيكون الضغط بذلك أقوى وعملية الامتصاص أسهل.

(د) من سمات التخاطب اليومي سرعة الإيقاع. ومن نتائج ذلك أن الوقف الفاصل بين المبتدأ والجملة وبين الجملة والذيل ينزع، حين التلفظ، إلى الانمحاء كلياً فيزول بذلك ما يميز تنغيمياً الجملةَ عن هذين المكونين. ظاهرة انمحاء الوقف، بالتأكيد، من العوامل الأساسية التي تساعد على امتصاص المبتدأ أو الذيل.

(هـ) من عوامل تيسير اندماج المكونات الخارجية عدم توافر أحد العوامل التي تعوق هذا الاندماج والتي نعرض لها في الفقرة التالية.

2.3 - عرقلة التحجر :

ثمة عوامل من شأنها أن تمنع امتصاص المكونين الخارجيين أو أن تعرقل، على الأقل، سيرَه. ومما يمكن إيراده، في هذا الباب، العوامل التالية :

(أ) يُؤَشر، أحياناً، للقوة الإنجازية بواسطة أداة تحتل الموقع الصدر في الجملة (الموقع م 1 كما تقدم). من هذه الأدوات، في اللغة العربية، أداتا الاستفهام **«الهمزة»** و **«هل»** و**«إن»**. في التراكيب التي تبتدىء فيها الجملة بإحدى هذه الأدوات لا يتأتى للمبتدإ أن يندمج إذ تشكّل الأداة حاجزاً بينه وبين الجملة. يشهد على ذلك لحن التراكيب التي من قبيل (32 أ — ج) :

(32) أ *- هند أعشقتها ؟

ب *- هنداً هل عشقتها ؟

ج *- هنداً إنني عشقتُها

ويصدق ما قلناه عن مؤشرات القوة الإنجازية على أدوات صدور أخرى[13] كأداة النفي، كما يتضح من عدم سلامة (33) مثلاً :

---

(13) يورد النحاة في باب الأدوات التي لا يجوز أن تتوسط بين المشتغل عنه والفعل أسماء الاستفهام والنوافي والنواسخ التي من أخوات «إن» و «كم» الخبرية وأدوات الشرط وغير ذلك. في رأي هؤلاء النحاة، إذن، تكون التراكيب التالية لاحنة :

(iv) أ -* زيداً كيف وجدته ؟

ب -* زيداً { ما / لا } أضربه

ج -* زيداً ليتني أكرمه

د -** زيداً كم لقيته !

هـ -*زيداً إن زرته يكرمْك.

(33) * هنداً ما عشقتها

(ب) يُمَيِّز المكون المبتدأ، أحياناً، بمؤشر يخصه. من مؤشرات الابتداء هذه اللاحقة «Wa» في اللغة اليابانية والصرفتان «Quant à» و«As for» في اللغتين الفرنسية والإنجليزية. ويمكن أن تُعدّ الصرفة المتقطعة **«أمَّا... ف»** من مؤشرات الابتداء في اللغة العربية.

ما يمكن توقعه في هذا الباب هو أن عملية امتصاص المبتدإ الذي لا مؤشر له أسهل بكثير من عملية امتصاص المبتدإ الذي يميزه عن باقي المكونات مؤشر خاص. دليل ذلك أن التراكيب التي من قبيل (34) قليلة الورود إن لم تكن منعدمة.

(34) ؟ أمّا خالداً فأكرمتُه.

(ج) يُتاح اندماج المبتدإ حين يكون الموقع الممكن احتلالُه شاغراً. أمّا إذا اختل هذا الشرط فلا اندماج. مثال ذلك ما يحدث في التراكيب المبتدئية التي تتضمن فيها الجملة موضوعاً فاعلاً قائم الذات كما هو الشأن في (35) على سبيل المثال :

(35) الأولاد أبوهم قام.

ومن أمثلة ذلك، كذلك، التراكيب التي من قبيل (36) والتي يكمن لحنها في عَدِّ المبتدإ مندمجاً بيد أن الموقع الذي يمكن أن يحتله مملوء :

(36) * خالداً أنا أكرمته

ولا ينطبق هذا على التراكيب ذات المحمول غير الفعلي مثل (37) :

(37) خالداً أنا مُكرِمه

حيث إن الموقع الذي يحتله الفاعل «أنا» غير الموقع الذي يحتله المبتدأ المندمج (الموقع م ϕ)[14].

---

(14) تترتب المكونات في الجملة ذات المحمول غير الفعلي وفقاً للبنية الموقعية التالية :

(v) م^2، م^1 م ϕ فا φ (مف) (ص)، م 3

حيث φ = محمول غير فعلي (صفي أو اسمي) وفا = موقع الفاعل

يتضح من هذه البنية أنه لا تنازع على الموقع بين فاعل الجملة الإسمية والمبتدإ الممتص.

(د) ما أوردناه لحد الآن في باب العوامل الميسِّرة لعملية اندماج المكونات الخارجيةعو امل لغوية صرف تتعلق ببنية الجملة التي يحصل فيها هذا الاندماج. إلى جانب هذا الصنف من العوامل، يحسن أن نُذَكِّر بعاملين «خارجيين» هما الدور الذي تقوم به المؤسساتُ التعليمية (على اختلاف أنواعها) في «تقويم اللسان» والموقف الذي يُتخَذ غالباً من الظواهر التطورية التي تطرأ في «لغيات» توصف بالجانبية أو بالمرذولة. هذان العاملان يُسهمان بحظ وافر في عرقلة مسلسل التحجر ذاته أو – على الأقل – تعميم نتائجه.

3.3 – درجات قابلية التحجر :

(أ) إذا قارنا بين عمليتي اندماج المبتدإ واندماج الذيل، لاحظنا أن العملية الثانية أسهل من العملية الأولى. ولعل ما يمكنإير اده لتعليل ذلك ما يلي :

(1) تتوافر للمحمول في البنيات الذيلية من وسائل تمرير ضغطه ما لا يتوافر له في البنيات المبتدئية. من ذلك أن الذيل، بخلاف المبتدإ، يستلزم دائماً وجود ضمير يمثله داخل الجملة. هذا الضمير يشكّل ممراً دائماً يستخدمه المحمول لممارسة ضغطه على المكون الذيل.

(2) في مقابل ذلك، تخلو التراكيب الذيلية مما يشكل حاجزاً بين الجملة والذيل. فليس ثمة، بين هذين المكونين، أي عنصر من شأنه أن يعوق عملية الامتصاص. كما أن الذيل، بخلاف المبتدإ، لا يملك مؤشراً يخصه ويميزه، بالتالي، عن عناصر الجملة ذاتها إذا صرفنا النظر عن الوقف.

(3) ليس الدور الذي يقوم به، إخبارياً، الذيل في أهمية الدور الذي يقوم به المبتدأ. فتحديد مجال الخطاب ضروري بالنظر إلى عملية التخاطب أياً كان الموقف التواصلي في حين أن عملية تعديل معلومة من المعلومات التي تتضمنها الجملة يمكن أن نقول عنها إنها استثنائية. من هذا يتضح أن انعدام الذيل (باندماجه) في جملة ما ليس له، بالنظر إلى عملية إنتاج الخطاب، التأثيرُ الذي لانعدام المبتدإ.

(ب) فيما يخص البنيات المبتدئية نفسها، يُلاحَظ أن اندماج المكون المبتدإ يتم وفقاً لأولِويَّات أَبْرَزُها ما يلي :

(1) الوضع الذي يفضل المبتدأ الممتص أخذَه هو وضع الحد المحور، كما يتضح

من جميع الأمثلة التي أوردناها سابقاً. ويُعلَّل ذلك أن المكون المبتدأ يرث، كما سبق أن بيّنا، السماتِ الوظيفيةَ التي كانت للضمير الذي يمثّله داخل الجملة والذي أصبح بفعل الامتصاص صرفةً تسهم في التأشير للمطابقة.

إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نتوقع أن التراكيب التي أخذ فيها المبتدأ الممتص وضع المحور أكثر بكثير من التراكيب التي أصبح فيها بؤرةً هذا إن كان لهذه التراكيب وجود.

(2) من الملاحظ كذلك، في نفس السياق، أن التراكيب المبتدئية المتحجرة التي يأخذ فيها المبتدأ الممتص وضع الحد الفاعل تفوق كثرةً التراكيبَ التي يأخذ فيها المبتدأ وظيفة أخرى. وهذا ما نلاحظه حين نستقرىء مُعطَيات اللغة العربية حيث التراكيب التي من قبيل (17 ب) أكثر انتشاراً من التراكيب التي من قبيل (16 ب). ويفسر ذلك أن ثمة نزوعاً عاماً ملحوظاً يقضي بأن تتوارد على المكون الواحد الوظيفةُ الدلالية المنفذ (أو ما يحاقلها) والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور. حسب هذا النزوع، يأخذ المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور الوظيفة الدلاليةَ المنفذ والوظيفةَ التركيبية الفاعل. مفاد هذا بالنسبة للبنيات المبتدئية المتحجرة أن المبتدأ الممتص يأخذ وضع الحدِّ المستقطِب لوظائف المنفذ والفاعل والمحور أكثر مما يأخذ وضعَ حدّ لا تجتمع فيه هذه الوظائف الثلاث.

لعل هاتين الملاحظتين تتيحان، إن صَحَّتا، القولَ بأن امتصاص المبتدإ يتم طبقاً لسلمية معيَّنة، وأن هذه السلمية يمكن صوغها على الشكل التالي :

(38) **سلمية امتصاص المبتدإ :**

أ – مبتدأ – محور > مبتدأ – بؤرة

ب – مبتدأ – منفذ – فاعل – محور > مبتدأ – متقبل – مفعول – محور.

4 – نتائج الاندماج

لاندماج المكونين الخارجيين المبتدإ والذيل مَخلَّفات يمكن حصر أَبْرَزِها في ما يمس (أ) الرتبة و(ب) نسق الضمائر و(ج) نسق التطابق.

1.4 – نتائج اندماج المبتدإ

(أ) يؤدي اندماج المبتدإ إلى تغيير رتبة المكونات داخل الجملة التي تعد بنية أساساً في اللغة المعنية بالأمر.

(1) في اللغات ذات البنية الرتبية فاعل ــ فعل ــ مفعول قد يُؤَدِّي امتصاص المبتدإ إلى خلق بنية أساسية موازية يكون فيها ترتيب المكونات هو مفعول – فاعل – فعل على أساس أن المبتدأ الممتص يصبح مفعولاً مقدَّماً وأن الضمير المفعول يأخذ وضع علامة تؤشر للتطابق بين الفعل والمفعول الجديد. هذا ما حدث، مثلاً، في اللغة الفرنسية غير المعيار بالنسبة للتراكيب التي من قبيل (14 ب) المكررة هنا للتذكير :

(14 b) Jean Boulay je l-connais

هذه البنية تضاف، في هذه اللغية، إلى البنية الأساس الأصل ذات الرتبة فاعل – فعل – مفعول.

(2) في اللغات ذات الرتبة فعل ــ فاعل ــ (مفعول)، قد ينتهي مسلسل امتصاص المبتدإ داخل الجملة إلى خلق بنية أساس أخرى تتوالى فيها المكونات وفقاً للرتبة فاعل – فعل – (مفعول) على أساس أن المبتدأ الممتص يصبح فاعلاً متقدماً على فعله وأن الضمير الفاعل يأخذ وضع صرفة تؤشر للتطابق. لنأخذ مثالاً لهذا التغيير في الرتبة الانتقال من التراكيب التي من قبيل (17 أ) إلى التراكيب التي من قبيل (17 ب) :

(17) أ– الأطفال، قاموا

ب – الأطفال قاموا

في الواقع، يمكن التفكير، لتفسير ظهور التراكيب الممثل لها بالجملة (17 ب) في اللغة العربية (العربية المعاصرة والعربيات الدوارج خاصة)، في ثلاثة افتراضات معقولة. يقوم الافتراض الأوّل على فكرة أن انتقال المكون الفاعل من الموقع الموالي للفعل إلى الموقع الصدر ناتج عن فقد الإعراب في العربيات الدوارج حيث لم يعد هناك وسيلة للتعبير عن وظيفتي الفاعل والمفعول والتمييز بين هذين المكونين إلا الرتبة. ويكمن الافتراض الثاني في فكرة أن الفاعل الوارد محوراً يحتل، بمقتضى وظيفته التّداولية هذه، الموقعَ الصدر (الموقع م ϕ على وجه التحديد) وأن كثرة وروده مُتَصَدِّراً تؤدي إلى تحجر يجعل من هذا الموقع الموقعَ العادي للفاعلَ. بتعبيرَ أوضح، يمر مسلسل تغير الرتبة، حسب هذا الافتراض، بالمراحل التالية : البنية المنطلق بنية تتوالى فيها المكونات حسب الترتيب فعل – فاعل – (مفعول)؛ ينتقل الفاعل، حين

تُسنَد إليه الوظيفة المحور، إلى الموقع المتقدم على موقع الفعل فيُصبح الترتيب آنذاك فاعل – فعل – (مفعول)؛ ومع كثرة احتلال الفاعل للموقع الصدر تتحجر هذه البنية ويصبح هذا الموقع الموقعَ العادي للفاعل. أما الافتراض الثالث – وهو ما تبنَّيناه هنا – فقوامه أن الفاعل المتصدر المتقدم على فعله مبتدأ ممتص أصبح، بفعل الامتصاص، حداً من حدود الجملة يأخذ من السمات ما كان يأخذه الضمير الذي كان يمثله (اللاصقة الفعلية) والذي أصبح بعد أن سُلِبَ سمَاتِه علامةَ مطابقة.

وبالرغم من أن هذه الافتراضات الثلاثة ترقى جميعها إلى قدر معقول من الورود، نَرى أن الافتراض الثالث أقربُ إلى الواقع من الافتراضين الأوّلين : إن إرجاع تقدم الفاعل على الفعل إلى سقوط أواخر المكونات الدالَّة على الإعراب يفي برصد هذه الظاهرة في اللغات العربية الدوارج ولكنه يصبح لاغياً حين يتعلق الأمر بالعربية الفصحى (القديمة والحديثة) حيث يتصدر الفاعل الجملة على أن المكونات تحمل علامات إعرابية. هذا الافتراض لايمكن أن يؤطِّر تعليل تقدم المكون المتصدِّر في التراكيب التي من قبيل (17 ب) إذا عُدَّ هذا المكون فاعلاً محورا. وتعليلُ تقدم الفاعل في هذا الضرب من التراكيب بكثرة احتلاله للموقع الصدر وفقاً لوظيفته المحور يبدو مغرياً إلا أنه يواجه مشكلين أساسيين يكمنان في ما يلي : **أوّلاً**، إذا كانت كثرة ورود مكون ما في الموقع الصدر تُؤدّي إلى تحجر يجعل من هذا الموقع موقعاً عاديًّا للمكون المعني بالأمر فلماذا لا يحدث ذلك في التراكيب البؤرية التي من قبيل (39) والتي يتصدرها المكون المبأر بحكم وظيفته التداولية نفسها :

(39) أ – خالداً أكرمت

ب – الكتاب أعطيت عمراً

ثانياً، كيف يمكن تبرير وجود علامة تطابق في التراكيب التي يحتل فيها المكون المحور الصدر حين لا وجود لأي تطابق حين يكون المكون المتصدّر بؤرة ؟ لماذا لا نجد في البنيات التي من قبيل (39 أ ب) تطابقاً بين الفعل ومفعوله على غرار ما نجده في التراكيب التي من قبيل (16 ب) و(17 ب) بما أن الموقع المحتل في الحالتين موقع واحد ؟ وجود المشاكل التي يواجهها الافتراضان الأول والثاني يجعل من الافتراض الثالث، في رأينا، الافتراض الأكثر معقولية لحد الآن. وغير بعيد أن تظهر معطيات تبطل هذا الافتراض نفسه.

(ب) لاندماج المكون المبتدإ داخل الجملة تأثير في نسق الضمائر في اللغة المعنية. ويتجلى هذا التأثير، أساسًا، في تحول بعض لواحق المحمول من ضمائر موضوعات تحمل وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (ووظيفة تداولية) إلى صرفات تقوم بدور التأشير للتطابق بين الفعل والفاعل أو بينه وبين المفعول. ويؤدّي هذا التحول، غالبًا، إلى أن نفس الفئة من اللواحق الفعلية تأخذ في اللغة المعنية وضعين اثنين. بحيث تُستعمَل أحيانًا ضمائر وأحيانًا أخرى علاماتِ مطابقة. ذلك هو شأن لواصق الغيبة في اللغة العربية مثلاً.

(ج) يحصل التطابق في لغات كالعربية والفرنسية، مثلاً، بين الفعل وفاعله. ويؤدّي اندماج المكون المبتدإ في هذه اللغات وما ينتج عنه من تحول في طبيعة لواحق المحمول إلى خلق تطابق بين الفعل ومكون آخر كالمفعول. مثال ذلك التطابق القائم بين الفعل والمفعول في التراكيب التي من قبيل (16 ب) والمؤشر له بواسطة اللاحقة الفعلية المتحولة عن ضمير. وقد يكتب للتطابق الجديد أن يُعَمَّم ويرسخ كما يمكن أن ينحصر في لغية واحدة.

2.4 – نتائج اندماج الذيل

(أ) يذهب هايمن (هايمن 1975) إلى أن الانتقال من البنية الرتبية فاعل – مفعول – فعل إلى البنية الرتبية فاعل – فعل – مفعول يمكن تعليله بردّه إلى مسلسل تحجر المكون الذيل، إلى امتصاص هذا المكون داخل الجملة. يتم هذا المسلسل على النحو التالي :

في مرحلة أولى، تتواجد في نفس اللغة بنية غير موسومة من قبيل فاعل – مفعول – فعل وبنية موسومة يمكن التمثيل لها على الشكل التالي :

(40) [فاعل ضم (ي) – مفعول فعل]، ذيل (ي)
حيث المفعول ضمير يمثل داخل الجملة المكون الذيل.

في مرحلة ثانية، تفقد البنية الممثل لها في (40) وسمَها فتحصل فيها التغيرات التالية :

(1) يندمج المكون الذيل داخل الجملة فيصبح موضوعاً مفعولاً؛

(2) يَفقد الضمير سِماته (التي يأخذها الذيل الممتص) فيصبح علامة مطابقة بين الفعل والمفعول الجديد، كما يتبين من التمثيل التالي :

(41) [فاعل طق ـــ فعل مفعول]
حيث طق = علامة تطابق.

في نفس السياق، يقترح ديك (ديك 1980) أن تُحلَّل الرتبة فعل – مفعول – فاعل في بعض اللغات على أساس أنها ناتجة عن تحجر أصبح معه الذيل فاعلاً. على هذا الأساس، تكون البنية المنطلق هي البنية (42) :

(42) [فعل ضم (ي) – فاعل مفعول]، ذيل (ي)

وتؤدي كثرة استعمال التراكيب ذات البنية (42) إلى أن تفقد هذه التراكيب موسوميتها فتصبح بنيتها هي البنية (43) :

(43) [فعل ـــ طق مفعول فاعل]

يتبين من المقارنة بين (42) و(43) أن ما حصل من تغير يكمن في أمرين متكاملين : اندماج الذيل داخل الجملة واتخاذه وضع الفاعل وتحول اللاصقة الفعلية من ضمير إلى مؤشر للتطابق بين الفعل والفاعل الجديد.

وقد أشرنا، فيما سبق، إلى أن هذا التحليل يمكن أن ينطبق على التراكيب الواردة في لغة «بني الحارث» والتي تتميز بكون الفعل فيها يطابق الفاعل من حيث الجنس والعدد، على تأخره، كما هو الشأن في جملة مثل (44) :

(44) شربوا الشَّايَ الضيوفُ

من المعلوم أن النحاة العرب عدّوا هذا الضرب من التراكيب شاذًّا إذ لا يخضع للقاعدة العامة القاضية بألاّ يطابق الفعل، من حيث العدد، الفاعل الوارد بعده. وأوّلوا الاسم المرفوع في هذه التراكيب على أساس أنه إما «بدل» أو «مبتدأ مؤخر».

فيما يخصنا نرى، أنه من المحتمل أن التراكيب التي من قبيل (44) ناتجة عن تحجر التراكيب التي من قبيل (45) :

(45) شربوا الشاي، الضيوف

التي تتضمن فعلاً ولاصقة فعلية لها وضع ضمير يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور ومفعولاً ومكونا ذيلاً كما يتبين من التمثيل التالي :

(46) [شرب ـــ وا (ي) الشاي]، الضيوف (ي)

وقد واكب مسلسلَ التحجر هذا التغيراتُ التالية :

(1) اندمج الذيل داخل الجملة فأصبح حدًّا من حدودها؛

(2) أخذ الذيل الممتص سمات الضمير الذي يمثله داخل الجملة فأصبح منفذاً فاعلاً محوراً؛

(3) تحولت اللاصقة الفعلية، نتيجة لذلك، من ضمير إلى صرفة دورها التأشير للتطابق من حيث العدد والجنس بين الفعل والفاعل الجديد الوارد بعده.

بعد حدوث هذه التغيرات تصبح بنية جملة مثل (44) هي البنية (47) :

(47) [شرب ـــ وا (طق) الشاي (مف) الضيوف (فا)]

هذه التراكيب، لم تُعَمَّم، طبعاً، وظلت منحصرة في لغية (أو بعض اللغيات) معينة إلاّ أن هذا لا يمنع من افتراض أن نفس الظاهرة هي التي أدّت إلى نفس النمط من التراكيب في مختلف العربيات الدوارج حيث نجد جملاً مثل (48) و(49) مثلاً :

(48) عربية مغربية

أ – خرجوا الاولاد

ب – شربوا الحليب الاولاد

(49) عربية مصرية

أ – رَاحوا الحبايب

ب – ظلموني الناس

(ب) يؤدي امتصاص الذيل، شأنه في ذلك شأن امتصاص المبتدأ، إلى تعديل في نسق الضمائر حيث تصبح فئة من الضمائر لها وضعان : وضع تستعمل فيه على أساس أنها ضمائر ووضع تستعمل فيه على أساس أنها صرفات.

(ج) قد ينتج عن امتصاص الذيل داخل الجملة تأثير في نسق التطابق في اللغة المعنية بالأمر. ففي اللغات التي يحصل فيها امتصاص ذيل يأخذ وضعاً غير وضع الفاعل تخلق علاقة تطابق جديدة تربط الفعل بمكونات أخرى غير الفاعل.

مثال ذلك ما حصل في الفرنسية غير المعيار حيث أصبح للفعل تطابق لا مع الفاعل فقط بل كذلك مع مكونات أخرى (المكون المتقبل والمكون المستقبل) ترد بعده. وذلك ما يمكن أن يكون قد حصل في اللغة العربية بالنسبة للتراكيب التي من قبيل (26 ب) :

(26 ب) ضربته بكراً

في هذا الضرب من التراكيب أصبحت اللاصقة الفعلية، بعد امتصاص الذيل وأخذه وضع المفعول، صرفة تقوم بدور التأشير للتطابق بين الفعل والمفعول الجديد الوارد بعده.

ولعل الظاهرة التي نتجت عنها بنية العبارات الممثل لها بالجملة (26 ب) هي نفس الظاهرة التي أدت إلى وجود تراكيب تتضمن فعلاً وفاعلاً ومفعولاً ولاصقة فعلية تتحاول مع المكون المفعول في بعض اللغات العربية الدوارج الحديثة.

وحدة المحور وتناسق الخطاب السردي

مدخل :

من العوامل التي تُسهِم في تناسق الخطاب السردي (وربما تناسق الخطاب بوجه عام) وحدة الموضوع ووحدة المحور ووحدة الحدث. وتَستخدِم اللغات الطبيعية وسائل معيَّنة لتحقيق هذا التناسق عن طريق ضمان وحدتي المحور والحدث على وجه الخصوص. هذه الوسائل تختلف من لغة إلى أخرى إلا أن مجموعة من الأبحاث (كُيفون 1983) توحي بوجود مبادىء عامة تحكم ما تُسخِّره اللغات على اختلافها للمحافظة على استمرار نفس الحدث ونفس المحور عبر قطعة سردية قد تطول وقد تقصر.

في هذا البحث، سنحاول أن نعطي فكرة عن الإواليات (المعجمية والصرفية والتركيبية) المتوافرة في اللغة العربية لبلوغ هذا الهدف. وسيكون هدفنا الأساسي من وراء هذه الدراسة استكشاف مجال يُعَدّ جديدا بالنسبة لنظرية النحو الوظيفي : مجال الدراسات النصية. وسنروم على وجه التحديد الإسهامَ في تمهيد السبيل للبحث في ثلاث مناطق : (أ) العوامل النصية التي تحدِّد أنماط الوظيفة التداولية المحور وتقيِّد إسنادها؛ و(ب) الأبعاد الخطابية لمقولات أثبتت التجربة عجز «لسانيات الجملة» عن رصدها الرصدَ الملائم كمقولتي الجهة والزمان ؛ و(ج) ضرورة تزويد القالب المنطقي بقالب فرعي يضطلع برصد الاستدلالات الرابطة بين معلومات واردة في قطع متباينة في نفس النص. وسنتخذ متناً أساسياً لهذه الدراسة روايتي نجيب محفوظ : **«خان الخليلي»** و **«زقاق المدق»** على أساس أنهما عينتان تمثلان الخطاب السردي في اللغة العربية الحديثة.

1 - مفاهيم إجرائية

قبل الخوض في أنماط الوسائل التي تسخرها اللغة العربية لضمان استمرار

الحدث واستمرار المحور الواحد عبر نص سردي ما، نرى أنه من المستحسن أن نعرّف بمجموعة المفاهيم الأساسية التي سنستخدمها في هذه الدراسة. هذه المفاهيم[1] هي «الخطاب» و «الحدث» و «المحور» و«الوحدة».

1.1 – الخطاب :

تعدّدت المفاهيم التي أُطلِق عليها مصطلح «الخطاب» بتعدد المقاربات اللسانيَّة وغير اللسانية. في هذا البحث سنستخدم هذا المصطلح بالمفهوم الإجرائيّ الذي يحدّده ديك (ديك 1989 : 226) كالتالي :

(1) «الخطاب، بمعناه الواسع، كل نص متناسق. وقد يكون قصة أو حواراً أو محاضرة أو غير ذلك».

يفاد من التعريف (1) أمران :

– أن الخطاب مقصود به، هنا، نتيجة التخاطب لاعملية التخاطب ذاتها؛

– وأنه يحيل على كل مجموعة من العبارات تشكّل، مجتمعةً، وحدة متكاملة.

ومن مميزات الخطاب، باعتباره نصاً متناسقاً، بناؤه السلّمي. فالكتاب، مثلاً، يتضمن فصولاً تنقسم إلى أبواب تتضمن فقرات وحداتها الدنيا جُمَل. هذه التقسيمات تطابق، حين يتعلق الأمر بنص سردي، وحداتٍ حَدثِيَّةً يربط بينها تسلسل سلّمي كما سنوضح ذلك في الفقرة الموالية.

أما فيما يخص تنميط الخطابات فيمكن التمييز بين أنواع مختلفة اعتماداً لمعايير متباينة. من ذلك أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار البنية الداخلية للخطاب، أمكننا التمييز بين «الخطاب السردي» و «الخطاب الحواري» و «الخطاب العَرضِي» وغير ذلك. إلاّ أنه من الملاحَظ أن هذه الأنماط غالباً ما تتوارد في نفس النص مع تفاوت. فأغلب النص السردي سرد تتخلله حوارات وتدخلات السارد (= المؤلف).

1 .2 – الحدث :

يشكّل قوامَ النص السردي «الحدث» وهو فحوى القصة. مثال ذلك ما يرويه

---

(1) ستأخذ هذه المفاهيم – كما يدل على ذلك ما نعتناها به – التحديدات التي ستُستَخدَم بها في هذا البحث.

نجيب محفوظ عن حياة «**أحمد عاكف**» في **خان الخليلي** وحياة مختلف الشخصيات الرئيسية في **زقاق المدق**.

ويرد الحَدَثُ في أغلب الأحوال منظمًّا زمنيا بحيث تكون له بداية ونهاية وعدة مراحل وسطى. لخاصيّة التسلسل الزمني هذه، يمكن أن نتحدث عن «سلسلة حدثية».

إلى جانب التنظيم الزمني، يخضع الحدث المروي، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، لبناء سُلّمي بحيث ينقسم الحدث الواحد إلى أحداث فرعية تنقسم بدورها إلى عدة وقائع. ففي **خان الخليلي**؛ مثلاً، ينقسم ما يرويه نجيب محفوظ عن حياة أحمد عاكف إلى مجموعة متسلسلة من الأحداث (تغيير الحي، التعرف على الجارة، رجوع أخيه رشدي...) تتفرع بدورها إلى وقائع (كوقائع تعرف أحمد عاكف على جارته ولقاءاتهما مثلاً).

من النادر، كما هو معلوم، أن نجد نصًّا سرديًّا محضاً، أي نصاً لا يتضمن من بدايته إلى نهايته إلاّ السرد. فغالباً ما يتخلل السردَ قطعٌ غير سردية كالقطع الوصفية والقطع التي يتدخل فيها المؤلف للشرح أو للتعليق على الأحداث المروية. على هذا الأساس، يمكن، عامة، أن نقسم النص الروائي إلى قسمين متداخلين : قسم سردي يقص الأحداث في تسلسلها الزمني وقسم غير سردي يشمل الوصف والتعليق والشرح.

من النصوص السردية ما يتضمن حدثاً واحداً ومنها ما يتضمن أحداثاً متعددة يربط بينها موضوع واحد أو محور واحد. وترد الأحداث المتعددة في الحالة الثانية متداخلة بحيث يشكل الانتقال من حدث إلى حدث وقفاً بالنظر إلى التسلسل الزمني. ففي **خان الخليلي** يمكن أن نقول إن حياة أحمد عاكف تشكّل الحدث الرئيسي الوحيد في حين أن زقاق المدق يروي أحداثاً متعددة بمحاور متعددة[2] يربط بينها موضوع واحد وهو حي زقاق المدق ذاته.

---

(2) يمكن طبعا أن تتلاقى هذه الأحداث فيما بينها كأن يربط بينها محور مشترك (أحد الشخصيات المشاركة في أكثر من حدث واحد).

3.1 - المحور :

المحور وظيفة تداولية، كما هو معلوم، تُسْنَد إلى عنصر الخطاب الدَّال على الذات التي تشكل محط الحديث. ويعرف ديك (ديك 1989 : 267) **«محور الخطاب»** كالتالي :

(2) «نقصد بـ «محاور الخطاب» تلك الذوات التي يُسنِد إليها خطابٌ ما معلوماتٍ ما».

إذا اعتمدنا التعريف (2) أمكننا أن نقول إن كُلاًّ من خان الخليلي وزقاق المدق تتضمن شخصيات تشكِّل محاور الخطاب باعتبارها الذوات التي تدور حولها أحداث الروايتين.

يتضمن الخطاب السردي الواحد، في الغالب، محاورَ متعددة (شخصيات روايتي نجيب محفوظ مثلاً) إلاّ أن هذه المحاور ليست جميعها متساوية في الأهمية بالنسبة للحدث المسرود ككل. ويمكن بصفة عامة أن نميز بين محور رئيسي (أحمد عاكف في خان الخليلي) ومحاور ثانوية (شخصيات الرواية الأخرى). وتقاس أهمية المحور (كْيفون 1983)، أساساً، بمدى استمراريته كمحط حديث من بداية الخطاب إلى نهايته : فثمة محاور دائمة ومحاور «مؤقتة» ذات استمرارية محدودة. كما تقاس كذلك بالدور الذي تلعبه المحاور بالنظر إلى الحدث فحوى السرد («البطل» بالمفهوم التقليدي في مقابل الشخصيات الثانوية). وغالباً ما يتطابق هذان المقياسان إذ المحور الذي يقوم بالدور الرئيسي يحظى بديمومة عبر النص السردي لا تحظى بها المحاور الأخرى.

4.1 - الموضوع :

نقصد بالموضوع هنا ما يشكِّل مجال الخطاب بالنسبة لنص سردي (أو غير سردي) باعتباره كُلاًّ. بهذا المعنى، يمكن أن يُعَدَّ الحيَّان خان الخليلي وزقاق المدق موضوعَيْ روايتي نجيب محفوظ.

ويستعصي أحياناً التمييز بين الموضوع والمحور بكيفية واضحة لما يجمع بين هذين المفهومين من سمات مشتركة أبرزها أنهما يحيلان معاً على ما يشكل محط الحديث. إلاّ أن هذا التشابه لا يقوى على رفع التباين بين المفهومين الذي يمكن حصر معالمه الأساسية في مايلي :

(أ) يحيل الموضوع على ما يشكّل مجال الخطاب في نص متكامل ما. وقد يكون الموضوع، من حيث طبيعته، كائناً حياً أو جماداً أو فكرة. أما المحور فيحيل على أحد المشاركين في الحدث المسرود. ويكون، غالبا، المحالُ عليه الذاتَ التي تُشارك بوصفها منفذاً – فاعلاً، كما سيتضح ذلك فيما بعد.

(ب) يكون للوحَدة الخطابية الواحدة (كتاب، فصل من كتاب، فقرة...) موضوعٌ واحد في حين أنه من الممكن أن تتضمن محاورَ متعددة كما هو الشأن، مثلاً، في زقاق المدق حيث الموضوع واحد (الزقاق) والمحاور (الشخصيات) متعددة.

(ج) يُسنَد الموضوع، باعتباره وظيفة تداولية نصّية، إلى مكون خارجي بالنسبة للجملة في حين أن المحور يُسنَد إلى عنصر من عناصر الجملة ذاتها (العنصر الفاعل في أغلب الأحيان).

(د) يمكن أن يُنتقَل، داخل القطعة الخطابية الواحدة، من محور إلى محور، مع المحافظة على نفس الموضوع. مفاد ذلك أن وَحْدَتَي الموضوع والمحور لا تتطابقان بالضرورة كما سنرى في الفقرة الموالية.

5.1 – وحدة الخطاب :

تتحقق وحدة الخطاب، حسب گيفون (گيفون 1983) بضمان استمرار نفس الموضوع ونفس الحدث ونفس المحور. وحدة الخطاب، إذن ثلاث وحدات : وحدة الموضوع ووحدة الحدث ووحدة المحور.

ونقصد هنا بالوحدة أن يستمر موضوعٌ مّا أو حدث ما أو محور ما عبر نص سردي قد يطول وقد يقصر.

وتتلاحم الوحدات الثلاث باستلزام بعضها البعض وفقاً للسلمية الاستلزامية التالية (گيفون 1983) :

(3) الموضوع > الحدث > المحور

وتتميّز وحدة الموضوع عن الوحدتين الأخريين بكونها تتحقق بواسطة وسائل أهمها وسائل غير لغوية مِمَّا يجعل دراستها بالنسبة لمقاربة لغوية صرفٍ غيرَ ذات أهمية ولا كثير جدوى. أمّا وحدتا الحدث والمحور فإن ضمانهما يتحقّق بواسطة إواليات من صميم الدرس اللغوي، إواليات معجمية وصرفية وتركيبية وغير

ذلك. لهذا لن نتعرّض، في هذا البحث إلاَّ لِما تستخدمه اللغة العربية لضمان استمرار الحدث الواحد والمحور الواحد.

يمكن، بوجه عام، أن نُميِّز بين حالتين اثنتين حين يتعلق الأمر باستمرار الحدث والمحور : الاستمرارِ في نص لا يتضَمن أي عامل من عوامل كسر الوحدة السردية وإعادةِ الاستمرار بعد أن يكون قد وقع ما يعوقه كأن يُنتَقَل من حدث إلى حدث أو من محور إلى محور وكأن يتخلَّل السَّردَ ما هو خارج عنه من شرح أو تعليق. ويُثبت ورودَ التمييز بين هاتين الحالتين أن اللغة تُسَخِّر لضمان استمرار الحدث والمحور في كل منهما إواليات متباينة. بناءاً على ذلك سنتحدث في باقي هذا البحث، عن ضمان الوحدة في «الحالات غير الموسومة» وعنه في «الحالات الموسومة».

2 – وحدة الحدث :

أشرنا، فيما تقدم، إلى أن وقائع الحدث تشكِّل، في تواليها الزمني، سلسلة حدثية لها بداية واستمرار ونهاية.

1.2 – بداية الحدث

تطابق بداية الحدثُ، غالباً، بداية عملية السرد، وتسخر اللغة العربية لابتداء سرد حدث ما جملةً بسيطة تتسم بالخصائص الأساسية التالية :

(أ) تكون هذه الجملة ذات طابع ابتدائي بحيث لا تتضمن أي رابط (حرف عطف مثلاً) يربطها بما سبق (إذا كان يسبقها شيء)؛

(ب) يكون محمول الجملة فعلاً دالاًّ على واقعة ذات طابع حَرَكِيّ، «عمل» أو «حدث» بالمعنى الذي يأخذه هذان المفهومان في النحو الوظيفي؛

(ج) تُشكل مخصصَ المحمولِ الفعلِ المقولةُ الجهية «تام» ومخصِّصي الحمل السمتان صيغة «التدليل» والزمن الماضي المطلق؛

(د) يرد هذا المحمول متصرفاً على وزن «فَعَل»، بالنظر إلى سماته الصَّيغية والجهية والزمنية، دون أن يواكبه أي فعل مساعد؛

(هـ) فيما يتعلق بالرتبة، تأخذ المكونات في هذه الجملة الترتيب المحايد في

اللغة العربية وهو : فعل – فَاعل – (مفعول) – ص على اعتبار أنّ ص حَيِّز موقعي تحتله المكونات التي لا وظيفة لها تخولها احتلال موقع خاص (المكونات اللواحق عامة).

(و) بما أن موضوع السرد بداية سلسلة وقائع، يكون المستوى الأساسي في الجملة هو المستوى التمثيلي (لا المستوى العلاقي) بحيث تنزع الجملة، في هذه الحالة، إلى أن تنحصر في حَمْلٍ بسيط. مؤدى ذلك أننا لا نجد، عامة، في هذا الضرب من الجمل ما يدل على موقف المتكلم من الفحوى القضوى للجملة. ويفسر هذا أن المؤلف هنا مجرد سارد هَمُّه الأساسي أن يقص الأحداث بتجرد وموضوعية.

(ز) في نفس السياق، يُلاحَظ أن القوة الإنجازية التي تواكب الجملة افتتاحَ السرد هي الإخبار. فلا نكاد نصادف ــ إلاّ في حالات نادرة ــ جملاً افتتاحية استفهامية أو أمرية أو تعجبية. مردّ ذلك، بالطبع، هو أن الغرض من السرد هو الإخبار بمجموعة من الوقائع مسندةٍ إلى محور ما. ولعل مردَّ ذلك أيضا أن الإخبار هو القوة الإنجازية التي تتيح الدرجة القصوى من السرد المتجرد الموضوعي.

(ح) سعياً في تحقيق أقصى ما يمكن من الموضوعية، لا تواكب الجملةَ إلا قوتُها الإنجازية الحرفية الإخبار. فلا تعرف الجمل التي من هذا القبيل ظاهرة الاستلزام الحواري التي هي – كما يدل على ذلك اسمها – من خصائص النصوص الحوارية.

(ط) ترد الجمل المنفية في النصوص ذات الطابع الحِجَاجي حيث يروم المتكلم إقصاء معلومة ما وتعويضها بالمعلومة التي يعدُّها واردة. من المتوقع، إذن، أن يندر هذا الضرب من الجمل في النصوص السردية حيث لاورود – في الغالب – للحِجاج إذ المقصود، بالأساس، رواية أحداث، لا الدفاع عن اقتناعات.

(ي) باعتبار الجملة الأولى في السرد جملةَ افتتاح تكون المعلومة المرومُ إعطاؤها في هذه الجملة فحواها كاملاً. مفاد ذلك أن حمل الجملة برمته بؤرة جديدة[3].

(3) البؤرة نمطان : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة». وتُسنَد البؤرة الأولى إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب في حين تُسنَد البؤرة الثانية إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المخاطب في ورودها أو ينكر ورودها. من هذا التحديد، يتضح أن بؤرة الجديد ترد في القطع السردية في حين لا ترد بؤرة المقابلة إلا في ما يتخلل السرد من تعاليق القاص.

على أساس صحة هذه الخصائص تكون بنية الجملة الافتتاحية هي البنية التالية :

(4) [خب و ي :[ثب مض و ي : [تا { ف فا (مف) (ص)]] بؤجد]
حيث ثب = مثبت؛ مض = ماض؛ تا = تام

هذه البنية نجدها محققة في الجملة التي يستهل بها محفوظ النص السردي في خان الخليلي :

(5) «انطلق أحمد عاكف، الموظف بالأشغال، مع المنطلقين»

2.2 – استمرار الحدث

1.2.2 – الحالات غير الموسومة :

يتحقق استمرار الحدث في حالاته المثلى حين يتعلق الأمر بنص سردي يتوافر فيه الشرطان التاليان :

(1) لايتخلل السَّردَ أيٌّ عنصر من العناصر التي لا تنتمي إلى الحدث ذاته كالقِطَع الوصفية أو تعاليق القاصِّ على ما يقصه؛

(2) تتوالى الأحداث، داخل النص، حسب الترتيب الزمني الواقعي، أي الترتيب التي تعاقبت فيه. مُفاد هذا الشرط أن يتطابق الزمن المرجعي للأحداث والزمن المرجعي لعملية السرد ذاتها.

حين يتوافر في النص السردي هذان الشرطان، يُضمنُ استمرار الحدث الواحد باستخدام الإواليات التالية :

(أ) تُروَى كل واقعة من وقائع السلسلة الحَدَثية بواسطة جملة تتسم بالخصائص التي أوردناها في الفقرة السابقة، أي جملة خبرية محمولها فعل دال عَلى «عمل» أو «حدث» يتسم بالتمام من حيث الجهة والمضي من حيث الزمن والتدليل من حيث الصيغة يتصدَّر حملاً مسندة إليه ككل وظيفة بؤرة الجديد. بتعبير آخر، يتوالى سرد وقائع الحدث الواحد بواسطة جمل لها البنية (4).

(ب) تربط بين سلسلة الجمل التي تروي وقائع الحدث الواحد أدوات العطف المتوافرة في اللغة، خاصة الأدوات الدّالّة على التسلسل الزمني مثل «**الواو**» و «**الفاء**» و «**ثم**». وهذه عيِّنة من هذا النمط من العُطوف :

(6)«...وانتهى إلى ميدان الأزهر واتجه إلى خان الخليلي...فدنا من بواب... وحياه ثم سأله...»

ولسنا في حاجة إلى تعليل انتقاء هذه الأدوات الثلاث إذا كنا نعلم أنها أقدر من أخواتها على التعبير عن توالي وقائع الحدث المسرود.

(ج) حين تصل رواية الوقائع أشواطاً متقدمة، يمكن أن يحدث تغيير في حيز إسناد وظيفة البؤرة بحيث يصبح من الممكن إسناد هذه الوظيفة لا إلى الحمل رمته فحسب بل كذلك إلى أحد عناصره. ويثوي وراء هذا التغيير أن بعضاً من المعلومات التي تحملها الجملة تصبح، بتقدم السرد، معلومات معطاة ويصبح الحمل، بذلك، متضمناً لمعلومات معطاة إلى جانب المعلومة (أو المعلومات) الجديدة.

(د) يَرد محمول الجمل التي تروي الوقائع في تسلسلها المستمر فعلاً ماضياً في الغالب الأعم من الأحوال، وقد يُستعمل في هذه الحالة، كذلك، مايصطلح على تسميته «الحاضر التاريخي» حيث تُروَى الأحداث الماضية بصيغة الحاضر. ويرام عادة، من وراء استخدام هذه الصيغة، بلُوغ أهدافٍ «أسلوبية» كتقريب الأحداث من القارىء تقريباً يجعلها شبه مُشَاهدة.

2.2.2 - الحالات الموسومة

نقصد بالحالات الموسومة، كما تقدم، الحالات التي يُلجأ فيها إلى ضمان استمرار الحدث بعد أن يكون قد انقطع. ويحصل الانقطاع حين يتخلل سردَ الأحداث «سرد رجعي[4]» أو وصف أو تعليق. بعد الانقطاع تُستأنف رواية وقائع الحدث في تسلسلها الزمني ويتم ذلك بواسطة إواليات تسخرها اللغة لهذا الغرض.

1.2.2.2 - القَطْعُ

ليس من النادر أن تتوقف رواية الوقائع خلال النص السردي. ويحصل هذا التوقف في الحالات التالية : السرد الرجعي والوصف والتعليق والانتقال من حدث إلى حدث.

---

(4) نقصد هنا ما درج على تسميته «flash - back» أو«look back»

(أ) يمكن أن تُدمجَ، داخل سلسلة الوقائع المروية حسب تواليها الزمني الطبيعي، واقعة تَم حدوثها في زمن سابق. في هذه الحالة، نكون أمام سرد رجعي حيث يرجع بنا الراوي إلى «الوراء» بالنسبة لما كان يرويه. ولعل أهم الأغراض المتوخاة من السرد الرجعي إيراد وقائع سابقة تسهم في شرح أو تعليل الواقعة (أو الوقائع) موضوع السرد.

وتتفق اللغات (أو – على الأقل – عدد هام من اللغات) على استخدام إوالية «الماضي النسبي» لتأدية هذا الغرض. ويعبر عن هذه المقولة في اللغة العربية بواسطة محمول فعلي على وزن **«فَعَلَ»** مسبوق بالفعل المساعد **«كان»**. ويمكن أن يضاف إلى هذا المركب الأداة **«قد»** واردة قبل الفعل المساعد أو متوسطة بينه وبين المحمول كما يتضح من التمثيل التالي :

(6 م) (قد) كان (قد) فَعَل

وهذان مثالان :

(7) «...وغادر المصرفَ إلى عيادة طبيب... وجلس بين المنتظرين...**وكان سمع** مرة صاحباً...»

(8) «... وسُرت الست سنية بحديث المرأة الذي ...وقالت...**كانت** الست سنية **قد تزوجت** في شبابها...»

قد تُستخدَم لتأدية نفس الغرض صيغةُ الماضي المطلق (**«فَعَلَ»** دون فعل مساعد). إلا أنه في هذه الحالة يُستعان بوسيلة معجمية إضافية تكون في الغالب لاحقاً زمنياً من قبيل **«قبل ذلك»** و **«منذ زمن (بعيد)»** كما في النصين التاليين :

(9) «... والحقُّ أنه **تَعَوَّد منذ زمن بعيد** أن يكون رب أسرة...»

(10) «... شَعُر بشخص يدنو منه فالتفت إليه فرأى الرجل الذي حَسِبَ **صباح اليوم** أنه...»

ومن الممكن، أيضاً، أن يضطلع بالنقل الزمني الرجعي هذا المحمولُ ذاتهُ إذا كان ينتمي إلى زمرة **«تَذَكَّر»** وَوَرِدَ مُسنداً إلى أحد المشاركين في الحدث.

(ب) تشكِّل موضوعاً للوصف الوقائعُ غير الحركية (أي «الحالات»

و«الأوضاع») أكثر من الوقائع الحركية التي بينّا أنها من صميم موضوع النص السردي. من المتوقع اذن، أن نجد محمولات جلّ الجمل الواردة في القطع الوصفية التي تتخلل النص السردي دالّةَ إمّا على حالة أو على وضع سواء أكان الوضع وضعاً حسياً أم كان وضعاً مجرّدا. وترد هذه المحمولات متسمة، من حيث الجهة، إمّا بالديمومة أو الاعتياد أو التكرار. إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الخصائص أمكننا أن نتوقع الوسائل التي تستخدمها اللغات في القطع الوصفية الفاصلة بين نصين سرديين. فيما يخص اللغة العربية، يمكن تلخيص هذه الوسائل على النحو التالي :

(1) تكون الغلبة للتراكيب ذات المحمول غير الفعلي على التراكيب ذات المحمول الفعلي التي يمكن، في القِطَع الوصفية الصَرف، أن تنعدم.

من أمثلة ذلك :

(11) «كان غلاماً **نضراً متأنقاً**...»

(12) «وفيما عدا ذلك فوجهه **نحيل مستطيل**...»

ويفسر غلبة هذا الضرب من المحمولات في القطع الوصفية أن ميزتها الأساسية الدلالة على الوقائع المتسمة بالسكون والديمومة كما هو شأن الواقعتين المتضمنتين في الجملتين (11) و (12).

(2) حين تُستعمل المحمولاتُ الفعلية في أجزاء النص السردي الوصفية، يتحتم أن تأخذ الصيغة الملائمة لسمات الوقائع موضوع الوصف. هذه الصيغة هي «**يَفْعَل**» (مشفوعة أو غير مشفوعة بفعل مساعد من قبيل «**كان**»، «**مازال**»...) التي تعبر عن السمات الجهية الواردة في هذا الباب : الديمومة أو الاعتياد أو التكرار كما يتبين من الأمثلة التالية :

(13) «**وكان** الدكتور **يرتدي** جلباباً...»

(14) «**وما انفك** من بعد ذلك **يرثي** عبقريته...»

(15) «**لا يزال يلهث ويشخر**...»

(16) «هو كتلة بشرية جسيمة، **ينحصر** جلبابه عن ساقيه...»

(ج) من سمات الفن القصصي أن ينتقل القاص من سرد وقائع حدث ما إلى سرد وقائع حدث آخر. ويتم هذا الانتقال بوسائل عدة نذكر منها مايلي :

(1) يمكن أن يكتفي القاص، حين يكون النص مكتوباً، بتغيير الفقرة حيث تخصَّص للحدث المتنقَّل إليه فقرة جديدة كما هو الشأن بالنسبة لأغلب حالات الانتقال الحدثي في زقاق المدق.

(2) ويُتَوسَّل، كذلك، لبلوغ نفس الغرض، بفئة من اللواحق الزمنية المتسمة بخاصية دلالتها على انتقال داخل محور الزمن، مثل «**في تلك الأثناء**» :

(17) «واستخرج من المكتبة كتاباً يقرأ فيه... وكان والده **في تلك الأثناء** يتربع على سجادة الصلاَة...»

(د) من المعلوم أن المنتج للنص السردي ذاتان متباينتان : «السارد» و«الكاتب». يشكل السارد ذاتاً «من ورق»، أي مجرد إوالية تنتمي إلى الخطاب ذاته في حين أن الكاتب هو الشخص المؤلف للخطاب، أي نجيب محفوظ بالنسبة لروايتي خان الخليلي وزقاق المدق. يضطلع، في الغالب، بعمليتي رواية الأحداث والوصف السارد إلاّ أنه ليس من النادر أن يتدخل الكاتب ليعلق على الأحداث المروية أو الأماكن الموصوفة أو تصرفات الذوات المشاركة في الحدث. بالانتقال من السارد إلى الكاتب يتم الانتقال من الخطاب الموضوعي المجرد إلى الخطاب ذي الطابع الذاتي.

وتتحقق ذاتية الخطاب عن طريق الإواليات اللغوية التالية :

(1) تقدّم أن القوة الإنجازية التي تواكب الجمل السردية الصّرف هي الإخبار وذلك ما يلائم الغرض المتوخى من السرد. أمّا حين ننتقل من السرد إلى التعليق فمن المتوقع أن نجد، إلى جانب الجمل الإخبارية، جملاً استفهامية وجملاً تعجبية بل وجملاً أمرية. ويبرر وجودَ هذه الأنماط من الجمل أن الكاتب، حين يُعَلِّق، يدخل في حوارٍ مع القارىء فيسأله أو يخبره باندهاشه أمام بعض الأحداث إلى جانب ما يمكن أن يمده به من معلومات عامة.

(2) بينّا أن الجمل السردية الصِّرف لا تتضمن فحوى قضوياً وأنها تتكون، بالتالي، من حَمْل بسيط تواكبه القوة الإنجازية الإخبار. حين يتعلق الأمر بِقِطَع النَّصِّ التي تشكل تدخلاً للكاتب، يصبح من اللازم إيجاد وسائل للتعبير عن مواقف الكاتب من فحوى خطابه. من هذه الوسائل تزويد الجملة بمستوى إضافي، مستوى القضية. في هذه القطع، إذن، تتضمن الجملة قضية وحَمْلاً تواكبهما قوة إنجازية. ويعبّر الكاتب، عادة، عن مواقفه تجاه فحوى الخطاب بلواحق قضوية من قبيل العبارة «**من عجب**» الواردة في النص التالي :

(18) «... **ومن عجب** أنه عُدَّ يوماً ممن يعنون بحسن هندامهم...»

(3) يمكن كذلك أن نجد في تعاليق الكاتب جملاً منفية إلى جانب الجمل المثبتة على اعتبار أننا ننتقل من باب الإخبار المحض إلى باب إصدار أحكام على فحوى هذا الإخبار، إما أحكام إيجابية أو أحكام سلبية.

(4) الزمان في النصوص السردية ثلاثة أزمنة : زمن الحدث التي تتوالى فيه الوقائع حسب تسلسلها المنطقي وزمن السرد[5] وزمن التعليق. في أجزاء النص السردي يكون الزمن المرجعُ هو زمن السرد في حين أن الزمن المرجع في الأجزاء التعليقية هو زمن الكتابة الذي يمكن أن نطلق عليه، كذلك، اسم **«زمن المؤلف»** أو اسم **«زمن الفعل اللغوي»** (**الذي هو فعل الكتابة**). هذا الزمن هو الحاضر الذي يجمع بين الكاتب والقارىء أثناء إنجاز فعل الكتابة وهو زمن الواقع الذي يباين مباينة تامة زمن «الحكاية». من أمثلة ذلك زمن الفعلين **«يعرفون»** و **«تدعو»** في النص (19) :

(19) «بيد أن أولئك الانفعاليين **لايعرفون** التردد فيما **تدعو** إليه أهواءهم...»

(هـ) تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن طبيعة الجملة (كونها «حرة» أو «مدمجَة» في غيرها) لها دورها في ضمان استمرار الحدث أو قَطْعِه. بوجه عام، يمكن أن يكون التعميم التالي وارداً : تَرِد الجمل الحُرَّة في القطع السردية الصِّرف أساساً، كما بينّا، وقد ترد في القطع غير السردية (الوصفية والتعليقية) إذا توَافرت فيها مجموعة من الشروط (شروط زمنية وجِهيَّة) في حين أن مجال ورود الجمل المدمجة هو القطع غير السردية. ومما يُبنَى عليه هذا التعميم ملاحظة أن الدور الأساسي للجمل الحرة (أو الجمل الرئيسية في التراكيب المعقدة) هو تبليغ المعلومات الجديدة في حين أن دور الجمل المدمجة غالباً ما يكون حمَلَ المعلوماتِ المعطاة.

فيما يخص النص السردي تتوزع المعلومات داخل الجملة المركبة على الشكل

---

(5) في الغالب يتطابق زمنا الحدث والسرد. ويتمايزان في حالة السرد الرجعي. مثال ذلك أن الواقعة الثالثة **«كان سمع»** في النص (8)، مثلاً، سابقة بالنظر إلى الواقعتين الأوليين **«غادر المصرف»**، **«وجلس...»** من حيث الزمن الحدثي لاحقة بهما من حيث زمن السرد.

التالي : تحمل الجملة الرئيسية واقعة من الوقائع المروية في حين تأتي الجملة المدمجة بشرح أو بتعليق يخص هذه الواقعة. من أمثلة ذلك :

(20) «وقطعت الزقاق في عناية بمشيتها وهيئتها **لأنها تعلم أن أعينا تتبعها متفحصة ثاقبة...**»

2.2.2.2 - الاستئناف

بعد الانقطاع - الذي يمكن أن يطول أو يقصر والذي تتفاوت أهميته - يُستأنف سرد وقائع الحدث موضوع النص السردي. بتعبير آخر، بعد سرد رجعي أو وصف أو انتقال من حدث إلى حدث أو تعليق للكاتب (أو القاص بصفة عامة) نعود إلى السرد المنقطع.

ويتم استئناف السرد بواسطة الوسائل اللغوية التالية :

(أ) بعد انقطاع قصير، يمكن الاكتفاء بالعودة إلى الجمل السردية النموذجية، الجمل ذات البنية (4)، أي الجمل الخبرية المتضمنة لحمل ذي محمول فعلي يحمل سمات التدليل والتمام والمضي المطلق ويتقدم، من حيث الرتبة، باقي المكونات. من أمثلة الاستئناف في خان الخليلي النص التالي :

(21) «...غادر العمارة ووجهته قهوة الزهراء فوجدها عند مدخل شارع محمد علي الكبير (وصف قصير للمقهى)... وأقبل على القهوة متمهلاً متردداً...»

(ب) حين يكون الاستئناف بعد انقطاع مهم، يُلجأ إلى وسائل إضافية نذكر منها الوسيلتين المعجميتين التاليتين :

(1) لواحق زمنية خاصيتها دلالتها على العودة إلى محور الزمن السردي (بعد قِطعة من السرد الرِّجعي مثلاً) :

(22) «انطلق أحمد عاكف، الموظف بالأشغال، مع المنطلقين... وكان من عادته (سرد رجعي)...**أمّا اليوم** فوجهته تتغير فتصير الأزهر لأول مرة...»

(23) «وفي اليوم التالي أقبل على النافذة وكان عزم أن ...(سرد رجعي)...**فالآن** جاء وقت التنفيذ...»

(أ) إعادة آخر جملة في النص السردي قبل انقطاعه وتكون الإعادة إمَّا تامة كما في (24) أو جزئية كما في (25).

(24) «...**مضى يذرع الطوار** في انتظار الترام... (وصف وتعليق)... **مضى يذرع الطوار** لأنه لم يكن يحتمل الجمود طويلاً...»

(25) «...**واستلقى على الفراش** ينشد قسطا من الراحة... (سرد رجعي)... لبث **مستلقيا في الفراش** دون أن يغمض له جفن...»

يُستفاد من المقارنة بين (أ) و(ب) أنه بقدر ما يكون الانقطاع مهماً تزداد الحاجة إلى استخدام وسائل إضافية لاستئناف السرد المنقطع. وهو مبدأ عام يحكم ضمان استمرار المحور كذلك كما سيتبين في المبحث التالي.

3 – وحدة المحور

في بداية النص السردي، تُدخَل مجموعة من الذوات المحورية. من هذه المحاور ما يختفي بُعَيْد إدخاله ومنها ما يستمر استمرار الحدث ذاته.

ويشكل مجموع محطات المحور الدائم الواحد «سلسلة محورية» لها بداية ونهاية ومراحل وسطى. وتسخر لضمان استمرار السلسلة المحورية وسائل مختلفة متكاملة منها ما هو لغوي صرف ومنها ما هو غير لغوي.

سنحاول في هذا المبحث أن نعطي عَيِّنات من الوسائل اللغوية المتوافرة في اللغة العربية لبلوغ هذا الغرض.

1.3 – إدخال المحور :

يتحتم التمييز بين نمطين من المحاور المُدخلة : المحاور الثانوية وهي المحاور التي لا تنتمي إلى الحدث المسرود ذاته والتي، إن انتمت إلى الحدث، تختفي بُعَيْد ظهورها لأوّل مرة، والمحاور الرئيسية وهي التي تمتاز بديمومة عبر النص السردي. ويمكن أن نميز، في بعض النصوص السردية، داخل هذه الفئة الثانية نفسها بين المحور الأساسي والمحاور التي تدور في فلكه (كما هو الشأن، مثلاً، في رواية خان الخليلي). ويحتم هذا التمييزَ أن هذين النمطين من المحاور يستلزمان وسائل لغوية متباينة سواءاً أتعلق الأمر بالإدخال أم بالمحافظة على الاستمرار.

(أ) يتم إدخال المحاور الثانوية لأول مرة حسب المسطرة التالية :

(1) يرد المكون المحور، باعتباره حامِلاً لمعلومة غير معطاة (دالاً على ذات تَرد لأوّل مرة) نَكِرة؛

(2) يأخذ هذا المكون، غالباً، موقع المفعول به كما هو الشأن في الجملة التالية :

(26) «...فرأى **فتاة** في أولى سن الشباب...»

(3) يمكن، أيضا، أن يحتل أحدَ مواقع اللواحق كما في الجملة (27) :

(27) «...وقلب عباس عينيه في المكان حتى استقرتا على **غلام** في الرابعة عشرة قصير...»

(4) وقد يرد هذا المكون كذلك في موقع الفاعل إلاّ أن ذلك نادر نسبيًّا :

(28) «...دخل في تلك اللحظة **رجل**...»

(29) «...أقبل على القهوة **عجوز مُهَدَّم**...»

(5) بوجه عام، تتم عملية إدخال المحاور الثانوية بطريقة تدريجية. وقد تأخذ هذه العملية، مثلاً، الشكل التالي : يحال، أوّلا، على الذات المعنية بالأمر بِسِمَةٍ عامة تتلوها الإحالة عليها بسمة أخَصَّ تتلوها الإحالة عليها باسم عَلم. مثال ذلك :

(30) «...وعلى كثب من المدخل تربع على الأريكة **رجل في الخمسين** (ي) وتحرك عند ذاك **الرجل الجامد** (ي) و لم يلتفت **إليه** (ي) أحد إلاّ الشاعر وقال **له** (ي) برجاء :

– **ياشيخ درويش** (ي)...»

(ب) أمَّا المحور الرئيسي فيتم إدخاله لأول مرة بطريقة مباينة حيث :

(1) يُورد دفعةً واحدة لا في مراحل؛

(2) ويحال عليه باسم علم؛

(3) ويأخذ موقعَ الفاعل في الجملة التي يرد فيها لأول مرة.

هذه الخصائص نجدها في الجملة افتتاحِ السرد في **خان الخليلي** المكررة هنا للتذكير :

(5) «انطلق **أحمد عاكف**، الموظف بالأشغال، مع المنطلقين»

ملحوظة : يلاحِظ ديك (ديك 1989 : 269) أن المكونات التي يتم بواسطتها إدخال محاور «جديدة» (ذوات لم يسبق إيرادها) تنزع إلى احتلال المواقع الأخيرة في الجملة.[6] ولعل اللغة العربية من اللغات التي تتسم بخاصية إرجاء إيراد المحور الجديد، إذا كان ثانوياً، إلى آخر الجملة ولو كان فاعلاً. من أمثلة ذلك ما نجده في النص (30) حيث يُفصَل بين الفعل والفاعل المحور مكون (أو أكثر من مكون...)

2.3 - استمرار المحور

حين يتم إدخال محور ما ينتقل هذا المحور من وضع «المحور الجديد» إلى وضع «المحور المُعطَى». من المحاور المعطاة ما يختفي بمجرد ظهوره نظراً لثانويته ومنها ما يستمر وروده عبرَ السرد إلى نهايته أو إلى إحدى مراحله الوسطى.

في هذه الفقرة سنبيّن ما تستخدمه اللغة العربية في مجال ضمان استمرار هذه الفئة الثانية من المحاور مميزين بين الحالات غير الموسومة والحالات الموسومة التي تستلزم إواليات أكثر تعقيداً لبلوغ هذا الغرض.

1.2.3 - الحالات غير الموسومة :

نكون أمام الحالة غير الموسومة المثلى ونحصل على ضمان استمرار السلسلة المحورية الواحدة حين يتوافر الشرطان الأساسيان التاليان : (أ) لا يفصل بين وُرُودَي المحور فاصل أو يكون هذا الفاصل قصيراً جداً؛ (ب) لا يوارد المحورَ المعني بالأمر أيُّ محور آخر في نفس القطعة السردية.

في هذه الحالة، لا تحتاج اللغة إلى أكثر من وسيلة بسيطة واحدة : وسيلة الإحالة الرجعية بواسطة ضمير. ويتّسم هذا الضمير، في الغالب، بالخاصيتين التاليتين :

---

(6) يدخل هذا النزوع في إطار ظاهرة أعم، ظاهرة ترتيب المكونات وفقاً لطبيعة ما تحمله من معلومات حيث تحتل المكونات ذات المعلومات المعطاة (أو «القديمة») المواقع الأولى في الجملة في حين تحتل المواقع الأخيرة المكونات التي تحمل معلومات جديدة.

- يرد في **شكل لاصقة للمحمول؛**
- **ويكون في موقع الفاعل.**

إن صحت هاتان الملاحظتان، كانت بنية الجملة النموذجية في القطع السردية المتضمنة لمحور واحد هي البنية (31) :

(**31**) [...]**[س** ي)...[...ف – ضم (ي) (مف) (ص)]]

من أمثلة الجمل النموذجية الواردة في القطع الأحادية المحور :

(**32**) «... وفي اليوم الأول من أيّام الصيام كابد أحمد عاكف (ي) تعبا مرهقا...ومضى (ي) إلى الوزارة... وعاد (ي) إلى البيت...وذهب (ي) إلى الحمام...»

2.2.3 – الحالات الموسومة :

نقصد، هنا، بالحالات الموسومة ما ينتج عن قَطْعٍ للوحدة المحورية الذي يمكن أن يحصل عن طريق إما التوقف (التوقف عن ذكر المحور لفترة قد تطول) أو إيراد محور آخر في نفس القطعة السردية. في هذه الحالات يتم استئناف السلسلة المحورية المتقطعة بوسائل معجمية أو صرفية – تركيبية أو منطقية.

(أ) بعد فترة من التوقف عن ذكر المحور، يُتم إحياؤه ويكون ذلك بواسطة إحدى الوسائل التالية : (أ) اسم علم و(ب) إحدى خصائص المحور المعني بالأمر و(ج) أحد أنماط ما يسميه ديك (ديك **1989**) «المحور الفرعي». من أمثلة ذلك النصوص الثلاثة التالية :

(**33**) «وقد نشأ الصديقان معا...(توقف)...كان **عباس الحلو**...(توقف)... أمسك **عباس الحلو** بالماكنة...»

(**34**) «وجعل يصغي (ي) إلى أمه... وقد أشارت أمه (ي)... ومضى **الرجل** (ي) إلى حجرة والده...»

(35) «ونهض مرة أخرى...ودلف من النافذة فرأى **قوائم الكرسي وحاشية الشال**[7]...»

حين يتوارد في نفس القطعة السردية محوران، يُلجَأ إلى الوسيلتين الأولَيَيْن دون الثالثة فيحال عليهما إمّا باسميهما أو بإحدى خصائصهما :

(36) «وتنحى **أحمد راشد** (ي)...فصار جنب **أحمد عاكف** (ح) وشعر **الرجل** (ح) باقترابه...والتفت **الشاب** (ي)نحوه... فتبسم **عاكف** (ح) وكان سرور **المحامي** (ي)...»

في هذا النص يتم رفع الالتباس بين الذاتين اللتين تشكلان محوري القطعة السردية عن طريق المقابلة بين الاسمين **أحمد عاكف وأحمد راشد** والصفتين **«الرجل»** و**«الشاب»**.

(ب) حين يتعلق الأمر بقطعة سردية تتضمن محورين اثنين يُحدثُ تواردهُما التباساً محورياً، يُلجأ لرفع هذا الالتباس إلى وسائل صرفية – تركيبية أهمها بالنسبة للغة العربية الوسائل التالية :

(1) يُقوَّى الضميرَ اللاصقة المحيل على أحد المحورين بضمير منفصل منبور كما في النص التالي :

(37) «كانت (ي) تؤمن بلا شك بأن كل قرش يجلبه هذا الزواج المرتقب بالفتاة (ح)سيكون لها (ي)نصفه وأن كل نعيم ستذوقه ستحظى (ي) **هيَ** (ي) بنصيبها...»

(2) يُعطَى أحدُ المحورين وضعَ المبتدأ تتلوه جملة. ويقوى تمييزه، عادة، عن طريق مؤشر الابتداء الصرفةِ المتقطعة **«أمَّا...ف»** :

(38) «وعدلت صامتة عن طريق الدراسة إلى الأزهر فتبعها وهو يكاد يخرج من جلده فرحاً ورجع رأسُها صدى هذه الكلمات 'طريق مأمون... ظلام وشيك...' **وأمَّا عباس الحلو** فقد لحق بها وسار لصقها وهو يقول...»

---

(7) في هذا النص تحيل العبارة **«قوائم الكرسي وحاشية الشال»**، بطريقة غير مباشرة على الجارة التي يهواها أحمد عاكف. هذه العبارة تشكّل «محوراً فرعياً» على أساس أنها تدل على بعض لوازم الذات الواردة محوراً معطى في نص سابق.

(3) لنفس الغرض، يُستخدم التركيب : [جملة، ذيل] حيث يقوم الذيل بتوضيح ما يحيل عليه الضمير المتضمن في الجملة :

(39) «وعلى بعد أذرع رأته (ي)، **رجلُها** (ي)...»

(4) يستخدم السارد، أيضاً، في حالة توارد محورين، إوالية «سردية ــ نحوية» تكمن أساساً في ما يلي : يُتخذ أحدُ المحورين **«وجهة نظر»** لسرد الوقائع ويحمل نتيجة لذلك الوظيفة «الوِجهية» الفاعل؛ ويحدث ذلك، كما هو متوقع، في الجمل ذات المحمول الدال على إدراك حسي مثل **«سمع»** و **«رأى»**.

في هذه الحالة يفقد المحور الآخر شيئاً من محوريته فيأخذ، بذلك، وضع المفعول أو وضع أحد اللواحق.

في النص التالي مثال يوضح عملية نقل المحورية من مكون إلى مكون آخر عن طريق تغيير وجهة النظر :

(40) «وأقبل (ي) على القهوة متمهلاً متردداً... وما كاد يعبر (ي) بابها حتى رأى (ي) المعلم نونو (ح) يتوسط جماعة من الأفندية...ورآه (ي) المعلم (ح) فنهض (ح) قائماً مبتسماً...»

(ج) ليس من النادر أن نجد في النص السردي قِطعاً مثل (41) :

(41) «لعل الساعة الوحيدة التي داومت عليها من حياتها الغابرة هي انطلاقها إلى الخارج عند الأصيل من كل يوم ولكنها الآن تطيل الوقوف أمام المرآة المصقولة، أصلها ثابت في الحوض الذهبي وفرعها سامق في سماء الغرفة...»

تتميز هذه القطعة عن باقي ما أوردناه لحد الآن بالسمات التالية :

(أ) يشكل الفحوى السردي لهذه القطعة حدثا فرعيًّا جديداً من أحداث رواية زقاق المدق؛

(ب) وتكمن جدة القطعة، كذلك، في الانتقال من محور إلى محور آخر، (من الحديث عن شخصيتي **عباس الحلو وحسين كرشة** إلى الحديث عن **حميدة**)؛

(ج) من المفروض، وفقا للمسطرة العامة، أن يحال على المحور المنتقل إليه

بوسيلة أخرى (اسم العلم «حميدة» مثلاً) غير الضمير – اللاصقة (حياتها، انطلاقها، لكنها...) الذي لا يسوغ استخدامه، كما تقدَّم، إلاّ في حالات الوحدة المحورية المثلى، أي في قطعة سردية تتضمن محوراً واحداً ولا يفصل بين الورود الأول لهذا المحور والضمير الذي يعود عليه فاصل؛

(د) لربط هذا الضمير بالمحور المعني بالأمر في هذه القطعة، (أي **حميدة**)، يلجأ القارىء إلى استخدام إواليات استدلالية على أساس المعلومات الواردة في القطعة والمعلومات التي سبق أن أُعطِيَتْه فيما سلف من القطع. أهم المعلومات التي تشكل انطلاقاً للسلسلة الاستدلالية هي الواردة في الجملة **«هي انطلاقها إلى الخارج عند الأصيل من كل يوم»**[8].

لهذه الظاهرة النصية أهمية كبرى بالنظر إلى الأنحاء القالبية التي من قبيل النحو الوظيفي حيث تعني أن الملكات التي تؤلّف، مجتمعةً، قدرة مستعمل اللغة الطبيعية ليست واردة بالنسبة للخطاب – الجملة فحسب بل هي واردة، كذلك، وعلى الخصوص حين يتعلق الأمر بنص كامل. فالقارىء، يستخدم أثناء عملية تأويله للنص، على الأقل، الملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والاجتماعية. فيما يخص الظاهرة التي استوقفتنا في القطعة (41)، يلجأ القارىء إلى الملكة المنطقية للتعرف على ما يحيل عليه الضمير – اللاصقة إلى جانب ملكات أخرى. ويعني هذا، بالنسبة لبنية القالب المنطقي في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، أنه من الضروري إضافة قالب منطقي فرعي (إلى باقي القوالب الفرعية) يضطلع بمهمة رصد الاستدلالات المنطقية التي تربط لابين جملة وجملة بل بين قطعة وقطعة أخرى (أو قطع أخرى) من نفس النص، فيكون بذلك القالب المنطقي يشمل القوالب الفرعية التالية : (أ) منطق المحمولات و(ب) منطق الحدود و(ج) منطق الحمول و(د) المنطق القضوي و(هـ) المنطق الإنجازي و(و) **«المنطق النصّي»**.

3.2.3 – سلمية ضمان استمرار المحور :

يخلص كْيفون (كْيفون 1983) إلى أن الوسائل اللغوية التي تسخرها اللغات

---

(8) هذه المعلومة تُتّخذ منطلقاً للمسلسل الاستدلالي الهادف إلى التعرف على المحال عليه، **حميدة**، باعتبار الانطلاق عند الأصيل، كما هو وارد في نصوص سابقة، من عاداتها اليوميّة.

ن استمرار الوحدة المحورية تخضع لسلمية تنطلق من الوسائل التي تستخدم لضمان هذا الاستمرار في الحالات غير الموسومة إلى الوسائل التي يلجأ إليها لضمانه في الحالات الموسومة (لاستئناف السلسلة المحورية بعد انقطاعها). فيما يخص اللغة العربية، يمكن القول إن مبدأ السلمية وارد وإن من الممكن التمييز، في هذا الباب، بين خمس سلميات على الأقل هي : (أ) «سلمية الضمائر» و(ب) «سلمية الإحالة» و(ج) «سلمية الوظائف» و(د) «سلمية الرتبة» و(هـ) «سلمية الحجم الصوتي».

(أ) الضمائر في اللغة العربية، كما في لغَاتٍ كثيرة أخرى، نمطان : ضمائر متصلة غير منبورة وضمائر منفصلة منبورة. تُستخدم الضمائر الأولى، كما سبق أن بيّنّا، لضمان استمرار وحدة المحور حيث لا انقطاع في حين ترد الضمائر الثانية للتقوية في الحالات التي تُقصد فيها المقابلة بين محورين متواردين في نفس القطعة السردية.

على هذا الأساس، يمكن أن نقيم بين هاتين الفئتين من الضمائر السُّلّمية التالية :

(42) سلمية الضمائر :

الضمائر المتصلة > الضمائر المنفصلة

(ب) بيّنا في المباحث السابقة أن الإحالة على محور ما يمكن أن تتم بواسطة ضمير أو اسم علم أو عبارة دالة على خاصية من خصائص المحال عليه أو ما أسماه ديك «محوراً فرعياً». هذه الوسائل كلها عبارات محيلة إلاّ أنها تتفاوت من حيث قدرتها على ضمان استمرار الوحدة المحورية كما يتضح من السلمية التالية :

(43) سلمية الإحالة :

ضمير > محور فرعي > خاصية > اسم علم.

مفاد السلمية (43) أنه يُكتفَى بالضمير (المتصل) حين لا انقطاع ويُلجأ إلى الوسائل الثلاث الأخرى في حالات انقطاع السلسلة المحورية التي تتفاوت من حيث الوسم.

(ج) تقدّم، كذلك، أن المكون المتخذ «وجهة نظر» في قطعة سردية ما

والآخذ، لهذه الخاصية، الوظيفة الوجهية الفاعل أكثر محورية من المكون المفعول أو المكون الخارج عن حيز الوجهة (لاحق من اللواحق). ذلك ما يفاد من سلمية الوظائف (44) :

(44) سلمية الوظائف :

فاعل > مفعول > حدود غير وجهية

(د) من المعلوم أن الترتيب الأكثر محايدة في الجملة الفعلية العربية هو الترتيب فعل - فاعل - مفعول. لهذه الخاصية تُعتَبر الجملة الفعلية التي يتصدرها الفعل متلوّاً بالفاعل التركيب الذي يلائم القِطعَ السردية ذات المحور الواحد.

مفاد هذا أن المحور الواردَ بعد الفعل، سواء أكان فاعلا أم مفعولاً، أكثر استمرارية من المحور الوارد قبل الفعل (= المتصدر للجملة). يدل على صحة ذلك أن الجمل ذات الرتبة فاعل - فعل - مفعول أو الرتبة مفعول - فعل - فاعل تُستَخدم عادة للمقابلة بين محورين متنافسين أو للانتقال من محور إلى آخر.

سلمية الرتبة، على هذا الأساس، هي إذن (45) :

(45) سلمية الرتبة :

ف ــ فا ــ مف > { فا ــ ف ــ مف / مف ــ ف ــ فا }

(هـ) سبق أن بينّا أن عدد (وحجم وتعقيد) الوسائل التي تسخرها اللغات لضمان وحدة المحور يزداد وفقاً لأهمية الانقطاع الحاصل في السلسلة المحورية حيث إن هذه الوحدة يُكتفَى لاستمرارها بوسائل بسيطةٍ في حين أنه يُلجأ إلى وسائل أكثر عدداً وأكثر تعقيداً حين يراد الاستئناف بعد انقطاع.

فيما يتعلق، خاصة، بحجم المكونات المستخدمة لضمان استمرار وحدة المحور، يمكن أن نضع، بالنسبة للغة العربية السلمية التالية :

(46) سلمية الحجم الصوتي =

مركب اسمي > ضمير منفصل > ضمير متصل

التي مفادها أن المحور المدلول عليه بمركب إسمي أقل استمرارية من المحور

المحال عليه بضمير منفصل الذي هو أقل استمرارية من المحور المحال عليه بضمير متصل.

4 – وحدتا الحدث والمحور : الاختلافات والائتلاف :

أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن وحدة الموضوع ووحدة الحدث ووحدة المحور تتعالق فيما بينها تعالق استلزامٍ يتضح من خلال السلمية (3) المكررة هنا للتذكير :

(3) الموضوع > الحدث > المحور

أشار ڤيفون (ڤيفون 1983) إلى وجود علاقة الاستلزام هذه وصاغ على أساسها السلمية (3) إلا أنه لم يبيّن كيف تتحقق هذه العلاقة في النصوص السردية إذ إنه لم يتناول في بحثه إلا وحدة المحور.

في هذا المبحث، نحاول، انطلاقاً من معطيات النصين المدروسين أن نرصد بعضاً من العلائق القائمة بين وحدة الحدث ووحدة المحور والوسائل التي تسخرها اللغة العربية لضمان استمرار الوحدتين معاً، على أن تكون هذه المحاولة مجرّد نقطة انطلاق لبحث دقيق وشامل لما يضمن، لغويًّا، وحدة الخطاب السردي ككل.

1.4 – الاختلافات :

لا جدال في أن وحدة الحدث ووحدة المحور تشكّلان مستويين متباينين في وحدة الخطاب السردي. ويتجلى استقلال هذين المستويين فيما يلي :

(أ) يتوارد في نفس القطعة السردية المتضمنة لحدث واحد (أو واقعة واحدة من حدث ما) محوران (أو أكثر) متنافسان. ويمكن القول إن هذا النوع من القطع هو الغالب في النصوص السردية. وقد مرّت بنا أمثلة من القِطَع المتوارد فيها أكثر من محور.

(ب) ونجد، في مقابل ذلك، قطعاً سردية تتعدد فيها الأحداث بيد أن المحور واحد. ويحصل ذلك في النصوص السردية ذات المحور الأساسي الواحد (**أحمد عاكف** في رواية **خان الخليلي**، مثلاً) الذي من سماته وروده المستمر عبر وقائع الحدث المسرود.

(ج) ليس من الضروري أن يُؤدى انقطاع الحدث إلى انقطاع في وحدة

المحور. فمن الممكن أن يظل محور الحَدَثِ المنقطع محطّ الحديث في القِطَع الوصفية أو التعليقية أو في قِطَع السرد الرَّجعي. فليس نادراً، في رواية **خان الخليلي** أن تظل شخصية **أحمد عاكف** محط الحديث في وصف أو تعليق أو سرد رجعي يتخلل سرد الحدث. مثال ذلك ما نجده في القطعة التالية حيث ننتقل من السرد إلى سرد رجعي ثم إلى وصف قبل أن يُستأنَف السرد من جديد والمحور واحد :

(47) «انطلق أحمد عاكف الموظف بالأشغال مع المنطلقين. وكان من عادته أن يتخذ سبيله في مثل تلك الساعة كلّ يوم إلى السكاكيني. أمّا اليوم فوجهته تتغير فتصير الأزهر لأول مرة. حدث هذا التغير بعد إقامة في السكاكيني طويلة امتدت أعواماً مديدة واستغرقت عقوداً من العمر كاملة... كان الرجل من أمر هذا الانتقال في حيرة. كان قلبه ينازعه إلى المقام القديم الحبيب ويمتلىءُ حسرة كلما ذكر أنه قذف به إلى حي بلدي عتيق... وبين الحزن والتعزي والأسى والتأسي، مضى يذرع الطوار في انتظار ترام يوصله إلى ميدان الملكة فريدة...»

(د) تبيّن ممّا أوردناه في المباحث السابقة أن اللغة تستخدم إوالياتٍ متباينة لضمان استمرار وحدة الحدث ووحدة المحور.

رغم ذلك سنرى، في الفقرة الموالية، أن بين هذه الإواليات التقاءاتٍ وإن تباينت.

2.4 – الائتلاف :

وحدة الحدث ووحدة المحور مستويان مختلفان لوحدة الخطاب، كما تبين لنا، إلاّ أن هذا لا يعني أنهما مستقلتان عن بعضهما استقلالاً تامًّا. ونورد في ما يلي بعض الملاحظات التي تؤشر إلى أن الوحدتين، على اختلافهما، كثيراً ما تلتقيان فيكون ضمان استمرار إحداهما في ضمان استمرار الثانية.

(أ) ثمة ترابط ملحوظ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، بين محورية عنصر من عناصر النص وورود هذا العنصر في قطعة سردية أو في قطعة غير سردية. ويمكن إجمال مظاهر هذا الترابط في مايلي :

(1) يتوقف وضع المحور (رئيسيته أو ثانويته) على الدور الذي يقوم به بالنظر

إلى الحدث موضوعِ السرد. فالمحور الذي يقوم بدور هام في الحدث يكون محوراً رئيسياً (أو أحد المحاور الرئيسية) في حين أن المحور ذا الدور المحدود في الحدث يكون محوراً ثانوياً.

(2) يترتب عن ذلك أن المحور الرئيسي يدوم أكثر من المحاور الثانوية، أي تستمر سلسلته عبر النص السردي أكثر مما تستمر سلاسل المحاور الثانوية التي تختفي بمجرد انتهاء الدور الذي تقوم به بالنظر إلى الحدث المسرود. أمّا المحاور التي لا تَرِد إلاّ في القِطَع غير السردية (في وصف أو تعليق مثلاً) فتأخذ أدنى درجات الاستمرارية في النص بل يمكن أن تختفي بمجرد ورودها.

على أساس هذه الملاحظات يمكن أن نضع السلمية التالية :

(48) **سلمية المحورية :**

أ – محاور القطع السردية > محاور القطع غير السردية

ب – محور رئيسي > محاور ثانوية.

(ب) تسلسل المحور وتسلسل الحدث عمليتان متباينتان إلا أنهما غالباً ما تتوازيان، على الأقل، في أهم مراحلهما :

(1) تُستخدَم القطعةِ الافتتاحية في النص السردي لإدخال الحدث المروم سرده ومحاوره في ذات الوقت (خاصة المحور الرئيسي). في خان الخليلي مثلا تتطابق بدايتا السلسلتين الحَدثية، المحورية في نفس الجملة، الجملة (5) المكررة هنا للتذكير :

(5) «انطلق أحمد عاكف الموظف بالأشغال مع المنطلقين».

(2) ليس من النادر أن يتزامن الانتقال من محور إلى محور مع الانتقال من حدث إلى حدث. في هذه الحالة نصبح أمام قطعة جديدة تتضمن حدثاً ومحوراً قائمي الذات. ويصدق هذا على رواية **زقاق المدق** حيث نجد قطعاً تستقل – استقلالاً نسبياً – من حيث الواقعة ومن حيث المحور معاً.

(3) ويحدث كثيراً أن يُستأنَف سرد الوقائع بعد انقطاع بواسطة الرجوع إلى أحد المحاور التي تتضمنها كما هو الشأن في النص التالي :

(49) «واستخرج (ي) من المكتبة كتاباً **يقرأ** فيه. وكان والده في تلك الأثناء...(قطعة ذات واقعة ومحور مختلفين)... لم يستطع **أحمد** (ي) أن يركز انتباهه في **القراءة** ...»

في هذا النص نرى أن الرجوع إلى الواقعة الأولى يتم بواسطة العودة إلى محورها (**أحمد عاكف**).

(4) يمكن أن يتزامن انقطاع الوحدة الحَدَثية والوحدة المحورية. ويحدث ذلك خاصة حين يكون الفاصل قطعة يتدخل فيها الكاتب للتعليق على الحدث المسرود أو على أحد المشاركين فيه.

(5) سبق أن أشرنا إلى أن ثمة حالات ينقطع فيها الحدث دون أن تنقطع السلسلة المحورية حيث يظل نفس المحور وارداً في القطعة الفاصلة. في هذه الحالات يمكن أن نقول إن انقطاع الحدث انقطاع جزئيٌ فقط إذ يظل الحدث مستمرا بعض الاستمرار بواسطة محوره أو أحد محاوره.

(ج) نظراً لهذه الالتقاءات، ليس من المستغرب أن نجد بعضاً من الوسائل اللغوية تُسخَّر لضمان وحدتي الحدث والمحور معاً. من هذه الوسائل مايلي :

(1) من خصائص اسم الإشارة («**ذلك**» / «**هذا**») الخطابية أنه يعود، عَوْدَ ضمير، على قطعة سردية بكاملها بما فيها الواقعة والمشاركون فيها ومن ضمنهم المشارك المحور.

(2) تشكّل الرتبة فعل – فاعل سمة من أهم سمات الجمل التي تُستخدَم للحفاظ لا على استمرار الحدث فحسب بل كذلك على استمرار السلسلة المحورية. دليل ذلك أن الرتبة المعكوسة فاعل – فعل تسم التراكيب التي تُستخدَم في مقام انقطاع إحدى الوحدتين، خاصة في مقام الانتقال من حدث إلى حدث أو من محور إلى محور.

(3) مرَّ بنا أن التراكيب النموذجية التي تَرِد في القِطَع السردية التي لا يشوبها انقطاع هي الجمل الحرة التي تتوالى في شكل سلسلة عطفية. ويمكن أن نضيف هنا الملاحظة التالية : يمكن أن نقول، في إطار «مبدإ التناظر» الذي دافعنا عن وروده في مكان آخر (المتوكل 1986)، إن العطف الأمثل هو ما يتوافر فيه، بالإضافة إلى شروط أخرى، الشرطان التاليان :

– أن يكون للسلسلة العطفية كلها نفس المحور؛
– وأن يحتل هذا المحور نفسَ الموقع في الجمل المتعاطفة.

(د) يمكن تعميم ملاحظة أن الجملة الرئيسية تحمل المعلومة التي تضمن استمرار الوحدة الحدثية في حين أن الجملة المُدمَجة تشرح أو تعلق أو تصف (أي تؤطر المعلومة الواردة في الجملة الرئيسية) بأن نقول إن هذا التقابل بين الجملتين وارد سواء أتعلق الأمر بوحدة الحدث أم بوحدة المحور.

ليست هذه إلا عينات من الالتقاءات الممكنة بين وحدتي الحدث والمحور يمكن أن تضاف إليها عينات أخرى في إطار بحث قائم الذات يضطلع برصد الإواليات التي تضمن استمرار وحدة الخطاب ككل عن طريق رصد نقاط التلاقي بين هاتين الوحدتين وبينهما وبين وحدة الموضوع التي لم تأخذ، بعد، نصيبها من البحث اللغوي.

5 - استخلاصات وآفاق

لم نكن نأمل من وراء هذا البحث أن نلم بجميع جوانب وحدة الخطاب السردي وإنما كان هدفنا رصدَ أهم ما تسخره اللغة العربية من وسائل للحفاظ على استمرار السلسلتين الحدثية والمحورية واستئنافهما إن تعرضتا لانقطاع. هذا البحث، طبعاً، لا يرق إلى ما يتطلبه موضوعه من الدقة والشمول إلاّ أنه، مع ذلك، يسمح باستخلاص بعض النتائج وفتح بعض الآفاق نورد منها ما يلي :

(أ) توحي معطيات المتن المدروس (روايتي نجيب محفوظ) بأن المبادىء العامة التي تَوَصّل إلى وضعها كَيفون (كَيفون 1983) وجماعة الباحثين الذين شاركوه مشروعه واردة بالنظر إلى ما تستخدمه اللغة العربية من وسائل لضمان استمرار وحدتي الحدث والمحور في النصوص السردية. فاللغة العربية تسخِّر، لبلوغ هذا المرمى، نفس أنماط الوسائل التي تسخرها اللغات التي شكلت موضوع بحوث ذلك المشروع. وتكمن أهمية هذه النتيجة، إن صحَّت، في أنها تؤشر إلى وجود كليات لسانية تحكم الإواليات التي تستخدمها اللغات الطبيعية في الخطاب السردي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار كون اللغة العربية تباين، نمطيًّا، اللغات التي دُرِست في هذا الباب[9].

---

(9) معنى ذلك أن تلك البحوث يمكن أن نقول عنها، نظراً لتباين اللغات المدروسة، إنها تصل إلى قدر معقول من الكفاية النمطية.

(ب) ترمي البحوث التي من هذا القبيل إلى الكشف عن الإواليات اللغوية التي تستخدمها اللغات الطبيعية لضمان تناسق الخطاب السردي. وهي بذلك تُسهِم في وصف جانبٍ مهم من جوانب ما يشكّل، عادة، موضوع الدّراسات التي تستهدف «تحليل الخطاب».

(ج) إلا أن أهمية هذا النمط من البحوث تكمنُ، من وجهة نظر اللساني، في أنها تدعّم افتراض أن الرصد الكافي لخصائص اللغات الطبيعية يستلزم تناول هذه الخصائص في إطار خطاب متكامل (أي نص تؤطره ظروف إنتاجه) لا في إطار جملة مجرّدة معزولة عن سياق إنجازها. وقد تبيّنَ لنا، في هذا البحث، أن مجموعة من الخصائص المعجمية والصرفية – التركيبية لا يمكن أن توصَف وتُفسَّر الوصفَ والتفسير الكافيين إلاّ إذا أخذ بعين الاعتبار ما تقوم به من دور في إنتاج وتأويل الخطاب، إلا إذا جاوزنا في معالجتها مستوى الجملة إلى مستوى النص :

(1) يظل رصد سمات الصيغة والجهة والزمن رصداً قاصراً ما لم نتناول الوظائف التي تقوم بها هذه السمات داخل نص متكامل. فقد تبيّن لنا أن الفروق الجهية والصيغية والزمنية الرائج ذكرها في مختلف الأنحاء لا يمكن أن تأخذ معناها كاملاً ولا أن يثبت ورودها إلاّ إذا أخذ بعين الاعتبار أنها إواليات تسخرها اللغات للمحافظة على استمرار وحدة الحدث المسرود أو قطعها أو استئنافها بعد القطع.

(2) يتيسّر وصف الخصائص التداولية للجمل الرئيسية في مقابل الجمل المدمجة حين تؤخذ وظيفة هذين النمطين من الجمل بعين الاعتبار : سرد الوقائع والحفاظ على استمرارها من جهة وتأطير هذه الوقائع (وصفاً أو شرحاً أو تعليقاً) من جهة ثانية. بذلك يتضح معنى الإدماج كاملاً حيث تضاف إلى ثانوية الجملة المدمجة صورياً (تركيبياً) ثانويتها تداولياً وخطابيًّا.

(3) يستوفي وصفُ الرتبة في اللغات شروطَ ملاءمته حين يُعالج البعدَ الخِطابي لهذه الظاهرة، حين يؤخذ بعين الاعتبار الدور الذي يقوم به ترتيب المكونات بالنظر إلى استمرار وحدتي الحدث والمحور وانقطاعها أو الانتقال من حدث إلى حدث أو من محور إلى محور. بهذا، يمكن أن نفهم فهما معقولاً الفروقَ بين مختلف الرتب المتوافرة في اللغة الواحدة أو في نمط معيَّن من اللغات.

(4) يُعَلِّل، وظيفيًّا، تواجدُ الصنفين من الضمائر، المتصلة والمنفصلة، بربط

كلٌّ منهما بالدور الخِطابي الذي يؤدِّيه : ضمان استمرار السلسلة المحورية بالنسبة للصنف الأول ورفع اللَّبس المحوري والانتقال من محور إلى محور بالنسبة للصنف الثاني.

(5) يتبيَّن، حين يصبح موضوعُ المقاربة نصًّا كاملاً، أن عدد الوظائف، التركيبية منها (الفاعل والمفعول) والتداولية (المبتدأ، الذيل، المحور، والبؤرة) لايمكن أن يتم تحديده ولا يمكن أن تُضبط شروط إسناد هذه الوظائف بالكيفية المثلى إلاّ إذا روعي دورها في ضمان تناسق الخطاب وضمان استمراره.

(6) وممّا تبينه، كذلك، الأبحاث التي من هذا القبيل ورود المبدإ الوظيفي العام الذي يربط ربط انعكاس بساطة الغرض التواصلي أو تعقيده وبساطة الوسائل المستخدمة لتأديته أو تعقيدها.

هذه في إيجاز شديد، بعض الأمثلة لما يمكن أن نستنتجه عن الترابط القائم بين السمات البنيوية للعبارات اللغوية والدور الذي تقوم به هذه العبارات في إنتاج نمط معيَّن من الخطابات، الخطاب السردي. ولا تشكل هذه الأمثلة، بحال من الأحوال، قائمة نهائية للظواهر التي يستلزم وصفُها ربطَها بوظيفتها الخِطابية.

(د) من المطامح الأساسية المنصوص عليها في الكتابات الأولى للنحو الوظيفي دراسة خصائص اللغات في أبعادها الخِطابية. إلا أن أهم الدراسات التي قيم بها في إطار هذا النحو انحصر مجالها، في الغالب الأعم من الأحوال، في الجملة. وقد عاد الاهتمام، في السنوات الأخيرة، إلى هذا المطمح حيث دعا عدد من المشتغلين في إطار النحو الوظيفي (بولكستاين 1987 و1990، ديك 1989، ماكنزي وكيزر 1990) إلى توسيع مجال البحث بحيث يجاوز الجملة إلى النص الكامل مؤطَّراً بظروف إنتاجه.

ولا جدال في أن هذه الدعوة واردة إذا تعلق الأمر بنحو كالنحو الوظيفي. ويمكن تلخيص ما يجعل منها دعوة مشروعة على الشكل التالي :

(1) النحو الوظيفي مهيَّأ، من حيث أهدافه ومبادئه المنهجية وبنية جهازه الواصف، لمقاربة خصائص العبارات اللغوية في أبعادها الخطابية. بتعبير آخر، لايعسر على النحو الوظيفي، نظراً لكونه نحواً مؤسساً تداولياً، أن يجاوز وصفَ الجملة إلى وصف النص.

(2) إن الاهتمام بالأبعاد الخطابية لخصائص اللغات لا يمكن إلاّ أن يفيد النحو الوظيفي. والفائدة هنا فوائد، نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

يمكن أن يعاد النظر في مسطرة إجراء القواعد المتعلقة ببعض الخصائص التي لا يمكن أن ترصد، كما رأينا، إلا في إطار نص متكامل كالخصائص الصيغية والجهية والزمنية والخصائص الوظيفية. في هذا الباب، على النحو الوظيفي أن يعيد النظر في اقتراحاته المتعلقة بتنميط الوظائف التداولية من جهة وبإسناد هذه الوظائف من جهة ثانية.

ومن المستحسن كذلك أن يُعَاد النظر في عدد المستويات الواردة في البنية التحتية وفي طبيعتها؛ ويتعلق الأمر على وجه الخصوص[10] بمستوى القضية، الذي تبين لنا من هذا البحث أن وروده لايثبت حين يكون الخِطاب قطعة سردية. إذا صحَّت هذه الملاحظة، أصبح لزاماً علينا أن نُسند للعبارات اللغوية بنيَاتها التحتية وفقاً لنمط الخطاب التي ترد فيه. وتصدق نفس الملاحظة على إسناد القوة الإنجازية التي ترتبط بدورها، كما رأينا، بنوع الخطاب.

وأخيراً، يمكن أن يعاد النظر في بنية النحو الوظيفي ذاتها على ضوء ما عليه أن يضطلع به حين يتم توسيع مجاله. من ذلك أن القالب المنطقي، كما بيَّنا، يجب أن يُغْنى بقالب فرعي إضافي تكون مهمته رصدَ الاستدلالات التي تربط بين معلومات واردة في قطع متباينة من نفس الخطاب.

بهذه التعديلات (وبغيرها) يصبح نموذج مستعملي اللغات الطبيعية قادراً، حقاً، على وصف قدرة المتكلم لا على إنتاج الجمل فحسب بل كذلك على إنتاج نصوص متكاملة وتأويلها.

---

(10) يمكن أن نذهب إلى أكثر من ذلك فنقول إن العبارات الواردة في القِطَع السردية لاتتضمن إلا المستوى التمثيلي أي الحمل. فليست فيها قضية ولا قوة إنجازية. على هذا الأساس لايكون لهذه العبارات إلاّ ما يؤشر للنمط الجملي الذي تنتمي إليه (جمل خبرية). من الأدلة التي يمكن سوقها في باب انعدام القوة الانجازية في العبارات السردية المحض أننا لانجد فيها اللواحق الإنجازية التي من قبيل «بصراحة» و «بصدق».

المراجع

المراجع باللغة العربية

ابن هشام : **مغني الليب**، القاهرة، (د ت).

الجرجاني : **دلائل الإعجاز**، القاهرة، 1969.

طه، عبد الرحمان : **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، دار النشر والتوزيع الحديثة، 1987.

محفوظ، نجيب : **خان الخليلي**، دار القلم، 1972.

محفوظ، نجيب : **زقاق المدق**، دار القلم، 1972.

المتوكل، أحمد : **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدارالبيضاء، 1985.

المتوكل، أحمد : **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، الدارالبيضاء، 1986.

المتوكل، أحمد : **من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدارالبيضاء،1987.

المتوكل، أحمد : **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، 1988 أ.

المتوكل، أحمد : **قضايا معجمية : المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988 ب.

المتوكل، أحمد : **الجملة المركبة في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، 1988 ج

المتوكل، أحمد : **اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.

المتوكل، أحمد : **البنية والوظيفة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1993.

السكاكي، أبو يعقوب : **مفتاح العلوم**، القاهرة 1937.

سيبويه : **الكتاب**، القاهرة. 1966.

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، الكويت، 1977.

المراجع باللّغات الأجنبيّة

Barthes, R. 1976, S/Z, Paris : points.

Bolkestein, A.M., 1985, «Cohesiveness and syntactic variation : quantitative Vs qualitative grammar». In Bolkestein et al(eds).

Bolkestein, A.M., 1987, «Discourse functions of predications : the background / foreground distinction and tense and voice in Latin main and subordinate clauses», in Nuyts and Schutter (eds).

Bolkestein, A.M., 1990, «Unreportable linguistic entities in Functional Grammar», in Pinkster and Genee (eds)

Bolkestein et al (eds), 1985, *Syntax and Pragmatics in Functional Grammar*, Foris.

Cole, P. (ed), 1978, Pragmatics, Syntax and Semantics, 9, New York : Academic Press.

Cole, P. (ed), 1981, *Radical Pragmatics*, New York : Academic Press.

Cole, P. and Morgan, I. (eds), 1975, *Speech acts, Syntax and semantics*, 3, New york : Academic Press.

Connolly, J. and Dik, S.C., 1989, *Functional Grammar and the Computer*. Dordrecht : Foris.

Corum, C., 1975, «A pragmatic analysis of parenthetic adjuncts», *Chicago linguistic society*, 11

Cuvalay, M., (Forthcoming), «Auxiliary Verbs in Arabic», *Proccedings from the 4th international conference on Functional Crammar.*

Dik, Simon C., 1978, *Functional Grammar*, North-Holland : Amsterdam.

Dik, Simon C., 1980, *Studies in Functional Grammar*, London : Academic Press.

Dik, Simon C., 1988, *Idioms in a Functional Grammar*, Paper, Institute for general linguistics, university of Amsterdam.

Dik, Simon C., 1989 a, *The Theory of Functional Grammar*, Part 1 : The structure of the clause, Dordrecht : Foris.

Dik, Simon C., 1989 b, «Relational reasoning in Functional Grammar», In Connolly and Dik, S.C (eds).

Dik, Simon C., 1989 c, «Functional Grammar Computational Model of the Natural Language User», in Connolly, J. and Dik, S.C.(eds).

Dik, Simon C (et al), 1990, «The hierarchical structure of the clause and the typology of adverbial satellites», in Nuyts et al (eds).

Foley, W. and Van Valin, R., 1984, *Functional Syntax and Universal Grammar*, Cambridge : Cambridge University Press.

Givón, T., 1975, «Topic, pronoun and grammatical agreement», in Ch. Li (ed).

Civón, T., 1982, «Tense-Aspect-Modality : the Creole Prototype and Beyond», in Hopper (ed).

Givón, T., 1983, «Topic Continuity in Discourse : an introduction», In Givón (ed).

Givón, T.,(ed), 1983, *Topic continuity in discourse : a quantitative Cross-linguistic Study*, Amsterdam : J. Benjamins.

Gordon, D. and Lakoff, G. 1975, «Conversational Postulates», in Cole and Morgan (eds).

Grice, P.H., 1975, «Logic and Conversation», in Cole and Morgan (eds).

Hannay, M., 1985, «Inferrability, discourse boundness and Subtopics», In Bolkestein et al (eds).

Hannay.M., 1990, «Pragmatic Functions Assignment and Word Order Variation in a Functional Grammar of English», *W P F G.*, n° 38.

Hengeveld,P.C. 1988, «Layers and Operators», *W P F G*, n° 27.

Hopper, P.I. (ed), 1982, *Tense-Aspect : Between Semantics and Pragmatics*, Amsterdam : J. Benjamins.

Hyman L., 1977, «On the change from SOV to SVO : evidence from Niger-Congo». In Li, Ch. (ed).

Li,Ch. (ed), 1976, *Subject and Topic,* New york : Academic Press.

Li,Ch.(ed), 1977, *Word order and word order change*, Austin, University of Texas Press.

Mackenzie.J.L. and keizer, E., 1990. «On assigning pragmatic functions in English», W P F G. n° 38.

Morgan,J. 1978, «Two types of conventions in indirect Speech Acts» in *Syntax and Semantics* 9 : Pragmatics in P. Cole (ed.), 261-281. New york : Academic Press.

Moutaouakil, A., 1982, *Reflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*, Publications de la faculté des lettres, Rabat.

Moutaouakil, A., 1984, «Le focus en Arabe : vers une analyse fonctionnelle», *Lingua* 64.

Moutaouakil A., 1985, «Topic in Arabic : Towards a functional analysis», In Bolkestein et al (eds).

Moutaouakil, A., 1986, «Towards an adequate representation of illocutionary Force in Functional Grammar», *W P F G,* n° 10.

Moutaouakil, A., 1988, *Essais en Grammaire Fonctionnelle,* Rabat, S M E R.

Moutaouakil,A., 1989, *Pragmatic Functions in a Functional Grammar of Arabic*, Dordrecht : Foris.

Moutaouakil, A. (Forthcoming), *Fonctionalité et description syntaxique*. Rabat, Okad.

Moutaouakil, A. (Forthcoming), *Syntax, Pragmatics and Logic in the Theory of Functional Grammar.*

Nuyts,J, and Schutter, G.(eds), 1987, *Getting one's words into Line : word order and Functional Grammar*, Dordrecht : Foris

Nuyts, J., et al(eds), 1990, *Layers and levels of representation in language theory : A functional view*, Amsterdam : Benjamins.

Pinkster, H. and Genee, I. (eds.), 1990, Unity in Diversity, Papers presented to Simon C. Dik on his 50th birthday. Dordrecht : Foris.

Sadock, J. 1974, *Toward a linguistic theory of speech acts*, New York : Academic Press.

Searle, J. 1979, *Meaning and expression*, Cambridge University Press.

Vet. Co. 1986, «A pragmatic approach of tense in Functional Grammar», *W P F G*, n° 16.

الفصل الرابع
وحدة المحور وتناسق الخطاب السردي



الهلال العربية للطباعة و النشر

ARABIAN AL HILAL . Impression et Edition

الرباط، 21 زنقة ديكارت حي الليمون تلفون : 99-60-70 فاكس : 707751

هذا الكتاب

عَزَمْنا في هذا الكتاب أن نبيِّن إلى أيِّ مدًى يفي نموذج النحو الوظيفي في بنيته الحالية بالرصد الكافي والوصف الملائم لأربع ظواهر هي : الاستلزام الحواري واللواحق الإنجازية وامتصاص المكونين الخارجيَّين المبتدإ والذيل ووحدة المحور في علاقتها بتناسق النص السردي. وقد اعتمدنا معياراً لانتقاء هذه الظواهر تنوُّعها قصد أن نمحص كفاية النموذج في مجالات متباينة. فالظاهرتان الأولى والثانية تمَسّان حيِّزاً هامّاً من بنية الجملة تكمن أهميته في كونه المجال الذي لم يَحْظَ لحد الآن بما يستحقه من العناية في حين تُشكِّل الظاهرة الثالثة عيِّنة من التغيرات التي تطرأ على اللغات أثناء تطورها والتي تستلزم أن توصف وأن تفسَّر على أساس وظيفي شأنها في ذلك شأن الظواهر التزامنية. أما الوحدة المحورية وعلاقتها بتناسق النص السردي فهي ممّا يمكن أن يعدَّ مِحكّاً لمزاعم كل نظرية لسانية تطمح إلى وصف قدرة المتكلم «العامة»، قدرته لا على إنتاج وتأويل الجمل فحسب بل كذلك على إنتاج وتأويل قطع خطابية كاملة. وأملنا أن نتوصل، من خلال تناول هذه الظواهر الأربع، إلى إبراز أهم مزايا «نموذج مستعملي اللغة» كما تقترحه نظرية النحو الوظيفي في مرحلتها الراهنة وأهم حدوده وأن نُسهم – مع المسهمين – باقتراحات قد تكون مُنطلَقاً لحل بعض المشاكل أو – على الأقل – لإعادة طرحها الطرح الذي يضمن لها الحل الملائم.